

# التحليل النوعي



# فشلت؟ قابلة للإصلاح؟ ما هو المطلوب؟ - أي مستقبل لسياسة الجوار الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط؟

مايكل أ. كولر

زميل مشارك أول في المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، أستاذ في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، كلية أوروبا، بروج

يشمل مفهوم سياسة الجوار الأوروبية جيران الاتحاد الأوروبي في الجنوب - الشرقي - في جنوب القوقاز - وفي الجنوب، أي شركاء الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

في 1 مايو (أيار) 2004، أكملت عشر دول أعضاء جديدة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى توسيع الاتحاد من 15 إلى 25 عضواً، مع وجود دولتين أخريين - رومانيا وبلغاريا - كانت لا تزالان تنتظران على الهامش قبولهما في الاتحاد وتم ذلك بعد ثلاث سنوات فقط، في عام 2007. وقبل عامين من ذلك تقريباً، قام أول ممثل أعلى للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية خافيير سولانا وزميله في المفوضية، مفوض العلاقات الخارجية كريستيان باتن، في رسالتهما المشتركة «أوروبا الموسعة» بتاريخ 7 أغسطس 2002، برسم الخطوط العريضة لإطار سياسي جديد للعلاقات المستقبلية للاتحاد الموسع مع جيرانه المباشرين (توشي 2004). وقد تم تنقيح هذه السياسة بشكل أكبر في عامي 2003 و2004 على أساس الاقتراح المقدم في رسالتين من بلاغات المفوضية، لتصبح معروفة باسم «سياسة الجوار الأوروبية» (المفوضية 2003 و2004).

بينما ركزت في البداية على إقامة شراكة مع الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي الموسع الواقعة شرق بولندا وجمهورية البلطيق، والتي ستشترك في الحدود مع الاتحاد بعد توسيعه عام 2004، سرعان ما تم توسيع مفهوم سياسة الجوار الأوروبية ليشمل أيضاً جيران الاتحاد الأوروبي في كل من الجنوب - الشرق - في جنوب القوقاز - في أعقاب الثورة الوردية عام 2003 في جورجيا وفي الجنوب، أي شركاء الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. وكانت هذه البلدان مرتبطة بالفعل بالاتحاد الأوروبي من خلال سلسلة من اتفاقيات الشراكة التي أبرمت في السنوات الخمس إلى العشر السابقة، وخاصة من خلال عملية برشلونة التي أصبحت منذ 28/27 نوفمبر (تشرين الثاني) 1995 إطاراً للشراكة الأورو-متوسطية.

إدراج بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في سياسة الجوار الأوروبية الناشئة لم يعكس مصالح الدول الأعضاء في جنوب الاتحاد الأوروبي فحسب، بل استجاب أيضاً لمبادرة رئيس المفوضية رومانو برودي لإنشاء «حلقة من أصدقاء [الاتحاد الأوروبي]»، وليس أقلها من الجنوب، والتي من شأنها أن تتقاسم كل شيء مع الاتحاد باستثناء مؤسساته (برودي 2002).

منذ البداية، قوبل النهج الجديد بأسئلة كبيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مثل: ما هي العلاقة بين السياسة الجديدة وبنيتها الإدارية من ناحية وهيكل عملية برشلونة - القائم على الشراكة - مع تركيزها الإقليمي القوي الذي شكله الاتحاد الأوروبي (15 عضواً) وجيرانه المتوسطيون (13) قبل تسع سنوات فقط؟ هل سيكون مناسباً، وهل كان هناك ما يكفي من القواسم المشتركة للتعامل مع الجوار الجنوبي والشرقي معاً تحت مظلة سياسة جوار أوروبية مشتركة واحدة؟ إذا كان لسياسة التوسعة أن تمهد الطريق للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فما هو الهدف النهائي للتعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبية؟ هل كان النهج السياسي الجديد شديد التركيز على أوروبا ومستلهاً أسلوب الاتحاد الأوروبي الذي أثبت نجاحه في الشراكة قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لدرجة أنه أصبح من غير الممكن تكييفه مع الحقائق ووجهات النظر المعقدة والمتباينة للبلدان المعنية؟ هل كان النطاق الجغرافي لسياسة الجوار الأوروبية الناشئة ملائماً وليس بسيطاً، وكان - بالنسبة للاتحاد الأوروبي - يعتمد بشكل ملائم على التقاليد بدلاً من الحقائق الجيوسياسية (تقييم 2017، لانون 2012)؟

لا يمكن إنكار أن إطلاق سياسة الجوار الأوروبية لم يكن في حد ذاته راجعاً إلى التوسع الهائل للاتحاد نحو الشرق فحسب، بل ومع انضمام مالطا وقبرص إلى الاتحاد الأوروبي، وبدء تركيا مفاوضات الانضمام في العام 2005، إلى درجة أقل أيضاً نحو الجنوب. وكان كذلك أيضاً رد فعل على عاملين جديدين غيراً قواعد اللعبة وميِّزا إلى حد كبير البيئة الأورو-متوسطية لعام 2004 عن البيئة التي انعقد فيها مؤتمر وزراء خارجية برشلونة عام 1995: (1) الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط منذ عودة الليكود للقوة في إسرائيل، وخاصة الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000-2005)، و(2) أحداث هجمات 11 سبتمبر (أيلول) الإرهابية في نيويورك وواشنطن، بما في ذلك حرب العراق، والتي أدخلت تركيزاً جديداً على جوانب الأمن في التعاون مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مما ساهم في زيادة تجزئة المنطقة.

من الواضح، وخاصة فيما يتعلق بالبعد الجنوبي لسياسة الجوار الأوروبية، أن تراث سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي أثبت أنه يمثل تحدياً منذ البداية. ولا يتعلق هذا فقط بمنهجية المقارنة المرجعية، والتي بموجبها تم تقييم الاتحاد الأوروبي على أساس سنوي بموجب التقدم في التنمية والإصلاح في البلدان الشريكة - كما لو كان من المفترض أن تتقدم على مسار التكامل في الاتحاد الأوروبي المتفق عليه بشكل متبادل - ولكن أيضاً إلى الثنائية الصارمة التي اتسمت بها سياسة الجوار الأوروبية الأولية والتي تخلت إلى حد كبير عن أي طموح كبير للتعاون الإقليمي أو دون الإقليمي ووضعت في مؤخرة الاهتمامات البعد الإقليمي المعقد المعترف به لبنية القرار المشترك لعملية برشلونة.

سعت الإصلاحات المتعاقبة لسياسة الجوار الأوروبية إلى معالجة العيوب التأسيسية وتعديل أولويات سياسة الجوار الأوروبية وأدواتها السياسية من أجل تجهيزها بشكل واقعي وبالتالي التعامل بشكل أفضل مع التحديات في المنطقة ومع مصالح الشركاء - في 2007/2008 الإلغاء التدريجي لبعض تدابير عناصر الانضمام المسبقة وإطلاق إطار جديد للتعاون الإقليمي مع الاتحاد من أجل المتوسط، وفي عام 2011 الاستجابة للربيع العربي، وفي عام 2015 الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى توفير الاستقرار نظراً للآزمات في كل من الشرق والجنوب، والتشرد المتزايد والتفكك والتمييز بين الحقائق والمصالح والاحتياجات في كلتا المنطقتين الفرعيتين وظهور تدفقات هجرة ضخمة إلى أوروبا من منطقة البحر الأبيض المتوسط وعبرها. على وجه الخصوص، يعتبر إصلاح

إدراج بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في سياسة الجوار الأوروبية الناشئة لم يعكس مصالح الدول الأعضاء في جنوب الاتحاد الأوروبي فحسب، بل استجاب أيضاً لمبادرة رئيس المفوضية رومانو برودي لإنشاء "حلقة من أصدقاء [الاتحاد الأوروبي]"

إطلاق سياسة الجوار الأوروبية لم يكن ناجماً فقط عن التوسع الهائل للاتحاد في عام 2004 نحو الشرق وإلى درجة أقل إلى الجنوب أيضاً. لقد كان أيضاً رد فعل على عاملين جديدين غيراً قواعد اللعبة: الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط وأحداث هجمات 11 سبتمبر (أيلول) الإرهابية.

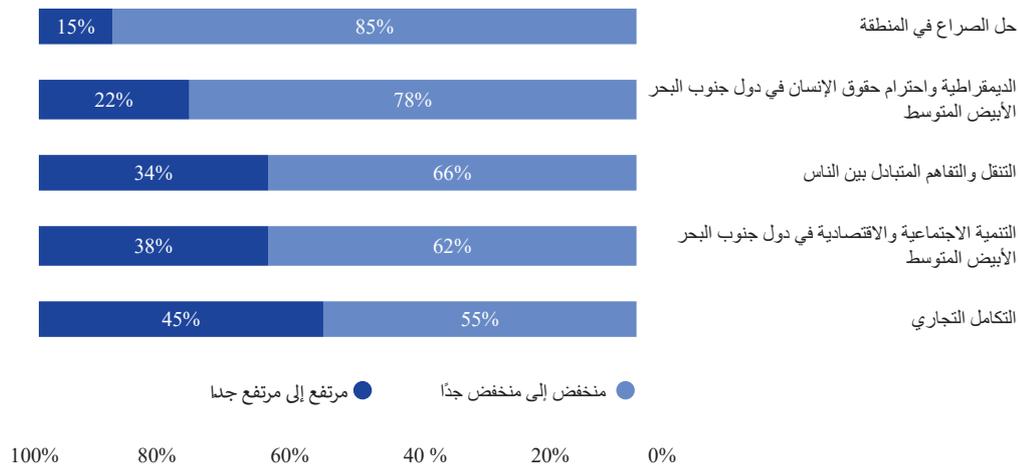
عام 2015 جديرًا بالملاحظة في هذا السياق، ليس فقط بسبب نطاقه وطموحه، بل أكثر من ذلك لأنه استند، للمرة الأولى على الإطلاق، إلى مشاوره عامة استمرت أربعة أشهر مع أصحاب المصلحة في سياسة الجوار الأوروبية، بما في ذلك البلدان الشريكة والمنظمات الإقليمية (المفوضية الأوروبية، 2015).

على خلفية هذا السجل الطويل لإصلاح سياسة الجوار الأوروبية وتعديلها، فإن التقييم العام الذي قدمته مجموعة متنوعة وغير متجانسة من 445 خبيرًا تمت استشارتهم في مسح يورومسكو- المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط للبعد الجنوبي لسياسة الجوار الأوروبية الذي يأتي من الغالبية العظمى من البلدان التي تشكل جزءًا من السياسة - بغض النظر عما إذا كانوا يشتركون في ساحل البحر الأبيض المتوسط أم لا - يقدم صورة واقعية إلى حد ما لفعالية السياسة بعد 20 عامًا من العملية:

### - تأثير السياسة يعتبر منخفضًا إلى منخفض جدًا بشكل عام:

في أي من المجالات الرئيسية الخمسة (حل النزاعات؛ تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ التنقل والتفاهم المتبادل بين الناس؛ التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ التكامل التجاري) لم يلاحظ أغلبية الخبراء المشاركين في المسح وجود توازن إيجابي في إجراءات سياسة الجوار الأوروبية.

الرسم البياني 1: س 1: لقد تم تصميم سياسة الجوار الأوروبية قبل 20 عامًا. وأصبحت الإطار الهيكلي للعلاقات الأورو-متوسطية. منذ ذلك الحين، إلى أي مدى تعتقد أنها أثرت بشكل فعال على المجالات التالية؟



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

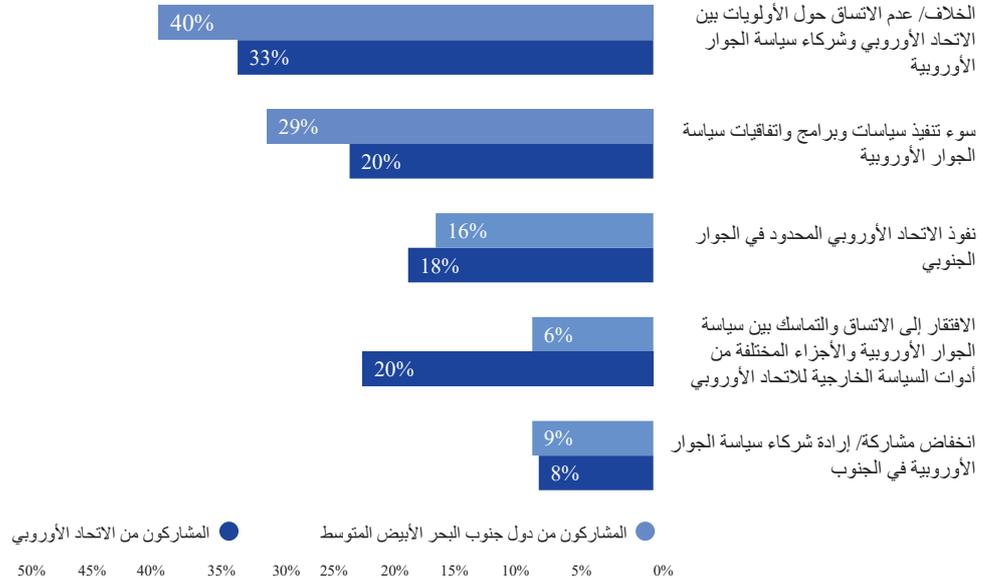
هناك سمتان ملفتتان للنظر في هذا الصدد: أولاً، في حين أن تقييمات المشاركين في المسح للفعالية المنخفضة المستوى لسياسة الجوار الأوروبية في حل النزاعات (85%) والتنقل والتفاهم المتبادل (66%) لا يمكن أن تكون مفاجئة، إلا أن درجات السياسة جاءت منخفضة أيضاً في المجالات التي بُذلت فيها بلا شك جهود كبيرة، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان (78%) - ليس فقط ولكن بشكل خاص بعد عام 2011 - وكل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية (62%) أو التكامل التجاري (55%). ثانياً، لا يوجد اختلاف صارخ في وجهات نظر المشاركين في الاتحاد الأوروبي أو دول الجوار الجنوبي. ويميل المراقبون المقيمون في الاتحاد الأوروبي إلى أن يكونوا أكثر انتقاداً قليلاً لتأثير السياسات على حل النزاعات والديمقراطية/حقوق الإنسان، وأكثر إيجابية قليلاً فيما يتعلق بالتكامل التجاري من الخبراء من الجنوب، ولكن هذه فروق ضئيلة لا تغير الانطباع العام.

### - يُنظر إلى الخلاف وعدم الاتساق بشأن الأولويات بين الاتحاد الأوروبي وشركاء سياسة الجوار الأوروبية على أنه المصدر الرئيسي لعدم فعالية سياسة الجوار الأوروبية:

ومرة أخرى، يبدو أن المشاركين من الجنوب (40%) والشمال (33%) يتفقون إلى حد كبير على هذه النتيجة. السبب الثاني الأكثر شيوعاً للنقص الملحوظ في فعالية سياسة الجوار الأوروبية هو تصور سوء تنفيذ سياسات وبرامج واتفاقيات سياسة الجوار الأوروبية (29% من المشاركين في الجنوب و20% في الشمال).

الرسم البياني 2: س- 1b بشكل عام أو فيما يتعلق بالمجالات المحددة المذكورة أعلاه لماذا تعتقد

أن تأثير سياسة الجوار الأوروبية كان محدوداً؟ تم اعداد الفئات من أسئلة مفتوحة



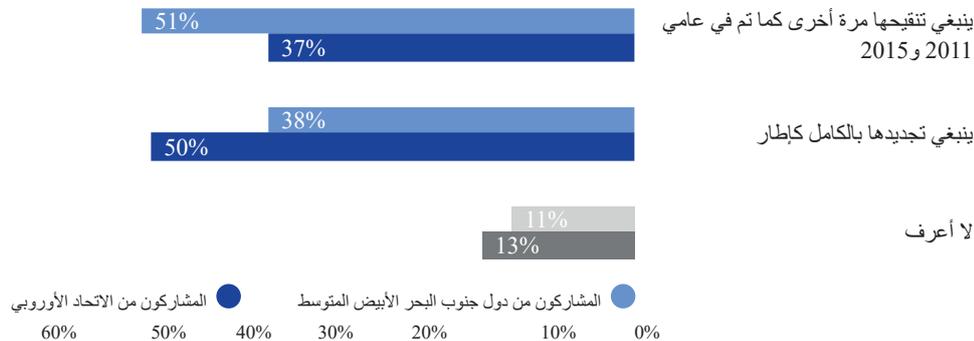
المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

إذا كنا لا نريد تفسير هذه الملاحظة حصرياً بافتراض الافتقار إلى القدرة المهنية من جانب الشركاء المنفذين، فمن المحتمل أن يُفهم سوء التنفيذ على أنه عمل السبب الأول والأبرز الذي تم تحديده: إذا لم يتفق شركاء سياسة الجوار الأوروبية بشكل كامل على الأولويات ولا يضمن اتساقها، فليس من المدهش أن يترك تنفيذ السياسات والبرامج والاتفاقات شيئاً مرغوباً فيه. وفي الواقع، فإن التعليقات الصريحة التي أوردتها المشاركون نادراً ما تشير إلى أوجه القصور التقنية في تنفيذ البرنامج. علاوة على ذلك، لا يكاد يوجد أي اختلاف بين تعليقات الدول التي طبق فيها الاتحاد الأوروبي برامج دعم الميزانية المشروطة بالتقدم في الإصلاح (مثل تونس والمغرب والأردن ومصر) وتلك التي لم يطبقها فيها. وبدلاً من ذلك، يشير المشاركون مراراً وتكراراً إلى مشاكل مثل الاختلافات في أولويات السياسة والمصالح، أو النهج الذي يركز على أوروبا ويعتمد بشكل ضيق على المصالح في سياسة الجوار الأوروبية، أو حتى تصور الموقف الاستعماري الجديد، وعدم اتساق السياسات، والافتقار إلى التماسك بين سياسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (لاحظه خبراء الاتحاد الأوروبي أكثر من خبراء الجنوب: 20.5% إلى 6.3%) (انظر الرسم البياني 2)، فضلاً عن عدم كفاية الالتزام والافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الاتحاد الأوروبي: باختصار، الانتقال إلى المصلحة المشتركة المقترن بنهج الاتحاد الأوروبي المفرط في فرضه وسوء تواصله، ودرجة من النفاق من جانب كافة الأطراف عند الإشارة إلى الأولويات المشتركة والقيم المشتركة.

### - وبالتالي، يطالب الخبراء بصفقة جديدة:

كان الحكم ساحقاً: ذلك أن 88% من الخبراء الذين تمت استشارتهم يريدون رؤية تغيير جذري في النهج، مع توصية أعداد مماثلة منهم إما بمراجعة أخرى لسياسة الجوار الأوروبية، أو بشكل أكثر جذرية، تجديد كامل لسياسة الجوار الأوروبية (44% لكل منهم). في حين أن أغلبية الخبراء المقيمين في الاتحاد الأوروبي يرغبون في رؤية تجديد كامل (50%)، فإن محلي الجوار الجنوبي يفضلون بشكل أساسي رؤية مراجعة جديدة للسياس (51%).

الرسم البياني 3: س 2 - منذ إنشائها في عام 2004، تمت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية عدة مرات، مراجعة عام 2011، ومراجعة عام 2015، والأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط لعام 2021. ينبغي لسياسة الجوار الأوروبية أن تقوم بما يلي:



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

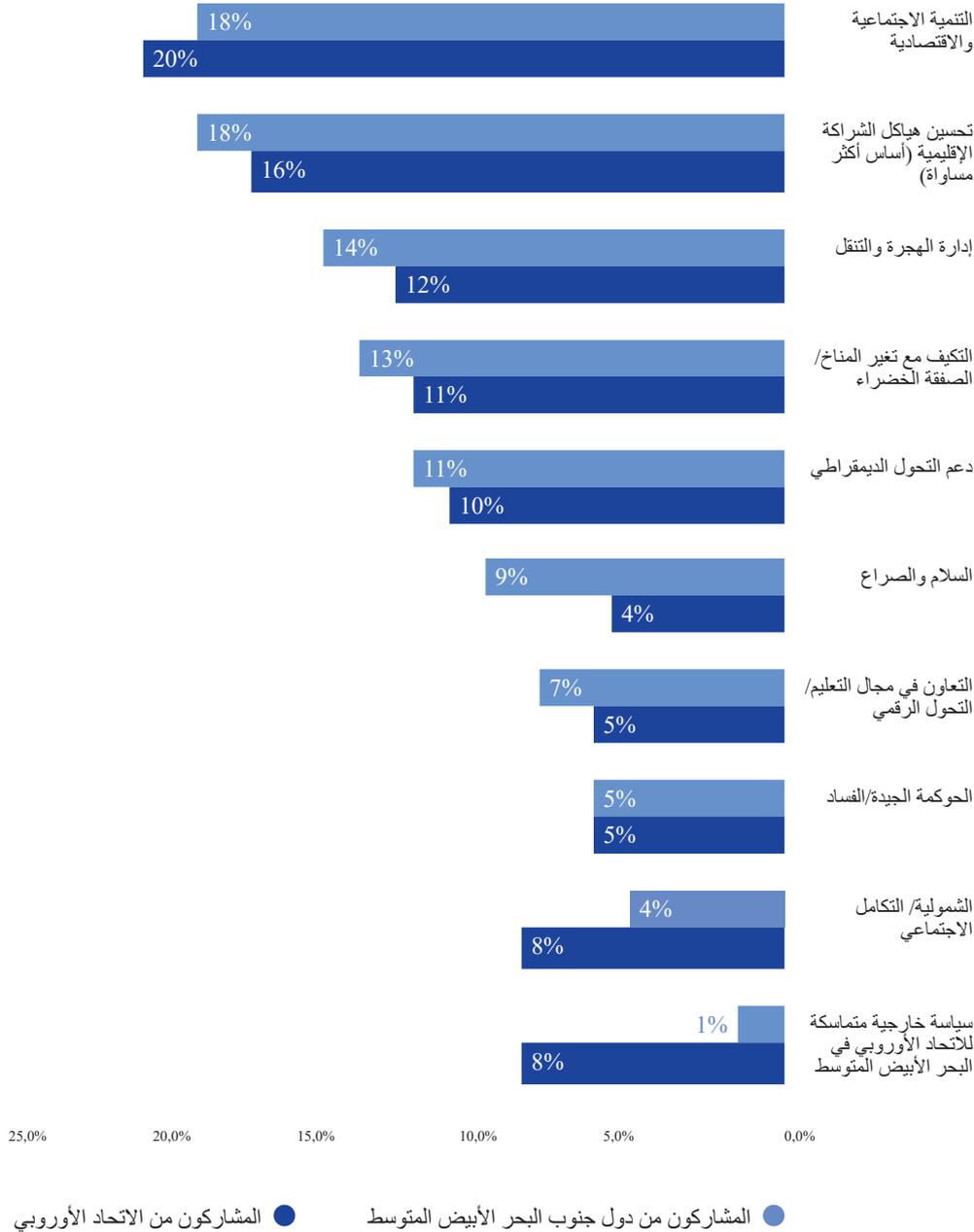
الحجج المقدمة لصالح إجراء إصلاح جذري للسياسة هي دائماً إشارات إلى حقائق جيوسياسية جديدة، والانقسام الواضح بين الشرق والجنوب منذ العدوان الروسي على أوكرانيا والذي من شأنه أن يجعل سياسة جوار أوروبية مشتركة تبدو خارجة عن المرحلة، والحاجة إلى إعطاء أولوية أعلى للجنوب، وتطوير أرضية مشتركة وتحديد المصالح المشتركة، بما في ذلك حل النزاعات والتحديات الجديدة مثل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

### - السياسات الأمنية الناعمة يجب أن تكون في قلب النهج الجديد:

في حين يُنظر إلى الأزمات والصراعات والحقائق الجيوسياسية الجديدة على أنها مجالات فشلت فيها سياسة الجوار الأوروبية الحالية بشكل خاص عن التوقعات، فإن المحللين المشاركين في المسح بأغلبهم العظمى (حوالي 70%)، مع القليل من التمييز بين الخبراء من الجنوب أو الشمال، حددوا خمس ركائز ينبغي أن تُبنى عليها الشراكة الجديدة المأمولة: 1) التنمية الاجتماعية والاقتصادية (19.4%)، 2) تحسين هياكل الشراكة الإقليمية (17.4%)، 3) إدارة الهجرة والتنقل (12.9%)، 4) التكيف مع تغير المناخ (11.8%)، و 5) دعم التحول الديمقراطي (10.7%).

ومن المثير للاهتمام أن السلام والاستقرار بنسبة 6.5%، والحوكمة ومكافحة الفساد بنسبة 5.6%، حصلتا على درجة منخفضة إلى حد ما في قائمة الأولويات. وقد يتساءل المرء عما إذا كان هذا يعتمد على تقييم منخفض للاحتياجات أو أنه يعبر بالأحرى عن انعدام الثقة في احتمال حدوث تحسينات جديّة وفي قدرة حتى سياسة الجوار الأوروبية بعد تجديدها على المساعدة في هذه المجالات. ومهما كان الأمر، يتوقع المراقبون الجنوبيون المزيد من المشاركة في السلام والنزاعات من هذه السياسة مقارنة بالشمال (8.7% مقابل 4.1%). ولكن، يبدو أن المحللين الشماليين أكثر اهتماماً بالشمول الاجتماعي (7.6% إلى 4.3%) وتعزيز تماسك السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مقارنة بزملائهم الجنوبيين (8.1% إلى 0.5%).

الرسم البياني 4: س2a - ماذا ينبغي أن يكون النموذج الجديد أو محور التركيز الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية المنقحة أو المجددة؟ تم إعداد الفئات من أسئلة مفتوحة



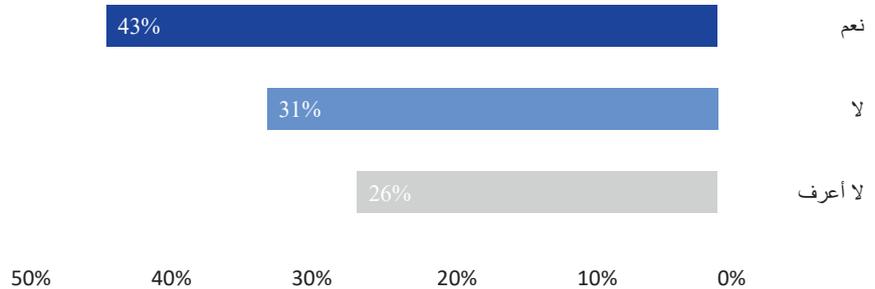
المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

## - وضع إطار سياسي جديد للشراكة مع الجنوب، مع الاستلها من عناصر شراكة الاتحاد الأوروبي مع الشرق:

من الواضح أن المشاركين في المسح - بشكل لافت للنظر في الاتحاد الأوروبي أكثر من دول الجوار الجنوبي (51% مقابل 47%) - يؤيدون تقسيم جغرافية سياسة الجوار الأوروبية التقليدية التي توحد الشرق والجنوب تحت مظلة مشتركة واحدة (49% يؤيدون التقسيم، و35% يعارضونه، و16% لم يقرروا بعد). وهم يشيرون مرارا وتكرارا إلى التباين المتنامي بين المنطقتين الفرعيتين والطبيعة المتغيرة لقواعد اللعبة في الشرق، حيث أن نهج سياسة الجوار الأوروبية قد حجب على نحو متزايد منظور ملموس للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وخاصة بالنسبة لأوكرانيا ومولدوفا، وبطريقة أكثر تكيفاً بالنسبة لجورجيا.

غير أن الانقسام المقترح ليس جذرياً: إذ ترى أغلبية نسبية من الخبراء من الشمال والجنوب على حد سواء أن سياسة الجوار الجنوبي يجب أن تستلهم بعض الشيء من الشراكة الشرقية: 43% يؤيدون، و31% يعارضون. 26% لم يقرروا بعد. ويبدو أن الأصوات المؤيدة تستند إلى وجهة نظر مفادها أنه في مجموعة متنوعة من المجالات، بدءاً من التكامل الاقتصادي والتجاري/اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة، إلى إصلاح الحوكمة، والتنقل، ومنح إيراسموس الدراسية، أثبتت سياسة الجوار الأوروبية أنها أكثر فعالية في الشرق منها في الجنوب، وذلك لأسباب ليس أقلها إلى مستوى أعلى- متصور- من الالتزام السياسي من جانب الاتحاد الأوروبي، والإرادة في إقامة شراكة بين متساوين وتوفير المزيد من الموارد الوفيرة.

الرسم البياني 5: س 3: هل تعتقد أن سياسة الجوار الجنوبي يجب أن تستلهم بعض الشيء من الجوار الشرقي؟



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأوروبي- متوسطي يوروميد الرابع عشر

باختصار، يرى الخبراء في الشمال والجنوب أن سياسة الجوار الأوروبية، كما نعرفها، كانت قليلة الفعالية في الجنوب على مدى السنوات العشرين الماضية، لأنها استندت إلى افتراضات خاطئة وفسرت بشكل خاطئ. ويوصون باستبدالها بنهج جديد ومحدد لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الجنوب والذي يجب أن يتعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمناخية والديمقراطية، مستمداً القوة من كفاءات الاتحاد الأوروبي وتجربته في الجوار الشرقي ولكن مع تميزه عنها. وتستند إلى شراكة حقيقية، وتقييمات واقعية، وفهم للتعقيدات التي يواجهها الجنوب، ومستوى أعلى بكثير من المشاركة وتخصيص متناسب للطاقة السياسية والموارد المالية.

يوصي المشاركون باستبدال سياسة الجوار الأوروبية بنهج جديد ومحدد لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الجنوب والذي يجب أن يتعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمناخية والديمقراطية، مستمداً القوة من كفاءات الاتحاد الأوروبي وتجربته في الجوار الشرقي.

## كيف يتم تقييم هذا؟

الرسالة الواردة في تصويبات وتعليقات مجتمع كبير ومتنوع من المشاركين المتخصصين من أكثر من 20 دولة - 445 شخصاً - هي رسالة لا لبس فيها، حيث تتقارب الانطباعات في كثير من النواحي حتى لو كشفت التعليقات المكتوبة عن تنوع كبير في وجهات النظر التي غالباً ما تتأثر بوجهات نظر وطنية ومواقف عامة في الغالب. وهذا أمر مهم، حيث يمكن الافتراض أن فهم ماهية سياسة الجوار الأوروبية ومن هي الجهات الفاعلة فيها يمكن أن يختلف كثيراً من مشارك إلى آخر - على سبيل المثال ما إذا كان مصطلح سياسة الجوار الأوروبية سيشير فقط إلى عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي في منطقة الجوار أو أيضاً إلى عمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أو إذا كانت المشاركة الإنسانية للاتحاد الأوروبي في غزة وسوريا أو مبادرات الهجرة أو السياسة التجارية في البحر الأبيض المتوسط تشكل جزءاً من سياسة الجوار الأوروبية أو سيتم اعتبارها سياسات متميزة للاتحاد الأوروبي والتي يتم تطبيقها فقط في نفس المنطقة الجغرافية. وعلى الرغم من ذلك، فإن مستوى التقارب في وجهات النظر وتوصيات الخبراء الذين تم استشارتهم مرتفع بشكل لافت للنظر.

لكن، لن يكون من الواضح بناء نهج سياسي جديد من شأنه أن يعد بفعالية أعلى ونتائج ملموسة أكثر على أساس هذه النتائج فقط. ولا بد من التفكير في عدد من المفارقات والأسئلة المفتوحة التي تنجم عن تحليل نتائج المسح، مثل ما يلي:

## أي منطقة وأي شكل من أشكال الشراكة الإقليمية؟

بينما يوصي الخبراء بنهج جديد تجاه المنطقة، إلا أنهم في تعليقاتهم المكتوبة لا يشيرون تقريباً إلى الحاجة إلى التعاون الإقليمي، أو الشراكة، أو الصيغة التي يمكن أن يحدث فيها على أفضل وجه. لم يتم ذكر الاتحاد من أجل المتوسط أو مؤسسة أنا ليند، أو تناولهما، أو تقييمهما بأي طريقة جديرة بالملاحظة، أو على الأقل انتقادهما، أو التوصية بإصلاحهما أو ربما استبدالهما بهيئات جديدة تخلفهما. ولا يبدو أن عملهما وولاياتهما وإمكاناتهما تعتبر ذات أهمية كبيرة في سياق المسح. وينبغي لنا أن نتساءل: كيف يمكن تمكينهما من تقديم المزيد من الحوافز والملكية المشتركة للبعد الإقليمي للشراكة؟ أم أنهما بحاجة إلى استبدال؟

بينما يوصي الخبراء بنهج جديد تجاه المنطقة، إلا أنهم لا يشيرون تقريباً إلى الحاجة إلى التعاون الإقليمي، أو الشراكة، أو الصيغة التي يمكن أن يحدث فيها على أفضل وجه.

وعلى نحو مماثل، لم يتم تحديد جغرافية النهج السياسي الجديد المرغوب فيه بأي قدر واسع من التفصيل. ومع ذلك، فإن هذا العنصر يستحق المزيد من التفكير: إذا تغيرت

الحقائق الجيوسياسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما يعتقد معظم المشاركين، فهل ينبغي ألا يشكل أي نهج جديد للاتحاد الأوروبي في المنطقة شراكة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك دول الخليج والعراق، بدلاً من مجرد الاستمرار في شراكة الجغرافيا الحالية بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي؟ هل لا تزال جغرافية سياسة الجوار الأوروبية هي الجغرافيا المناسبة لضمان فعالية السياسة والشراكة المتساوية؟

## كيف يمكن فهم الجنوب بشكل أفضل وتفسير شراكة أكثر مصداقية بين متساوين؟

المشاركون لا يفكرون بالاتجاه المستمر لتجزئة حقائق ومصالح البلاد في الجنوب نفسه، مما يجعل الأمر أكثر تعقيداً من أي وقت مضى للتوصل إلى إطار سياسي مشترك للمنطقة

يرى الخبراء - وليس فقط من الجنوب - أن سياسة الجوار الأوروبية الحالية لا تزال شديدة التركيز على أوروبا وغير متوازنة، وعلى الرغم من إصلاحات عام 2015، التي سعت إلى التخلص التدريجي من الكثير من منهجية أسلوب ما قبل الانضمام السابقة من خلال تقديم نهج أكثر تمايزاً وبراماتية وواقعية قائم على المصلحة المتبادلة/المساءلة المتبادلة. ولكن، لا يقدم الخبراء سوى القليل من المعرفة حول ما قد يتطلبه الأمر بالنسبة للاتحاد الأوروبي للاستماع إلى الجنوب وفهمه بشكل أفضل وتكييف السياسة بشكل أفضل مع احتياجاته. ما هي الآليات والممارسات اللازمة للتغلب على هذه المشكلة؟

كما أنهم لا يفكرون بالاتجاه المستمر لتجزئة حقائق ومصالح البلاد في الجنوب نفسه، مما يجعل الأمر أكثر تعقيداً من أي وقت مضى للتوصل إلى إطار سياسي مشترك للمنطقة، بأي طريقة يتم تحديدها جغرافياً. هل وصل هذا التشرذم إلى نقطة لا معنى فيها للاستمرار في افتراض وجود «جوار جنوبي» مشترك بدلاً من مجرد جغرافيا البلدان الفردية ذات حقائق ومصالح واحتياجات متميزة للغاية؟ ويعبارة أخرى، ما الذي يبرر النهج الإقليمي اليوم، وإذا تم الحفاظ عليه، فكيف يمكن هيكلته وجعله أساساً لشراكة ذات مصداقية بين متساوين؟

في هذا السياق، ينبغي أيضاً تقديم المزيد من التوضيح لاهتمامات دول الجوار الجنوبي بسياسة الجوار الأوروبية. إذا أكدوا اهتمامهم، كما فعلوا في عملية المشاورة العامة لسياسة الجوار الأوروبية لعام 2015، فما هي اقتراحاتهم لجعل الشراكة في نفس الوقت أكثر وظيفية، وذات ملكية مشتركة، وأفضل توازناً؟

هذه ليست مجرد مسألة توازن وشراكة عادلة. إذا كانت هناك حاجة، كما أشار العديد من المشاركين، إلى مستويات أعلى وتركيز أوضح للالتزام السياسي والمالي من قبل الاتحاد الأوروبي لجعل السياسة أكثر فعالية، فلا بد من الإجابة على السؤال عما يجلبه الشركاء الجنوبيون أنفسهم إلى العملية لجعلها أكثر جاذبية وأهمية. وبالتالي تبرير هذا المستوى الأعلى من مشاركة الاتحاد الأوروبي؟ إن ما نحتاج إليه ليس عملية معتلة إلى حد ما، بل شراكة تكون بمثابة قناة للطلول في الجوار المشترك. في الشراكة، كما هو الحال في رقصة التانغو، يتطلب الأمر أكثر من شريك واحد فقط لتحقيق ذلك...

## من ينبغي أن يكون الشركاء وكيفية مراعاة مصالحهم؟

يشير المشاركون بشكل عام إلى «جنوب البحر الأبيض المتوسط» بطريقة عامة إلى حد ما. وهذا يترك السؤال مفتوحاً إلى أي مدى ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يركز سياسته على التعاون الحكومي الدولي - فقط أو على الأقل بشكل رئيسي - على أساس المصالح المتبادلة وبطريقة المعاملات، وما إذا كان ينبغي لسياسة الاتحاد الأوروبي أن تسعى أيضاً إلى الحوار والتفاعل مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية، أو إلى أي مدى ينبغي لها أن تسعى إلى ذلك، كما تمت تجربته ليس فقط ولكن على وجه الخصوص بين عامي 2011 و2019. لهذا السؤال أهمية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الحجم الهائل وسرعة التغيير في المجتمعات في المنطقة، لأسباب ليس أقلها الديناميكيات الديموغرافية والنسبة الكبيرة للشباب في مجتمعات جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولكن أيضاً لتأثير وسائل الإعلام الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات وظهور خيارات الذكاء الاصطناعي. ولن يفشل كلا الاتجاهين في ترك بصماتهما العميقة على أنظمة الحوكمة والرأي العام على حد سواء في المنطقة. كيف يجب تفسير نهج الشراكة الذي يأخذ في الاعتبار عوامل واقع التغيير المجتمعي في المنطقة؟

حجم وسرعة التغيير في المجتمعات في المنطقة (الديناميكيات الديموغرافية، وتأثير وسائل الإعلام الحديثة) لهما أهمية رئيسية عند التفكير فيما إذا كان ينبغي لسياسة الاتحاد الأوروبي أن تسعى أيضاً إلى الحوار والتفاعل مع المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة غير الحكومية أو إلى أي مدى.

## كيف يمكن للسياسة الجديدة أن تصبح ذات صلة بمنطقة تعاني من الأزمات والصراعات؟

منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، أو العديد من بلدانها، تشوبها الأزمات والصراعات. ولا يتحدث الكثير عن وجهة النظر القائلة بأن هذا قد يتغير في أي وقت قريب، بل على العكس من ذلك. ولكن، كما تمت مناقشته أعلاه، أعطى المشاركون نقاطاً منخفضة بشكل خاص لسياسة الجوار الأوروبية فيما يتعلق بحل النزاعات (85%). وفي الاتحاد الأوروبي ذاته تجري المناقشة على قدم وساق حول كيفية جعل أوروبا أكثر مرونة وقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات، وكيفية تعزيز التسليح والدفاع الأوروبي، وفي نهاية المطاف ما إذا كان من الواجب إنشاء جيش أوروبي أو بناء هوية أمنية أوروبية أقوى. ولا يزال غالبية المشاركين في المسح يوصون بموضوعات الأمن الناعم والتنمية البشرية باعتبارها أولويات نهج السياسة الجديد للمنطقة. ورغم أنهم قد يكونون على حق، إلا أن السؤال الذي يجب مناقشته هو ما إذا كان من الممكن حقاً تصور سياسة جوار أوروبية مجددة للجنوب، أو أي شكل آخر من أشكال الشراكة السياسية الجديدة، من دون وجود كفاءة أقوى بكثير في إدارة الأزمات والتي ربما تتضمن حتى عناصر أمنية صلبة ذات مصداقية.

التوصل إلى حلول موثوقة في هذا الصدد أمر بسيط للغاية، ولكن يمكن الافتراض أن الحرب بين إسرائيل وحماس في أعقاب هجوم 7 أكتوبر (تشرين الأول) 2023 ضد إسرائيل ستزيد من إبراز السؤال.

سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب تحتاج إلى زخم جديد، وفعالية، وتوازن أفضل. إذا كانت فعالية سياسة الجوار الأوروبية في الوقت الحاضر أقل من التوقعات، فإن إسقاطها تماماً لصالح الثنائية البراغمية ليس خياراً يستحق التوصية. لا يكاد يوجد أي بديل جدير بالثقة لشكل ما من أشكال الشراكة الأوروبية-المتوسطية أو الشراكة الأوروبية-الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لا يمكنك أن تتجاهل الجغرافيا، وليس من الحكمة أن تتجاهل التاريخ. قد يؤدي نهج سياسة المعاملات اليومية القصيرة الأجل إلى نجاحات جزئية،

ينبغي أن يُنظر إلى التقييم الناقد لسياسة الجوار الأوروبية على أنه دعوة لشراكة جديدة ذات فعالية أكثر وأن تكون شاملة وإدماجية ومتباينة، وأن تحقق قدر الإمكان مصلحة كل شريك.

لكنه سيفشل في بناء شراكات قوية، ومعالجة المشاكل الهيكلية طويلة الأجل، وتمكين الشركاء في جنوب وشمال بحرنا الأبيض المتوسط المشترك من استغلال إمكانات جوارهم المشترك سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، إن مجرد المعاملات التجارية لا يمكن أن تحل محل الشراكة على المدى الطويل.

ولذلك، فإن التقييم الناقد لسياسة الجوار الأوروبية في الجنوب، الذي عبر عنه 445 مشاركاً من داخل وخارج منطقة البحر الأبيض المتوسط، يجب ألا يفهم على أنه مبرر للتخلي عن هذه السياسة. وينبغي أن يُنظر إليه على أنها دعوة إلى شراكة جديدة ذات فعالية أكثر وأن تكون شاملة وإدماجية ومتباينة، وأن تحقق قدر الإمكان مصلحة كل شريك. وما قد يبدو للوهلة الأولى وكأنه تربيعة الدائرة، ربما ينجح رغم ذلك إذا تم التعامل معه بأمانة، وحوار، وإرادة للتفاهم، والشعور بالالتزام.

## المراجع:

كوستاتيان هـ. (محرر) (2017). تقييم وجهات نظر سياسة الجوار الأوروبية من الأدبيات. مركز دراسات السياسة الأوروبية (CEPS)، بروكسل، رومان ولينفلاند الدولية، لندن، متاح على: [https://cdn.ceps.eu/wp-content/uploads/2017/02/ENP\\_LiteratureReviewWithCovers.pdf](https://cdn.ceps.eu/wp-content/uploads/2017/02/ENP_LiteratureReviewWithCovers.pdf)

المفوضية الأوروبية (2003). الجوار الأوروبي الأوسع: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا الشرقيين والجنوبيين. المفوضية (2003) 104 نهائي.

المفوضية الأوروبية (2004). رسالة من المفوضية إلى المجلس الأوروبي، ورقة استراتيجية سياسة الجوار. المفوضية (2004) 373 نهائي.

المفوضية الأوروبية (2015). مراجعة سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، متاح على:

[https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/review-european-neighbourhood-policy-enp\\_en](https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/review-european-neighbourhood-policy-enp_en)

لانون، إي. (محرر) (2012). تحديات سياسة الجوار الأوروبية / Les défis de la politique européenne de voisinage. كلية الدراسات الأوروبية، المجلد 14، PIE بيتر لانج، بروكسل.

برودي، ر. (2002)، أوروبا والبحر الأبيض المتوسط: وقت العمل، متاح على:

<https://ec.europa.eu/dorie/fileDownload.do?docId=255969&cardId=255969>

توسي، ن. (2004). سياسة الجوار الأوروبية – الاستجابة لتحديات ما بعد التوسعة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي؟ معهد أفاري الدولي، متاح على:

<https://www.iai.it/sites/default/files/iai0424.pdf>



# تقييم مستقبل سياسة الجوار الأوروبية

ماريا جوليا أماديو فيسيري.

أستاذة مساعدة في الجامعة الدولية الحرة للدراسات الاجتماعية (LUISS)

في عام 2004، أصبحت سياسة الجوار الأوروبية الإطار السياسي الذي يهيئ المشهد لتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه. تم إطلاق هذا الإطار السياسي في سياق من الاستقرار النسبي والسلام في الدول المجاورة لأوروبا، في وقت كان الاتحاد الأوروبي يعيد رسم حدوده من خلال التوسعة الكبيرة في عام 2004. غير أن سياسة الجوار الأوروبية كان محكوماً عليها بمواجهة مجموعة من الصراعات والأزمات وحتى الحروب. ولم يواجه أي إطار سياسي آخر في الاتحاد الأوروبي هذا القدر من التحديات عبر الزمن وانتشرت عبر مختلف قطاعات السياسة. وبعد مرور عشرين عاماً، يكشف مسح يوروميسكو عن خيبة أمل واسعة النطاق فيما يتعلق بفعالية تأثير سياسة الجوار الأوروبية على المجالات ذات الأولوية لتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع الجوار الجنوبي. خيبة أمل تقترب بالحاجة الملحوظة إلى تغيير سياسة الجوار الأوروبية الحالية، إما من خلال تنقيحها مرة أخرى أو من خلال تجديدها بالكامل كإطار سياسي. كيف وصلنا إلى هنا؟ وماذا يمكننا أن نفعل لإعادة إطلاق سياسة الجوار الأوروبية؟

تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية في سياق من الاستقرار النسبي والسلام في الدول المجاورة لأوروبا، في وقت حيث كان الاتحاد الأوروبي يعيد رسم حدوده من خلال التوسعة الكبيرة في عام 2004.

## تأثير غير فعال

تشير نتائج مسح يوروميسكو إلى أن تأثير سياسة الجوار الأوروبي كان محدوداً للغاية عبر مجموعة من مجالات السياسة ذات الصلة بتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع الجوار الجنوبي. ويرى المشاركون في المسح أن هذا التأثير غير فعال إلى حد كبير فيما يتعلق بحل النزاعات في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، والتنقل والتفاهم المتبادل بين الناس. في حين يبدو تأثير سياسة الجوار الأوروبية أكثر فعالية قليلاً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ويبدو أن التكامل التجاري قد استفاد أكثر من سياسة الجوار الأوروبية. إذا اعتبرنا أن مجالات السياسة هذه تتوافق إلى حد كبير مع الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي وسياسة الجوار الأوروبية المنصوص عليها في معاهدات الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الاستجابات السلبية تشير إلى فشل الاتحاد الأوروبي في التعامل مع جيرانه، على الأقل من حيث التصور العام. في الواقع، لا يبدو أن سياسة الجوار الأوروبية كانت قادرة على دعم طموحات الاتحاد الأوروبي في «إنشاء منطقة من الرخاء وحسن الجوار، تقوم على قيم الاتحاد وتتميز بعلاقات وثيقة وسلمية مبنية على التعاون» (معاهدة الاتحاد الأوروبي، المادة 8). وفي الوقت نفسه، لا يبدو أنها زودت الاتحاد الأوروبي بالجهاز اللازم لتعزيز قيمه ومصالحه، وفقاً لمعاهدة الاتحاد الأوروبي، المادة 3.5.

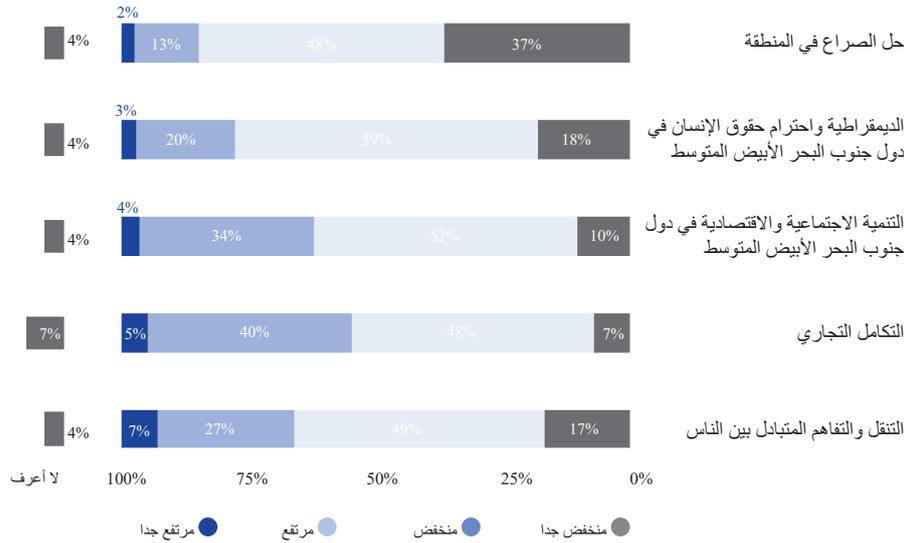
لا يبدو أن سياسة الجوار الأوروبية كانت قادرة على دعم طموحات الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، لا يبدو أنها زودت الاتحاد الأوروبي بالأداة اللازمة لتعزيز قيمه ومصالحه.

للهولة الأولى، لا تعتبر هذه النتائج مفاجئة. في حين أن الأزمات المتعددة التي تحدث في الجوار الجنوبي قد شوهت مجالات السياسة هذه على مدى السنوات الماضية، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يتمكن في كثير من الأحيان من تقديم استجابات فعالة لها. غير أن نظرة فاحصة على التباين في النسب المئوية عبر قطاعات السياسة تكشف عن نمط مثير للاهتمام: يبدو أن تصور المشاركين في المسح لفعالية سياسة الجوار الأوروبية في مجال سياسي معين يرتبط بشكل إيجابي بالتكامل الأوروبي في مجال السياسة هذا. في جوهر الأمر، كلما زاد مجال السياسة من مشاركة مؤسسات الاتحاد الأوروبي في السياسات ذات الصلة بالدول الأعضاء، كلما زاد عدد المشاركين في المسح الذين يرون أن سياسة الجوار الأوروبية كان لها تأثير فعال على مجال السياسة هذا

ومن الجدير بالذكر أن أنشطة الاتحاد الأوروبي المتجذرة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، التي تعمل وفقاً لمنطق حكومي دولي ولا تتصور دوراً تقديرياً لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، سجلت أدنى النسب المئوية. في الواقع، اعتبرت الغالبية العظمى من المشاركين في المسح أن فعالية تأثيرات سياسة الجوار الأوروبية على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن حل النزاعات، كانت بين منخفضة ومنخفضة للغاية (77% و85% على التوالي). وعلى العكس من ذلك، سجلت أنشطة الاتحاد الأوروبي المتجذرة في مجالات سياسية شديدة التكامل أعلى النسب المئوية. وعلى وجه الخصوص، فإن مجال السياسات الذي يحظى بأعلى نسبة من الردود الإيجابية هو التجارة، حيث يعتقد 45% من المشاركين أن فعالية تأثير سياسة الجوار الأوروبية كانت بين مرتفعة ومرتفعة للغاية. التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي مجال السياسات الذي يحظى بثاني أعلى نسبة من الردود الإيجابية (38%). يعتبر تأثير سياسة الجوار الأوروبية على التنقل والتفاهم المتبادل بين الأشخاص، والذي يجذب إلى حد كبير في سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي، أقل فعالية قليلاً (34%). صحيح أن الفرق بين هذا المجال ومجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ليس كبيراً جداً. ومع ذلك، فمن الجدير بالملاحظة أن سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي تقدم سمات حكومية دولية أكثر من سياسة التنمية في الاتحاد الأوروبي. ومن المثير للاهتمام أن هذا التفسير يتماشى مع أحدث الدراسات حول التكامل الأوروبي للسياسات الخارجية للدول الأعضاء في سياق سياسة الجوار الأوروبية، وكذلك مع الدراسات حول أنشطة الاتحاد الأوروبي في الحوكمة العالمية (أماديو فيسيري وهوفمان 2023؛ أماديو فيسيري وفينيري 2023). وفي الوقت نفسه، تلقى هذه النتائج صدى لدى النقاد والباحثين الذين يدعون إلى إعادة هيكلة البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، خاصة لدى أولئك الذين يطالبون بإعادة الهيكلة الموجهة نحو تكامل أعمق وشامل لسياسات الدول الأعضاء عبر القطاعات (فابريني وآخرون 2023؛ لينى 2022).

عند تقييم فعالية سياسة الجوار الأوروبية، سجلت أنشطة الاتحاد الأوروبي المتجذرة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أدنى النسب، في حين سجلت أنشطة الاتحاد الأوروبي المتجذرة في مجالات سياسية عالية التكامل أعلى النسب.

**الرسم البياني 1:** لقد تم تصميم سياسة الجوار الأوروبية قبل 20 عامًا. وأصبحت الإطار الهيكلي للعلاقات الأورو-متوسطة. منذ ذلك الحين، إلى أي مدى تعتقد أنها أثرت بشكل فعال على المجالات التالية؟



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

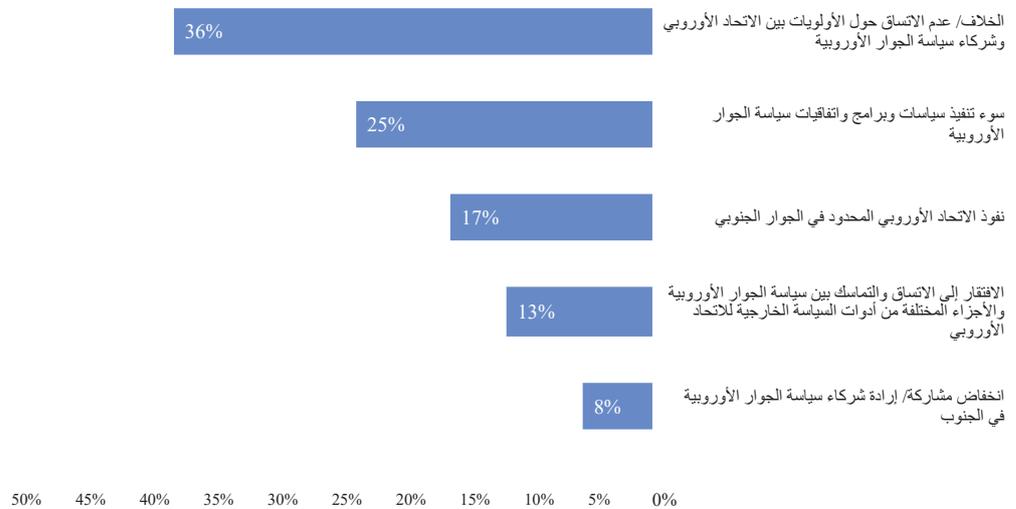
ومع ذلك، فإن ديناميكيات التكامل - أو عدم وجودها - قد لا تكون كافية لتفسير التأثير المحدود لسياسة الجوار الأوروبية على مجالات السياسة هذه. في الواقع، يشير مسح يوروميسكو إلى أن المشاركين في المسح يعتبرون الخلاف والتناقضات بشأن الأولويات بين الاتحاد الأوروبي وشركاء سياسة الجوار الأوروبية السبب الرئيسي وراء التأثير المحدود لسياسة الجوار الأوروبية (انظر الرسم البياني 2). صحيح أن سياسة الجوار الأوروبية ظلت تعاني من مثل هذه الانتقادات منذ إطلاقها لأول مرة. غير أن استمرارها يدعو إلى الحاجة إلى عملية تفكير واعية من جانب الاتحاد الأوروبي. عملية تفكير، وفقاً للبعض، يجب أن تبدأ من تغيير السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال فهم ممارساته فيما بعد الاستعمار (أونار ونيكولايديس 2013) وبذل جهد أكبر نحو إدراج الطلبات الأخلاقية والعملية لشركاء الاتحاد الأوروبي (وولف وآخرون 2022). في الواقع، بدلاً من اعتبار الاتحاد الأوروبي قوة أخلاقية ومعيارية، فقد تم اتهامه بشكل متزايد بالنفاق المنظم في نهجه تجاه الجوار الجنوبي على مدى السنوات الماضية (كوسومانو 2019؛ لونغو، بانينانكو، وكاناتا 2023)

هناك سبب آخر للتأثير المحدود لسياسة الجوار الأوروبية، تم تحديده على أنه ذو أهمية خاصة من قبل المشاركين في المسح، وهو ضعف تنفيذ سياساتها وبرامجها واتفاقياتها. وقد تكون هذه النتيجة مستمدة من الديناميات المؤسسية الخارجية. وقد جادل البعض في هذا الصدد بأن التأثير المحدود للاتحاد الأوروبي قد يُعزى إلى إعادة إنتاج سياسة الجوار الأوروبية للتسلسل الهرمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وشركاء سياسة الجوار الأوروبية. ويزعمون أنه بقدر ما تظل سياسة الجوار الأوروبية أداة

كثيراً ما كان انتشار  
الجهات الفاعلة  
المؤسسية في الاتحاد  
الأوروبي سبباً في تشتت  
السيطرة، وبالتالي الحد  
من فعالية سياسة الجوار  
الأوروبية.

للتكامل السياسي والاقتصادي، فإن الاتحاد الأوروبي لن يكون قادراً إلى حد كبير على تحقيق إصلاحات ديمقراطية واقتصادية في البلدان المجاورة له (أرستاد وبريمبرج 2017؛ أماديو فيسيرري وفابريني 2017). ومع ذلك فإن الديناميكيات المؤسسية الداخلية للاتحاد الأوروبي ربما كانت سبباً في عرقلة تماسك الاتحاد الأوروبي وقدرته أيضاً. لقد تأثرت البنية المؤسسية التي تنظم عمل سياسة الجوار الأوروبية بالتنافس بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وخاصة المفوضية الأوروبية وهيئة العمل الخارجي الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما كان انتشار الجهات الفاعلة المؤسسية في الاتحاد الأوروبي سبباً في تشتت السيطرة، وبالتالي الحد من فعالية سياسة الجوار الأوروبية

الرسم البياني 2 : س- 1b بشكل عام أو فيما يتعلق بالمجالات المحددة المذكورة أعلاه. لماذا تعتقد أن تأثير سياسة الجوار الأوروبية كان محدوداً؟ تم إعداد الفئات من أسئلة مفتوحة



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

كما أرجع المشاركون في المسح فعالية سياسة الجوار الأوروبية المحدودة إلى نفوذ الاتحاد الأوروبي المحدود في الجوار الجنوبي. في حين أن منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط كانت في قلب سعي الاتحاد الأوروبي لتحقيق استقلالها الاستراتيجي، فقد أكدت الخطة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط لعام 2021 على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي (المفوضية الأوروبية 2019، 2021). ومن المؤكد أنه على الرغم من المنافسة المتزايدة من الصين والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة، لا يزال الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكثر نفوذاً لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط (أماديو فيسيرري وفينيري 2023). ولكن كما أظهر غياب الاتحاد الأوروبي عن المفاوضات بين إسرائيل وحماس على مدى الأشهر الماضية، فإن نفوذه محدود إلى حد كبير فيما يتصل بأمن المنطقة.

وهذا النمط لا يشكل مفاجأة أيضاً. والحقيقة أن سياسة الجوار الأوروبية اعتمدت في الأغلب الأعم على الأدوات السياسية والاقتصادية التنظيمية بدلاً من الأدوات المرتبطة

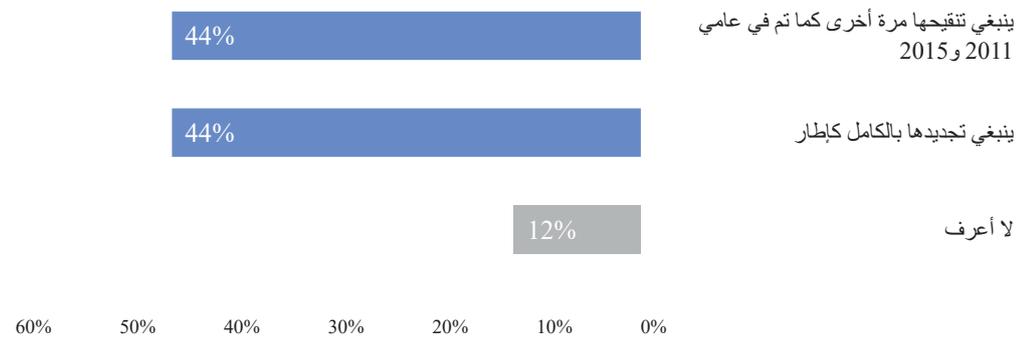
اعتمدت سياسة الجوار  
الأوروبية بشكل عام  
في الغالب على الأدوات  
السياسية والاقتصادية  
التنظيمية بدلاً من  
الأدوات المتعلقة بالأمن.

بالأمن. كما تم تحديد الافتقار العام للتماسك بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأجزاء المختلفة لأداة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كسبب وراء التأثير المحدود لسياسة الجوار الأوروبية. كما تمت مناقشته أعلاه، في الواقع، فإن تفوق دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي في بعض قطاعات السياسة، إلى جانب الطبيعة المتنازع عليها للحدود الجغرافية والسياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي، أدى في كثير من الأحيان إلى قرارات وسياسات تعكس أدنى إجماع على القاسم المشترك بين الدول الأعضاء (هوفمان ونيمان 2018). أخيراً، حدد عدد محدود فقط من المشاركين انخفاض المشاركة/الإرادة من جانب شركاء سياسة الجوار الأوروبية-الجنوبية كسبب وراء عدم فعالية سياسة الجوار الأوروبية. تشير مثل هذه النتيجة إلى أنه على الرغم من الانتقادات التي يواجهها، لا يزال يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه شريك مرحب به من قبل دول الجوار الجنوبي.

## الحاجة إلى تغيير

هل سياسة الجوار الأوروبية بحاجة إلى تغيير؟ ويظهر مسح يوروميسكو أن هناك اتفاقاً واسع النطاق حول الحاجة إلى تغيير سياسة الجوار الأوروبية. وفي حين يعتقد 44% من المشاركين أن الإطار الذي ينظم تفاعلات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه ينبغي مراجعته مرة أخرى كما حصل في عامي 2011 و2015، يعتقد 44% آخرون أنه ينبغي تجديده بالكامل كإطار.

الرسم البياني 3: س 2 - منذ إنشائها في عام 2004، تمت مراجعة سياسة الجوار الأوروبية عدة مرات، مراجعة عام 2011، ومراجعة عام 2015، والأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط لعام 2021. ينبغي لسياسة الجوار الأوروبية أن تقوم بما يلي:



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

من حيث المبدأ، فإن مراجعة سياسة الجوار الأوروبية الحالية يمكن أن تكون خطوة أولى نحو تخفيف تأثيرها المحدود على فعالية مشاركة الاتحاد الأوروبي مع الجوار الجنوبي. لكن من غير المرجح أن تكون المراجعة البسيطة رائدة. منذ بدايتها، خضعت سياسة الجوار الأوروبية لمراجعتين رئيسيتين، في عام 2011 وفي عام 2015. ولكن بدلاً من معالجة أوجه القصور البنوية في الاتحاد الأوروبي، جسدت هذه المراجعات

دوافع خطابية للاتحاد الأوروبي وانتكاسات عملية – ساخرة في بعض الأحيان. كانت مراجعة عام 2011 بمثابة استجابة للأحداث في العالم العربي، وكانت موجهة بشكل أساسي نحو دعم عمليات التحول الديمقراطي لتغيير وتيرة الاتحاد الأوروبي بعد عقود من الإذعان الضمني للأنظمة الاستبدادية في الجوار الجنوبي. ومع مراجعة عام 2015، وعلى خلفية الصراعات في المنطقة و«أزمة اللاجئين»، أصبح تحقيق الاستقرار مرة أخرى هو النموذج الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية. ولا يزال هذا الاتجاه نحو التأمين يلوث النهج الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي في التعامل مع المنطقة. وتشكل سياسة الهجرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي مؤخراً في تونس مثلاً مهماً. وفي حين قام الاتحاد الأوروبي بحكم الأمر الواقع بنقل إدارة الهجرة إلى تونس، إلا أن استراتيجيته فشلت منذ البداية مع انخفاض طفيف فقط في عدد المهاجرين الوافدين إلى أوروبا. والأسوأ من ذلك هو أن الاتحاد الأوروبي لم يقدم آليات مساهمة ذات معنى لإدارة الهجرة في تونس، مما أدى إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان (اللاجئون الدوليون 2024).

في الأونة الأخيرة، وبينما كان وباء فيروس كوفيد 19 لا يزال مستعزاً، سعت الأجنحة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط لعام 2021، المقترحة ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية، إلى إعادة إطلاق وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في الجوار الجنوبي.

كان الهدف من خطة اقتصادية واستثمارية للجيران الجنوبيين مرفقة بالأجنحة هو الحفاظ على الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي طويل المدى في المنطقة (المفوضية الأوروبية 2021). وعلى الرغم من ذلك، استمرت دول الجوار الجنوبي في مواجهة عقبات هيكلية أمام النمو الشامل والأسواق التنافسية، مما أعاق بشكل كبير تعافي المنطقة من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2021). إن نسب المشاكل البنوية التي تعانيها هذه البلدان إلى الاتحاد الأوروبي لن ينصف ارتباطه بمنطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، وعلى الرغم من قدرتها على موازنة القواعد وتعزيز التدفقات التجارية، إلا أن اعتماد سياسة الجوار الأوروبية بشكل عام على الاستخدام السياسي للاعتماد الاقتصادي المتبادل أثبت أنه غير كاف لمعالجة هشاشة الدولة، وضعف هيكل الإدارة، وانتشار الفساد في القطاع الأمني في البلدان (أماديو فيسيري وبونومي 2021).

وعلى العكس من ذلك، فإن تجديد سياسة الجوار الأوروبية بشكل كامل باعتبارها إطاراً سياسياً من شأنه أن يعالج عيوبها بشكل أكثر فعالية. الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، كما أشار العديد من المشاركين في المسح، يمكن أن تكون استخدام نهج أكثر تصميمياً جغرافياً تجاه الجوار الجنوبي. وقد أتاح اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا عام 2022 الفرصة للقيام بذلك. كانت الحرب سبباً في إحداث تغيير شامل في سياسة الجوار الأوروبية من خلال إرساء الأساس لانضمام ثلاث دول من شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي، وهي على وجه التحديد أوكرانيا، ومولدوفا، وجورجيا. ورغم أن سياسة الجوار الأوروبية سوف تظل تغطي جزءاً من منطقة القوقاز، إلا أن مثل هذا التغيير يعكس نمطاً كان موجوداً بالفعل في الماضي. كانت دول أوروبا الشرقية على استعداد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ زوال الاتحاد السوفييتي. ورغم أن مشاركتها في سياسة الجوار الأوروبية كان يُنظر إليها في كثير من الأحيان باعتبارها خطوة وسيطة نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، مع طموحها بالإفلات من الإمبريالية الروسية، إلا أن هذه البلدان كانت عموماً أكثر حرصاً من بلدان سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب على

ينبغي أن يكون نهج

الاتحاد الأوروبي

المتجدد أكثر تجزئة.

ليأخذ بعين الاعتبار

تطلعات واحتياجات دول

محددة مع تحقيق التوازن

بينها وبين أولويات

الاتحاد الأوروبي في

المنطقة.

يتعين على الاتحاد

الأوروبي أن يذهب

إلى ما هو أبعد من

مجرد استخدام الاعتماد

الاقتصادي المتبادل

لتحقيق نتائجه السياسية.

التكيف مع طلبات الاتحاد الأوروبي. على العكس من ذلك، كثيراً ما نظرت دول الجوار الجنوبي إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره استمراراً للتطلعات الاستعمارية للدول الأوروبية. ومع ذلك، ينبغي أيضاً أن يكون نهج الاتحاد الأوروبي، لمراعاة تطلعات واحتياجات دول محددة مع تحقيق التوازن بينها وبين أولويات الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

وكخطوة ثانية، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد استخدام الاعتماد الاقتصادي المتبادل لتحقيق نتائج سياسية. فمن ناحية، يتعين عليه أن يبتكر استراتيجية تركز على النمو الاقتصادي في جيرانه وأن يستثمر في موارده الاجتماعية والبشرية لتعزيز القدرة المجتمعية لهذه البلدان على الصمود. على سبيل المثال، يمكن لإشراك دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بشكل مستمر في استراتيجية المناخ للاتحاد الأوروبي أن يحفز التغييرات الهيكلية في المنطقة مع تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والحكم الرشيد (توتشي وآخرون 2023). ومن ناحية أخرى، ينبغي له أن يراقب بشكل أكثر اتساقاً استخدام هذه البلدان للدعم الذي يقدمه، بما في ذلك عندما تدير تدفقات الهجرة نيابة عنه. وأخيراً، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعمل بشكل أكثر اتساقاً على دمج أدوات سياسته الخارجية والأمنية المشتركة في إطار متجدد. وبما أن الانتخابات الأمريكية لعام 2024 تلوح في الأفق فوق المشاركة الأمريكية في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبقاء مدة الحرب بين إسرائيل وحماص غير مؤكدة، فإن هذا سيكون تحدياً حاسماً للاتحاد الأوروبي. صحيح أنه في ضوء الأداء الحكومي الدولي لمثل هذه الأدوات والانقسامات بين الدول الأعضاء بشأن القضايا المرتبطة بالأمن، فإن تحقيق مثل هذا الاتساق قد يكون بالغ الصعوبة. ومع ذلك، وكما تعلمنا من استجابة الاتحاد الأوروبي للغزو الروسي لأوكرانيا من خلال أداة ومرفق السلام، فإن مؤسسات الاتحاد الأوروبي قادرة على وضع ترتيبات قادرة على سد الفجوة بين التطلعات الأمنية للاتحاد الأوروبي وقدراته دون إعاقة رغبة الدول الأعضاء بشكل مفرط في الحفاظ على سيطرتها الشديدة على عمليات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعمل بشكل أكثر اتساقاً على دمج أدوات سياسته الخارجية والأمنية المشتركة في إطار متجدد. وبما أن الانتخابات الأمريكية لعام 2024 تلوح في الأفق فوق المشاركة الأمريكية في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبقاء مدة الحرب بين إسرائيل وحماص غير مؤكدة، فإن هذا سيكون تحدياً حاسماً للاتحاد الأوروبي.

## المراجع

- أوسني كاللاند، أ.، بريمبرج، ن. (2017). دراسة سياسة الجوار الأوروبية من خلال عدسات المقاربات النقدية. في دليل روتليدج حول سياسة الجوار الأوروبية، روتليدج
- أماديو فيسيرى، م. ج.، بونومي، م. (2021). بحث الاتحاد الأوروبي عن استقلال استراتيجي «فعال» في منطقة الجوار. روما: Istituto Affari Internazionali.  
<https://www.iai.it/en/publicazioni/eus-search-effective-strategic-autonomy-neighbourhood> (6 أبريل/ نيسان 2022)
- أماديو فيسيرى، م. ج.، فابريني، س. (2017). تقييم دور الممثل الأعلى في مصر خلال الربيع العربي. المتفرج الدولي (3): 52-64. doi:10.1080/03932729.2017.1330021
- أماديو فيسيرى، م. ج.، أطفاني، هوفمان، س. سي. (2023). الحوكمة العالمية من قبل الاتحاد الأوروبي. فلورنسا، إيطاليا: مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوروبية  
<https://cadmus.eui.eu/handle/1814/75700>
- أماديو فيسيرى، م. أ.، فينيري، جي. (2023). مشاركة الاتحاد الأوروبي مع جنوب البحر الأبيض المتوسط: تكامل سياسة الجوار الأوروبية. قادم، صريح، فورثكمنج. باسينجستوك: بالجريف ماكميلان، المملكة المتحدة
- كوسوماتو، إي. (2019). إنقاذ المهاجرين باعتباره نفاقاً منظماً: بعثات الاتحاد الأوروبي البحرية قبالة سواحل ليبيا بين العمل الإنساني ومراقبة الحدود. التعاون والصراع 54(1): 3-24. doi:10.1177/0010836718780175
- المفوضية الأوروبية (2019). أولويات المفوضية الأوروبية للفترة 2019-2024 (المبادئ التوجيهية السياسية)  
[https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/stronger-europe-world\\_en](https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/stronger-europe-world_en).
- المفوضية الأوروبية (2021). تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي. أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط.  
[https://eeas.europa.eu/sites/default/files/joint\\_communication\\_renewed\\_partnership\\_southern\\_neighbourhood.pdf](https://eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_communication_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf).
- فابريني، س.، كاباتي، أ.، هيغيدوس، د.، زغاغا، ت. (2023). اتحاد فيدرالي للتعامل مع الحرب الروسية – EU3D. EU3D – ملخص السياسة  
<https://www.eu3d.uio.no/publications/eu3d-policy-briefs/eu3d-policy-brief-3-april-2023.html> (7 أبريل/ نيسان 2024)
- هوفمان، ن.، نيمان، أ. (2018). فاعلية الاتحاد الأوروبي وسياسة الجوار الأوروبية. في دليل روتليدج حول سياسة الجوار الأوروبية، روتليدج
- اللاجئون الدوليون (2024). سياسات الهجرة الأوروبية والتونسية: وصفا للفشل والمعاناة. IAI Istituto Affari Internazionali.  
<https://www.iai.it/it/publicazioni/european-and-tunisian-migration-policies-recipe-failure-and-suffering> (7 أبريل/ نيسان 2024)

ليهن، س. 2022. جعل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مناسبة للعالم الجيوسياسي. كارنيجي أوروبا  
<https://carnegieeurope.eu/2022/04/14/making-eu-foreign-policy-fit-for-geopolitical-world-pub-> (7 أبريل/ نيسان 2024)

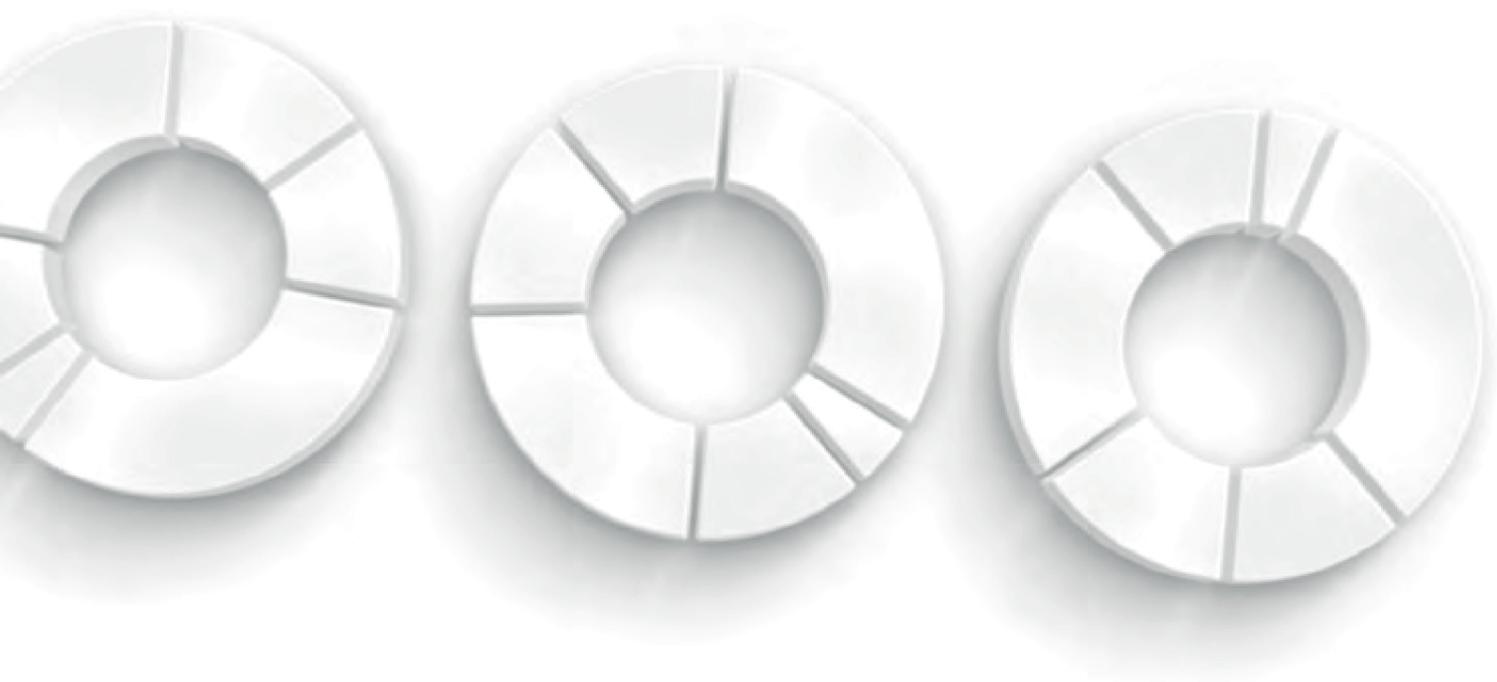
لونغو، ف.، بانبيانكو، س.، كاتانا، ج. (2023). احذر الحفرة انتبه للحفرة! النفاق المنظم في تعاون الاتحاد الأوروبي مع الدول الجنوبية المجاورة بشأن الحماية الدولية. مراجعة العلوم السياسية الإيطالية  
*Rivista Italiana di Scienza Politica* 53(3): 367–83. doi:10.1017/Lipo.2023.9.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021). آفاق سياسة الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.  
 باريس، فرنسا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية  
 (OECD). <https://doi.org/10.1787/6d84ee94-en>.

فيشر-أونار، ن. كاليسو، ن. (2013). أجندة اللامركزية: أوروبا كقوة ما بعد الاستعمار. التعاون  
 والصراع 48(2): 283-303.

توسي، ن.، بيانكي، م.، بورجيت، في.، إيل-مازيجا، م. أ.، جيولي، م.، غلاشانت، جي. م.، ريموندي،  
 بي. بي. وآخرون. (2023). من أجل صفقة خضراء أوروبية متوسطة جديدة. روما، إيطاليا: Istituto  
 Affari Internazionali. نص  
 . <https://www.iai.it/it/publicazioni/new-euro-med-green-deal> (8 أبريل/ نيسان 2024)

ولف، س. جازسي، د.، هوير، د.، فيشر أونار، ن. (2022). كيفية إلغاء مركزية السياسة الخارجية  
 للاتحاد الأوروبي بشكل انعكاسي: التنافر وإعادة البناء المعاكس في الهجرة والحوكمة الدينية وحوكمة  
 الجوار. مجلة دراسات السوق المشتركة (6): 1611–28. JCMS. 60(6). دوى: 10.1111/jcms.13335.



# التمايز، والنهج القائم على الحوافز، والملكية المشتركة. عقدان من توقعات سياسة الجوار الأوروبية. الفجوة السياسية الحقيقية

الدكتورة مايا سيون تسيدكياهو

مديرة برنامج العلاقات الإسرائيلية - الأوروبية، معهد ميترام  
محاضرة في المنتدى الأوروبي، الجامعة العبرية في القدس

مرت ثلاثة عقود منذ أن كتب كريستوفر هيل عن الفجوة بين التوقعات والقدرات التي خلقتها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CFSP) منذ بدايتها (هيل، 1993). وقد أحدثت بداية سياسة الجوار الأوروبية ثغرات مماثلة. لقد أدى الوعد الذي أطلقه رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي عام 2003 لدول سياسة الجوار الأوروبية بـ «كل شيء ما عدا المؤسسات» إلى خلق توقعات غير واقعية إلى حد وصفها بأنها «الخطيئة الأصلية» (بلوكمانز، 2017). وبما أن الوعد والفعل كانا منفصلين، فقد تم تسمية فجوة سياسة الجوار الأوروبية بأنها الفجوة بين التصور والأداء (كوننج، 2016). ويظهر المسح الأوروبي المتوسطي الذي أجرته يوروميسكو أن هذه الفجوة لا تزال موجودة إلى حد كبير. ومع ذلك، فهو يوضح أيضاً أن المبادئ التي قامت عليها سياسة الجوار الأوروبية تعتبر جديرة بالاهتمام على جانبي البحر الأبيض المتوسط.

تظهر نتائج المسح أن الفجوة بين التصور والأداء لا تزال قائمة إلى حد كبير. ومع ذلك، فهو يوضح أيضاً أن المبادئ التي قامت عليها سياسة الجوار الأوروبية تعتبر جديرة بالاهتمام على جانبي البحر الأبيض المتوسط.

وفي عشية مفوضية أوروبية جديدة، من المقرر أن تدخل بحلول نهاية هذا العام، لا تزال هناك مراجعة أخرى لسياسة الجوار الأوروبية في الانتظار. التوقعات فيما يتعلق بالجنوب ليست عالية بينما التحديات مرتفعة. الاتحاد الأوروبي معروف بخطى التغيير المرهقة والبطيئة عادة، وهو ما يتجلى بشكل خاص في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بين الحكومات القائمة على الإجماع. وباعتباره نادياً يضم 27 دولة عضواً ذات وجهات نظر ومصالح متباينة، فإن الاتحاد الأوروبي يفشل عادة في القيام ببداية جديدة: محو سياسة فاشلة والبدء من صفحة جديدة. وعندما يعلن عن إصلاح، فإنه ينتهي إلى لحاف من العديد من المبادئ والأدوات القديمة وبعض المبادئ الجديدة (كاردويل، 2012).

ومع ذلك فإن الأمر الأكثر احتياجاً في سياسة الجوار الأوروبية ليس إصلاح المبادئ بقدر ما هو تحقيق هذه المبادئ. لتضييق المفهوم - فجوة الأداء، يجب التركيز على شرعية المخرجات، أي جانب الأداء، على الرغم من أن سياسة الجوار الأوروبية يمكن أن تستفيد أيضاً من زيادة شرعية المدخلات من خلال ليس فقط إجراء المزيد من

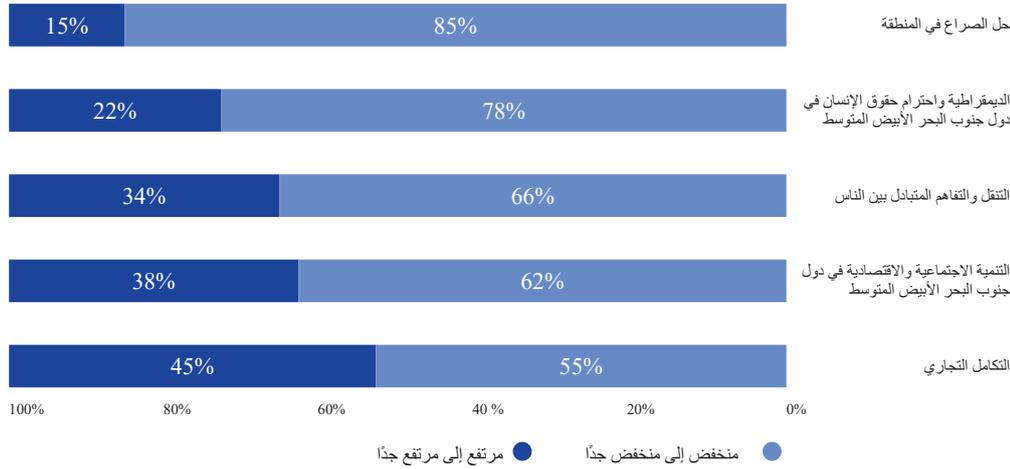
حوارات الموائد المستديرة مع صانعي السياسات والخبراء ومنظمات المجتمع المدني في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولكن أيضاً من خلال السماح لهم بالتعليق على المسودات الأولية لسياسة الجوار الأوروبية المنقحة.

عند النظر إلى الوراء،  
بعد عقدين من الزمن،  
يمكن للمرء أن يلاحظ  
بعض التقدم في تنفيذ  
عدد قليل من المبادئ  
التي تأسست عليها، مثل  
التمايز الذي تم منحه  
أدوات جديدة.

تم انتقاد سياسة الجوار الأوروبية باعتبارها ضعيفة مؤسسياً، وتفتقر إلى التمويل الهادف، ولينة جداً بحيث لا يمكنها فرض التغيير السياسي (بلوكمانز، 2017). لقد كانت تفتقر إلى الرغبة السياسية لدى الاتحاد الأوروبي للعمل وفقاً لآلية المشروطية الخاصة به وفقاً لقيمه الأساسية (كوستانيين، 2017). ومع ذلك، عند النظر إلى الوراء، بعد عقدين من الزمن، يمكن للمرء أن يلاحظ بعض التقدم في تنفيذ عدد قليل من المبادئ التي تأسست عليها، مثل التمايز الذي تم منحه أدوات جديدة (انظر أدناه). ومن ثم، ينبغي لسياسة الجوار الأوروبية أن تصبح أقل من «أداة قطع الكعكة» ذات الحجم الواحد، كما وصفها أحد المشاركين في المسح. فيما يتعلق بالملكية المشتركة، تم إحراز بعض التقدم، لكن الانتقادات لا تزال مرتفعة للغاية. وصف أحد المشاركين ذلك بأنه «ستار من الدخان» لفرض أولويات الاتحاد الأوروبي. والأمر الأكثر افتقاراً إليه هو الإرادة السياسية اللازمة لتطبيق الشروط وفقاً للنهج القائم على الحوافز، والذي لا يزال بعيداً كل البعد عن البيانات التصريحية للاتحاد الأوروبي.

هذه ليست القيم الوحيدة التي لا يروج لها الاتحاد الأوروبي بالقدر الكافي. حل النزاعات، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتنقل/الهجرة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كلها مجالات صعبة من المفترض أن تعالجها سياسة الجوار الأوروبية. وهذه التحديات مرتفعة بشكل خاص فيما يتعلق بالجوار الجنوبي (مؤشر EIU للديمقراطية، 2024؛ الأمم المتحدة 2023). وهذا ما اعترف به المشاركون في مسح يوروميد، الذين وجدوا أن التأثير الفعال للاتحاد الأوروبي على هذه المجالات الأربعة إما «منخفض» أو «منخفض جداً»: 85% فيما يتعلق بحل النزاعات، و78% فيما يتعلق بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، و66% بالنسبة للتنقل/الهجرة و62% بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (الربع الأول). معدلات الأداء المنخفض كبيرة. وبعد مرور عقدين من الزمان منذ إطلاق سياسة الجوار الأوروبية، فإن هذه النتائج قاتمة.

**الرسم البياني 1: س 1:** لقد تم تصميم سياسة الجوار الأوروبية قبل 20 عامًا. وأصبحت الإطار الهيكلي للعلاقات الأورو-متوسطية. منذ ذلك الحين، إلى أي مدى تعتقد أنها أثرت بشكل فعال على المجالات التالية؟



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

مبادئ التمايز، والتي تم تعريفها على أنها القدرة على الحصول على إطار عمل مصمم خصيصًا للتعاون بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي، كانت بمثابة حادثة في سياسة الجوار الأوروبية. لقد وقفت على النقيض من عملية برشلونة، التي كانت تميل إلى التقدم بوتيرة القاسم الجنوبي المنخفض، وأحيانًا الأدنى، (بيس، 2004)، وبالتالي لم تتضمن أي إشارة إلى النهج الفردي القائم على الحوافز («المزيد مقابل المزيد»). تم إدخال الملكية المشتركة من قبل المفوضية الأوروبية إلى سياسة الجوار الأوروبية لتمكين «الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة من تحديد أهداف التعاون من خلال الموافقة المتبادلة و«إعطاء وزن إضافي لأولويات العمل المتفق عليها» (زاردو، 2022).

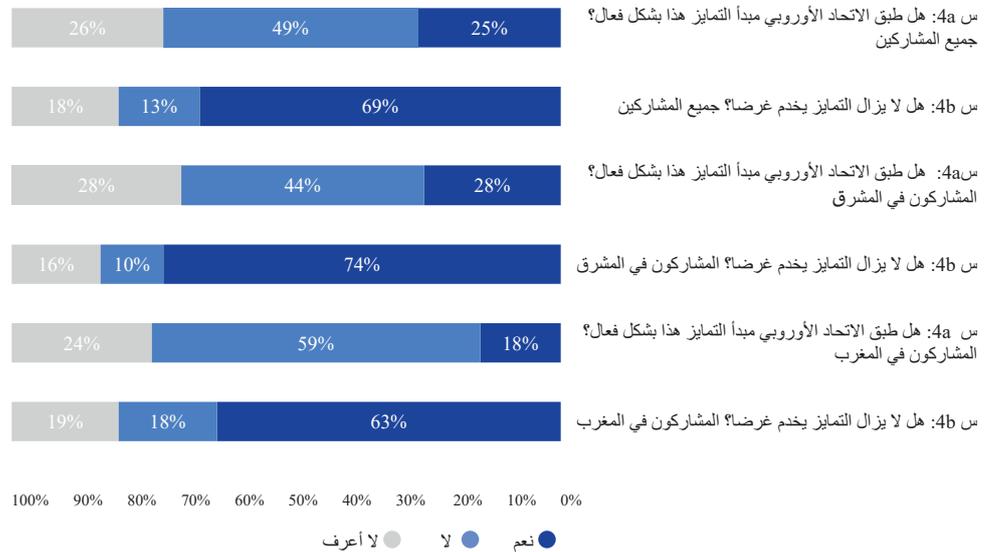
بعد ثلاث عمليات إعادة تقييم وإصلاح لسياسة الجوار الأوروبية (في 2011، 2015، 2021)، أظهرت المبادئ الثلاثة (التمايز، المزيد مقابل المزيد، الملكية المشتركة) الفجوة بين التوقعات العالية والواقع المخيب للآمال تمامًا.

بعد ثلاث عمليات إعادة تقييم وإصلاح لسياسة الجوار الأوروبية (في 2011، 2015، 2021)، تظهر هذه المبادئ الثلاثة الفجوة بين التوقعات العالية والواقع المخيب للآمال. 49% من جميع المشاركين لا يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي طبق مبدأ التمايز بشكل فعال. 25% فقط يعتقدون أنه فعل ذلك (س 4a). 56% لا يعتقدون أن تطبيق النهج القائم على الحوافز أدى إلى المزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. 27% فقط يعتقدون ذلك (س 5a). 64% لا يعتقدون أن بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط تشعر بأنها تشارك في ملكية سياسة الجوار الأوروبية، في حين يعتقد 15% فقط أنهم يشعرون بذلك. ومع ذلك، فإن النسب المئوية في بعض بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط أعلى قليلاً فيما يتعلق بالملكية المشتركة. في مصر، يعتقد ثلث المشاركين أنه تم توظيف الملكية المشتركة، ويعتقد 37% من الفلسطينيين الذين شملهم المسح ذلك، وفي الأردن ترتفع هذه النسبة إلى 40%. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل كان هذا شيئاً فعله الاتحاد الأوروبي بشكل أفضل، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن تكراره في المغرب العربي، أم أن توقعات المشرق كانت أكثر

تواضعاً في البداية؟ يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتعلم منهم ما الذي فعله وأدى إلى زيادة إحساسهم بالملكية المشتركة ودراسة ما إذا كان سيعمل ذلك مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط الأخرى أيضاً.

ومع ذلك، هناك اتفاق واسع النطاق على أن هذه المبادئ ذات صلة ويجب الحفاظ عليها وتنفيذها. في حين أن 25% فقط من المشاركين يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي طبق التمايز بشكل فعال (س 4a)، يعتقد 69% أن التمايز لا يزال يخدم غرضه ويرغبون في أن يقدم الاتحاد الأوروبي شراكة مصممة خصيصاً لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (س 4b). إذا نظرنا إلى عقدين من الزمن، يمكننا أن نرى المزيد من التمايز، خاصة في الانتقال من الجولة الأولى من «خطط العمل» العامة الشاملة، إلى الجولة الثانية الأكثر تقدماً من خطط العمل، وعندما تم استبدال خطط العمل بقائمة مختصرة من «أولويات الشراكة» الفردية في عام 2015، وأضاف الاتحاد الأوروبي أنواعاً مختلفة من اتفاقيات الشراكة المصممة خصيصاً، على سبيل المثال، بشأن التنقل والهجرة (أندراي 2020)، أو بشأن تغير المناخ، أو الطاقة والتحول الأخضر، أو الشراكة الاستراتيجية/التميزية. ومرة أخرى، بشكل عام، كانت إجابات دول المشرق أكثر إيجابية قليلاً من بلدان المغرب العربي: 28% مقابل 18% على التوالي. ومع ذلك، هناك نتائج مختلطة داخل هذه المجموعات: فقد وجد 35% من المشاركين في مصر أن التمايز تم تطبيقه بشكل فعال، و33% في لبنان، و31% في إسرائيل، و10% فقط في الأردن. و29% في المغرب مقابل 10% فقط في تونس. ولا يرتبط هذا بالأدوات المختلفة التي استخدمها الاتحاد الأوروبي مع كل بلد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

الرسم البياني 2: س 4: أحد المبادئ الأكثر تميزاً في سياسة الجوار الأوروبية هو التمايز، والذي بموجبه يعترف الاتحاد الأوروبي بالتطلعات المختلفة للدول الشريكة في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ويقدم لها شراكات مصممة خصيصاً وفقاً لذلك

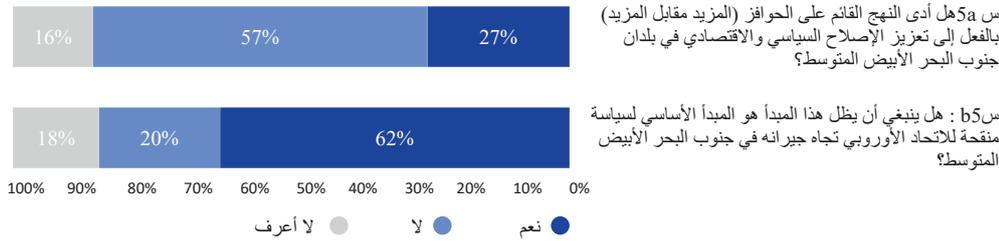


المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

ومع ذلك، تظهر نتائج المسح وجود اتفاق واسع النطاق على أن هذه المبادئ ذات صلة ويجب الحفاظ عليها وتنفيذها.

يمكن رؤية نفس التطور فيما يتعلق بـ «النهج القائم على الحوافز»، الذي تم إدخاله لسياسة الجوار الأوروبية في عام 2011: يعتقد 57% أنه لم يعزز الإصلاح السياسي أو الاقتصادي في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (27% فقط يعتقدون أنه فعل ذلك، س 5a)، ومع ذلك فإن 62% يعتقدون أنه ينبغي أن يظل المبدأ الأساسي لسياسة الجوار الأوروبية المنقحة (س 5b). وسواء كان ذلك يعكس اعتماد مسار المشاركين من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط أو وجهات نظر مبدئية، فإن الأمر متروك للمفوضية الأوروبية المقبلة أن تسعى جاهدة لتعزيز إنجازاتها.

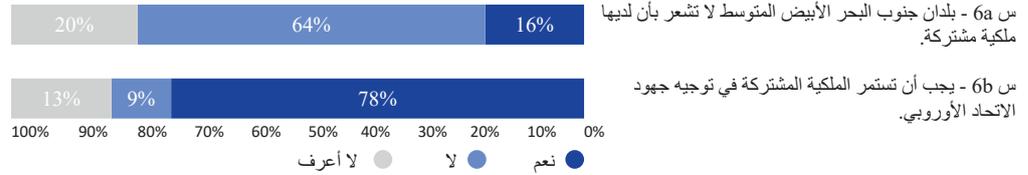
**الرسم البياني 3: س5: منذ إنشاء سياسة الجوار الأوروبية، سعى الاتحاد الأوروبي إلى جعل بعض أشكال مساعداته المالية مشروطة، بهدف توفير حافز إضافي لمتابعة الإصلاح السياسي والاقتصادي**



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

فيما يتعلق بالملكية المشتركة، فإن الفجوة أوسع: 64% من المشاركين لا يعتقدون أن بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط تشعر بالملكية المشتركة لسياسة الجوار الأوروبية (س 6a). ومع ذلك، يعتقد 78% من المشاركين في المسح أن مبدأ الملكية المشتركة يجب أن يستمر في توجيه جهود الاتحاد الأوروبي في إعادة تحديد نهجه تجاه بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (س 6b). وقد تم تعزيز شرعية المدخلات في السنوات القليلة الماضية من خلال المشاورات واجتماعات المائدة المستديرة مع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. وتبدأ هذه الجهود لتنعكس في الإجابات المقدمة من منظمات المجتمع المدني، وهي الأعلى، ولكنها لا تزال ضعيفة للغاية (23%) وتعكس إجابات الخبراء أدنى مستوى من شرعية المدخلات (10%).

الرسم البياني 4: س6: منذ إنشاء سياسة الجوار الأوروبية، كرر الاتحاد الأوروبي بانتظام أنه "لا يسعى إلى فرض أولويات" على شركائه، وقد ظهر مبدأ الملكية المشتركة بشكل ثابت في الوثائق الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية



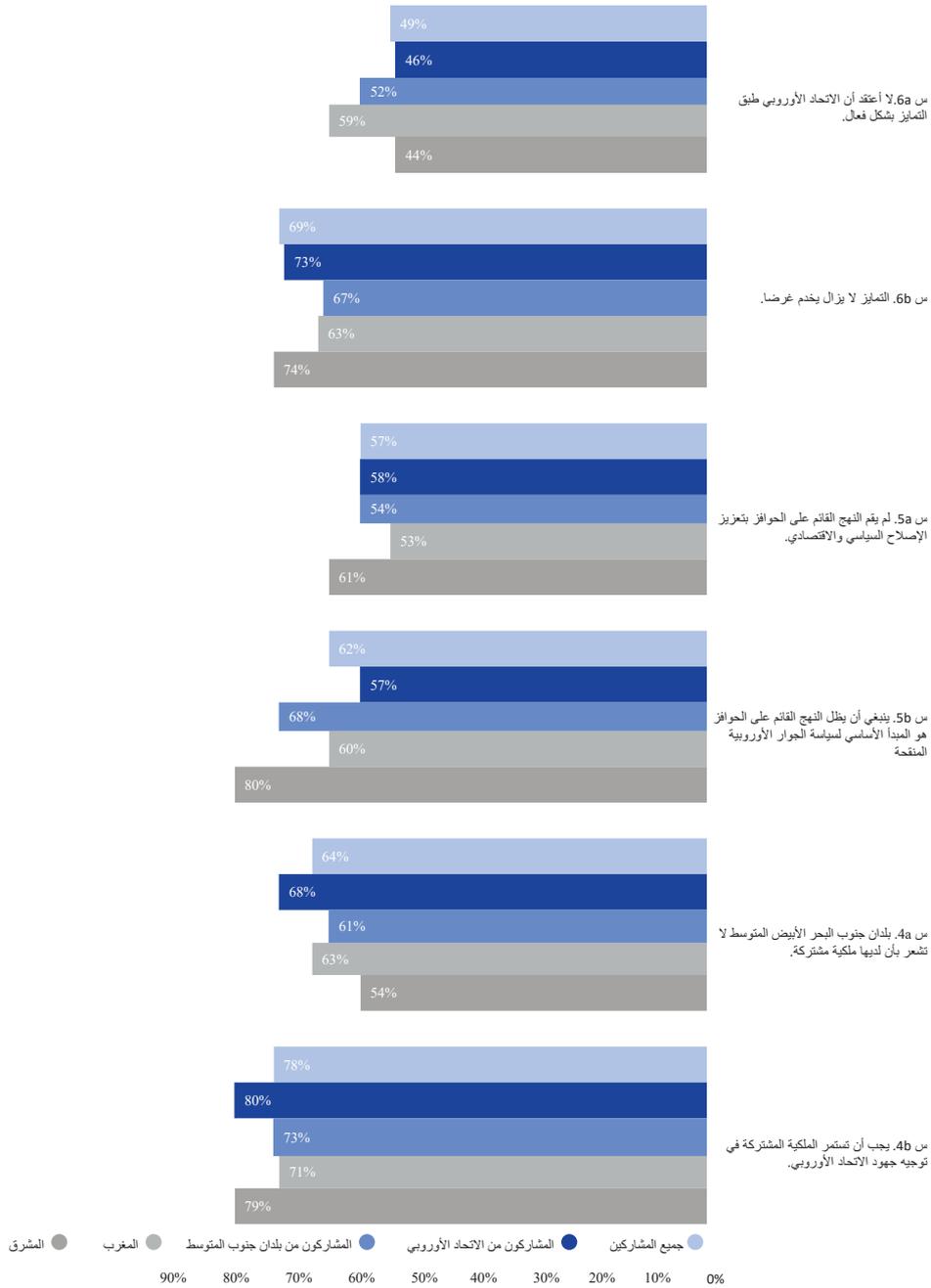
المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

مبادئ سياسة الجوار الأوروبية ذاتها لا تزال تتمتع بدعم قوي على جانبي البحر الأبيض المتوسط. وبالتالي فإن التحدي الذي يواجهه الجانبين يكمن في تحسين تنفيذ هذه المبادئ والعمل على تحقيق نتائج سياسة الجوار الأوروبية وفقاً لها، وليس استبدالها

الفجوة بين التوقعات والأداء (الحقيقي أو المتصور) واقعية. وتأتي خيبة الأمل من جانب المشاركين في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، وكما ذكرنا، فإن المبادئ ذاتها لا تزال تتمتع بدعم قوي على جانبي البحر الأبيض المتوسط. وبالتالي فإن التحدي الذي يواجهه الجانبين يكمن في تحسين تنفيذ هذه المبادئ والعمل على تحقيق نتائج سياسة الجوار الأوروبية وفقاً لها، وليس استبدالها.

إلى جانب نتائج التقييم السلبية المتشابهة تمامًا الواردة من كل من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط هناك بعض الاختلافات بين صفتي البحر الأبيض المتوسط. يرغب المشاركون في الاتحاد الأوروبي في الحفاظ على مبادئ التمايز والملكية المشتركة أكثر قليلاً من نظرائهم في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: 73% في الاتحاد الأوروبي و67% في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالتمايز (س 4b)، و80% من قبل المشاركين في الاتحاد الأوروبي مقارنة بـ 73% من قبل بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالملكية المشتركة (س 6b). وفيما يتعلق بالنهج الشامل، يرغب 68% من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في الحفاظ عليه، مقارنة بـ 57% فقط من الاتحاد الأوروبي (س 5b). ومن الغريب أنه يبدو أن المشاركين في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (صانعي السياسات والخبراء ومنظمات المجتمع المدني) يؤمنون بفعالية شروط الاتحاد الأوروبي - إذا تم تنفيذها بشكل صحيح - أكثر قليلاً من أولئك الموجودين في الاتحاد الأوروبي. وهذا أمر غير متوقع على الإطلاق، مع الأخذ في الاعتبار الانتقادات السائدة في هذه البلدان تجاه الاتحاد الأوروبي باعتباره دولة ما بعد الاستعمار. ومن بين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، أرادت دول المشرق، فيما يتعلق بجميع المبادئ الثلاثة، أن يتم تطبيق هذه المبادئ أكثر من بلدان المغرب العربي. هناك حاجة إلى مزيد من البحث لشرح هذا الاختلاف الطفيف ولكن الثابت (انظر الرسم البياني 5 أدناه).

### الرسم البياني 5: مراجعة بعض المبادئ التأسيسية لسياسة الجوار الأوروبية



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

وبما أن التمايز وخاصة الملكية المشتركة أمر صعب المنال، سيكون من المفيد أن يقوم معهد بحث مستقل بتطوير مؤشر لقياس هذه المبادئ على أساس الإعلانات المشتركة والمنفصلة، وإجراء الحوار السياسي، والمفاوضات، ومحتوى الاتفاقيات، والشراكات وغيرها من أشكال التعاون وتحقيقها على أرض الواقع باستخدام منهجية هذا المسح والمقابلات ومجموعات التركيز. يمكن أن يكون شكل آخر من أشكال القياس هو مدى بعد بلد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط عن تحقيق أهداف سياسة الجوار الأوروبية (مثل قياس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة).

ويعدّ التوجه نحو الشراكة تعددية الأطراف المصغرة (كبيرك2024) طريقة أخرى للمضي قدماً. ويشكل تشكيل تجمعات ثلاثية أو رباعية على أساس مخصص أيضاً وسيلة لخلق المزيد من الديناميكية عند تنفيذ التمايز والملكية المشتركة، فضلاً عن تعزيز التعاون عبر الحدود عبر البحر الأبيض المتوسط. ويعدّ التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وإسرائيل مثلاً على ذلك، رغم أنه يحتاج إلى مزيد من التطوير. وربما من خلال التركيز على التعاون عبر الحدود، تستطيع سياسة الجوار الأوروبية خلق المزيد من القيمة لكل من الاتحاد الأوروبي وبين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

كما ذكر سابقاً، من المتوقع إجراء جولة أخرى من إعادة تقييم سياسة الجوار الأوروبية عند دخول المفوضية الأوروبية الجديدة في عام 2024. ويأتي ذلك في وقت تحولت فيه «حلقة الأصدقاء» القديمة التي أعلنت في أستراليا في عام 2003، والتي تحولت في الاستراتيجية الأوروبية العالمية لعام 2016 إلى «حلقة نار»، إلى خطر أمني حقيقي على الاتحاد الأوروبي منذ عام 2022 بسبب حرب روسيا ضد أوكرانيا. تعرض أمن الجوار لمزيد من زعزعة الاستقرار في عام 2023 بسبب حرب غزة بين إسرائيل وحماس. لكننا الحريين آثار إقليمية بعيدة المدى وأخرى داخلية محلية. هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على حل الصراعات.

لقد تم الهجوم الروسي على أوكرانيا أيضاً من أراضي بيلاروسيا، إحدى دول سياسة الجوار الأوروبية. تسببت هذه الحرب في تقسيم الشراكة الشرقية بين الدول التي يعلق الاتحاد الأوروبي العلاقات معها ويفرض عليها عقوبات، كما هو الحال مع بيلاروسيا، وبين الدول التي أصبحت إما دول سريعة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مثل أوكرانيا ومولدوفا، وجورجيا التي منحها الاتحاد الأوروبي. وضع الدولة المرشحة. سياسة الجوار الأوروبية، التي تم وضعها في عام 2002 كبديل لعضوية الاتحاد الأوروبي، كأداة سياسية لتعزيز علاقات حسن الجوار مع أحيوان الجدد في الشرق بعد التوسعة 2004-2007، انقسمت في عام 2022 إلى المرشحين للاتحاد الأوروبي، وهم نادي المستقبل. شركاء (أكثر بكثير من الأصدقاء)، وأعداء ومعاقبون. ولم تعد تعكس الأساس المنطقي الأصلي. ربما تكون هناك حاجة للعودة إلى التركيز فقط على الجوار الجنوبي.

في الختام، على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فإن توقعات هيل - فجوة القدرات ومفهوم كونيغ لسياسة الجوار الأوروبية - لا تزال حجج فجوة الأداء قائمة، وربما أكثر من ذلك، حيث أن التحديات الخارجية والأمنية في عشرينيات القرن الحالي أكبر بكثير من تلك التي كانت في التسعينيات من القرن المنصرم. المبادئ التي قامت عليها سياسة الجوار الأوروبية: التمايز، والنهج القائم على الحوافز، والملكية المشتركة، تحظى بعلامات منخفضة للغاية في كل من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولكنها أيضاً تستحق التقدير على ضفتي البحر الأبيض المتوسط. إن الأمر الأكثر احتياجاً في سياسة الجوار الأوروبية ليس إصلاح المبادئ بقدر ما هو تحقيق هذه المبادئ. لتضييق الفجوة بين المفهوم والأداء، يجب أن يكون التركيز بشكل خاص على شرعية المخرجات (جانب الأداء)، ولكن سيكون من المفيد والمعزز أيضاً زيادة شرعية المدخلات. تقع على عاتق الجانبين مهمة تحسين تنفيذ هذه المبادئ والعمل على تحقيق نتائج سياسة الجوار الأوروبية وفقاً لها، وليس استبدالها. يجب على كل من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط العمل بشكل مشترك لتضييق الفجوة بين التوقعات والتحقق المتصور وتحقيق المزيد من الوعد المتمثل في تمايز سياسة الجوار الأوروبية والملكية المشتركة والعمل على إنجازات سياسة الجوار الأوروبية.

كما تشكل التجمعات  
الثلاثية أو الرباعية  
على أساس مخصص  
وسيلة لخلق المزيد  
من الديناميكية عند  
تنفيذ التمايز والملكية  
المشتركة، فضلاً عن  
تعزيز التعاون عبر  
الحدود عبر منطقة البحر  
الأبيض المتوسط.

إن كلا الحريين (روسيا  
ضد أوكرانيا، وفي غزة  
بين إسرائيل وحماس)  
لهما آثار إقليمية بعيدة  
المدى وأخرى داخلية  
محلية. هناك حاجة إلى  
مزيد من التركيز على  
حل الصراعات.

اليوم لم تعد سياسة  
الجوار الأوروبية تعكس  
المنطق الأصلي. ربما  
تكون هناك حاجة للعودة  
إلى التركيز فقط على  
الجوار الجنوبي.

## الفهرس

أندرادي بي. ج. (2020). تعاون الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة مع البلدان الشريكة في إطار الميثاق الجديد: أدوات جديدة لنموذج جديد؟ قانون وسياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي: <https://eumigrationlawblog.eu/eu-cooperation-on-migration-with-partner-countries-within-the-new-pact-new-instruments-for-a-new-paradigm/>

بلوكمانز، س. (2017). تقدم سياسة الجوار الأوروبية، غلاف ورقي لـ CEPS، أكتوبر (تشرين الأول).

كارديويل، بي. جي (2012). يوروميد، سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط: أطر السياسات المتداخلة في حوكمة الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، مجلة دراسات السوق المشتركة، (2)49، 219-41.

دييز، ت. (2013). القوة المعيارية كهيمنة، التعاون والصراع، (2)48، 194-210.

وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU 2024)، مؤشر الديمقراطية 2023: عصر الصراع.

هيل سي. (1993). فجوة القدرة والتوقعات، أو تصور الدور الدولي لأوروبا، مجلة دراسات السوق المشتركة، 31، ص 305 - 328.

كوينج، ن. (2016). الارتقاء بسياسة الجوار الأوروبية إلى ما هو أبعد من الفجوة بين التصور والأداء. ورقة سياسات معهد جاك ديلور 160: 22.

كوستانيان، ه. (2017). تقييم سياسة الجوار الأوروبية، رومان ولتلفيلد الدولية.

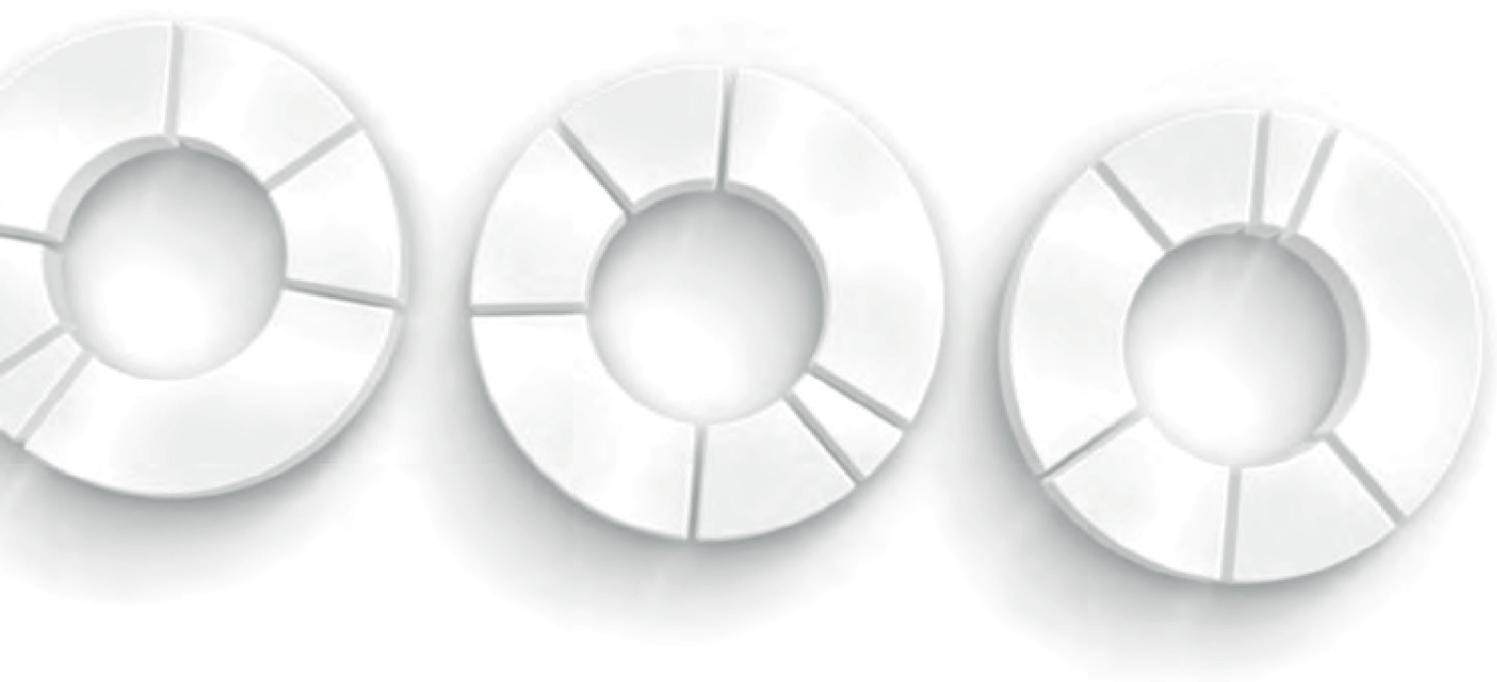
كبيريك ر. (2024). استكشاف إمكانات الشراكة تعددية الأطراف المصغرة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، ورقة يورومسكو رقم 65.

بيس، م. (2004). الشراكة الأورو-متوسطية والاستراتيجية المتوسطة المشتركة؟ سياسة الاتحاد الأوروبي من منظور خطابي، الجغرافيا السياسية 9.2 (2004): 292-309.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للمعلومات لأوروبا الغربية (2023)، الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي: حقائق، وليس تصورات، 14 ديسمبر (كانون الأول). هنا

<https://unric.org/en/migration-to-the-eu-facts-not-perceptions/>

زاردو، ف. (2020). الملكية المشتركة في العلاقات الأورو-متوسطية: السلطة والتفاوض، بالجريف ماكميلان.



# ديناميات جديدة للعلاقات الأورو-متوسطية؟ تسوية «ارتباك غير ضروري» بين الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية

إرزبيت ن. روزا

أستاذة ومستشارة أكاديمية، معهد الاقتصاد العالمي، IWE، المجر

منذ ظهور فكرة «العلاقة المتبادلة بين... الأمن في أوروبا والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط» (وثيقة هلسنكي النهائية، 1975، الصفحات 36-37) وضرورة التعاون بين الاثنين، أصبح الفهم بأن «تعزيز الأمن وتكثيف التعاون في أوروبا من شأنه أن يحفز العمليات الإيجابية في منطقة البحر الأبيض المتوسط» (وثيقة هلسنكي النهائية، 1975، الصفحات 36-37) والتي أصبحت الأساس لمزيد من التطوير للفضاء الأورو-متوسطي من ناحية، وأن فكرة إسقاط القيم الأوروبية يمكن أن يضيف إلى هذا الأمن المتبادل، من ناحية أخرى.

وبعد مرور ما يقرب من خمسين عاماً، وبعد ثلاثة جهود لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقة من خلال (الشراكة الأورو-متوسطية - 1995، وسياسة الجوار الأوروبية - 2004، والاتحاد من أجل المتوسط - 2008)، اكتسب منطق - الأمن والتعاون - دعماً متزايداً حتى الآن، غير أنه لا يزال هناك كانت أسئلة حول طرق تنفيذها.

تهدف هذه الورقة إلى مراجعة وتحديد القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط بناءً على نتائج المسح الذي أجراه المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط في عام 2023 حول «مستقبل سياسة الجوار الأوروبية»، والذي هدف إلى جمع التصورات واستخلاص النتائج بشأن إنجازات

في الفضاء الأورو-متوسطي، أصبح الأساس المنطقي - الأمن والتعاون - الذي تم تطويره في العقود الماضية، مدعوماً بشكل متزايد، غير أن الأساليب أصبحت تثير تساؤلات حول التنفيذ.

(أو إخفاقات) الأطر الأورو-متوسطية. طلب السؤال السابع الآراء والخبرات فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بـ «الهيكل» في الأطر، وخاصة سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط.

## عصور مختلفة وأولويات مختلفة

انعكست العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جواره الجنوبي في ثلاث شراكات مؤسسية مختلفة، تمثل كل منها حقبة مختلفة ومرحلة مختلفة من المصالح الأوروبية وعلاقات التفاهم.

انعكست العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول جواره الجنوبي في ثلاث شراكات مؤسسية مختلفة، تمثل كل منها حقبة مختلفة ومرحلة مختلفة من المصالح الأوروبية وعلاقات التفاهم. أدت الشراكة الأورو-متوسطية، المستندة إلى نموذج الحرب الباردة لعملية هلسنكي، إلى إنشاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونظمت الجوانب المختلفة في ثلاث سلال (السياسية-الأمنية/الاقتصادية-المالية/الاجتماعية-الثقافية)، وكان نهجها الشامل في المقدمة. فمن الشراكة الأورو-متوسطية إلى سياسة الجوار الأوروبية، لم تكن أوروبا تؤسس الاتحاد الأوروبي فحسب، بل واصلت توسيعه أيضاً. وهكذا تم التركيز على مبادئ التنظيم والتوسعة. وبينما كانت سياسة الجوار الأوروبية لا تزال مرتبة رسمياً وفقاً للسلال الثلاث (كما تظهر الاتفاقيات الثنائية)، فإن أولوياتها - في أعقاب تغييرات النظام في أوروبا الوسطى والدول المستقلة حديثاً التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي - كانت «القيم المشتركة، وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتماسك الاجتماعي» (سياسة الجوار الأوروبية، 2004). ولكن في حين أن الشركاء «المستهدفين» للشراكة الأورو-متوسطية هم البلدان الواقعة على الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، فقد أرادت سياسة الجوار الأوروبية أن تجتذب إلى الشراكة مجموعة أوسع بكثير من البلدان، التي تختلف إلى حد كبير تاريخياً واجتماعياً وثقافياً. جاء الاتحاد من أجل المتوسط أخيراً ليكمل الشراكة الأورو-متوسطية بركيزة رابعة ذات منفعة متبادلة، حيث عززت المشاريع الستة الرئيسية النهج الإقليمي.

## الهيكل - البعد الإقليمي

كان تأطير المنطقة الأورو-متوسطية كمنطقة واحدة خياراً عقلانياً، يستند جزئياً إلى عواقب الاتصالات التاريخية، ومع ذلك، منذ ترسيم الحدود، فقد طرح تحديات: على وجه التحديد، كانت المنطقة في حد ذاتها كبيرة جداً، فالمناطق الفرعية الأصغر حجماً لها خصائص ومصالح مختلفة، أو أن البلدان الواقعة جغرافياً بعيداً عن شواطئ البحر الأبيض المتوسط لم تتأثر بشكل مباشر، وما إلى ذلك. ومع ذلك، مع تقدم عملية التكامل الأوروبي، بحلول الذكرى السنوية العاشرة للشراكة الأورو-متوسطية، فإن مفهوم المنطقة الأورو-متوسطية أصبح مقبولاً ويتم تنفيذه.

بينما في الشمال، أدى تطور الاتحاد الأوروبي كعنصر فاعل موحد إلى جعل تنفيذ مفهوم المنطقة الأورو-متوسطية أمراً سهلاً نسبياً، أما في الجنوب، فكان لا بد من دعم وتعزيز البعد الإقليمي والعلاقات «من الجنوب إلى الجنوب» (كما هو متوقع في وثائق الشراكة الأورو-متوسطية). وفي حين كانت هناك بعض أطر التعاون دون الإقليمية في الجنوب، وأبرزها اتحاد المغرب العربي، فإن المشاريع المقترحة في الركيزة الرابعة للاتحاد من أجل المتوسط هي التي يبدو أنها تعمل على تحسين هذه العلاقات (مثل الطريق السريع عبر المغرب العربي، وما إلى ذلك). ويبدو أن الفكرة نفسها تتكرر في «الأنظمة الإقليمية التعاونية» للاستراتيجية العالمية. (الاستراتيجية العالمية، 2016، ص 10، 32).

ومع ذلك، فإن دول الساحل الجنوبي والشرقي ليس لديها تصور «إقليمي» لأنفسها، على

الرغم من الروابط الثقافية- التاريخية- العاطفية بين الدول العربية، والتي يتم استبعاد إسرائيل وتركيا منها، والتي تنقسم بشكل معقد إلى دول مختلفة، بل ومتغيرة على طول خطوط الصدع السياسية والأمنية والاقتصادية.

وبالتالي، وعلى الرغم من أن الأمر قد يبدو كذلك، إلا أن هذه العلاقة الأورو-متوسطية ليست بين منطقتين، ولكنها تقع ضمن منطقة واحدة أكبر (الأورو- متوسطية)، حيث أن الاتحاد الأوروبي عبارة عن كيان واحد كبير والبقية هناك «بشكل فردي». (على الرغم من وجود حوارات مؤسسية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، أو الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي، إلا أن هذه الحوارات أقل تطوراً من حيث الجوهر).

تكشف ملاحظة أخرى حول الإقليمية أنه على الرغم من الجهود المبذولة للتكيف مع واقع 1 النهج الإقليمي للاتحاد الأوروبي، فإن هذا النهج لا يأخذ في الاعتبار (أو يكون محدوداً للغاية) المناطق الإقليمية المتغيرة، أي أن المناطق التي تم تحديدها لعقود من الزمن قد تنهار و/أو وقد تظهر مناطق جديدة بناءً على التطورات المحلية. حقيقة أن المغرب العربي (جزء لا يتجزأ من منطقة البحر الأبيض المتوسط) يحول الاهتمام بشكل متزايد بعيداً عن البحر الأبيض المتوسط نحو منطقة الساحل بسبب المخاوف الأمنية (فشل الدولة، والهجرة، والإرهاب، وما إلى ذلك)، (ن. روزا - مارساي، 2022) أو يبدو أن بدء بلاد الشام في تطوير علاقات أقوى مع الخليج العربي (قبل الحرب الحالية في غزة) تدعم هذه الملاحظة. وفي حين أن البحر الأحمر في حد ذاته لا يقع مباشرة على البحر الأبيض المتوسط، إلا أنه متصل عبر قناة السويس، وبالتالي فإن الأزمة الناشئة هناك قد تثبت أيضاً الملاحظة المذكورة أعلاه حول أهمية مرونة الترسيم الإقليمي. على الرغم من أن هناك أيضاً استراتيجيات إقليمية جديدة أصدرها الاتحاد الأوروبي، مثل استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، و«الحوارات المؤسسية بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة»، والتي تنتمي فيها اثنتان إلى الفضاء الأورو-متوسطي (الاتحاد الأوروبي-الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي-اتحاد المغرب العربي) متضمنة أيضاً، ويبدو أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يعتمد على المصطلحات الإقليمية المعتادة حتى الآن - مما يجعل القضية أكثر تعقيداً.

عناصر آخر يتعلق بتعريفات المناطق هو جوار الاتحاد الأوروبي نفسه: تغطي سياسة الجوار الأوروبية منطقتين مختلفتين إلى حد كبير، هما الجوار الشرقي والجوار الجنوبي (سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب هي «رهينة» لسياسة الجوار الأوروبية في الشرق، والعكس صحيح). ففي الشرق، يعتبر الشركاء - على الأقل من حيث المبدأ - أعضاء محتملين في الاتحاد الأوروبي، بينما في الجنوب يتم استبعادهم من هذه الفرصة المحتملة (وهي الانتقادات التي أثرت من الجنوب منذ إطلاق الشراكة الأورو-متوسطية). ومع ذلك، وبما أن كلا المنطقتين مرتبطتان بالاتحاد الأوروبي، فإن التطورات السياسية الأخيرة في كليهما تشكل تحدياً خطيراً للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى توزيع مخصصات أموال الآلية الأوروبية للجوار والشراكة: على وجه التحديد، ما هي عواقب اتفاق روسيا وأوكرانيا؟ ما هي عواقب الحرب الروسية الأوكرانية على سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب، وبالعكس، ما هي عواقب الحرب في غزة على سياسة الجوار الأوروبية في الشرق؟ فهل يمكن للوضع السياسي والأمني في جوار أن يعيق عمل الاتحاد الأوروبي أو قدرته على المضي قدماً في الجوار الآخر؟

العلاقة الأورو-متوسطية الحالية ليست بين منطقتين كما قد يبدو، ولكنها داخل منطقة واحدة أكبر (الأورو- متوسطية)، حيث يوجد كيان واحد كبير، الاتحاد الأوروبي والآخرين هناك "بشكل فردي".

1. إن المراجعتين لسياسة الجوار الأوروبية في عامي 2011 و2015، والأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط هي أفضل المؤشرات.

## الهيكل - ثنائي و/أو إقليمي

وكما أشار بعض المشاركين في المسح، فإن «صعود سياسة الجوار الأوروبية كأداة رئيسية للعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي مع جيرانه الجنوبيين قد استلزم تحول التركيز من بناء المنطقة إلى الثنائية... وقد يشير هذا أيضاً إلى أن التركيز تحول ببطء ولكن بلا هوادة بعيداً عن الإطار المتعدد الأطراف للشراكة الأورو-متوسطية ونحو العلاقات الثنائية مع الجيران الجنوبيين كما هو محدد في سياسة الجوار الأوروبية». وقد يعني هذا أيضاً أن العناصر الإقليمية في سياسة الجوار الأوروبية (الاجتماعات الوزارية والبرامج الإقليمية) لم تكن مقنعة ويبدو أنها تتداخل مع البرامج والمؤسسات الإقليمية للشراكة الأورو-متوسطية/الاتحاد من أجل المتوسط.

منذ البداية، كانت الشراكة الأورو-متوسطية تدير العلاقات على المستويين الثنائي والإقليمي، مع مؤسسات وبرامج إقليمية، في حين بدأت سياسة الجوار الأوروبية على أساس العلاقات الثنائية. وعلى الرغم من أنه تم اقتراح إدراج الشراكة الأورو-متوسطية الثنائية/الإقليمية في البعد الجنوبي لسياسة الجوار الأوروبية، إلا أن هذا بدا مثيراً للإشكالية منذ البداية، إلا أنه أعطى حافزاً لمواصلة تطوير البعد الشرقي لسياسة الجوار الأوروبية (الشراكة الشرقية). أصبح الاتحاد من أجل المتوسط بمثابة نسخة موسعة من الشراكة الأورو-متوسطية، وذلك من خلال إضافة الركيزة الرابعة للمشاريع الستة الكبرى ذات الاهتمام المشترك، مما يشير من جانب الاتحاد الأوروبي ليس فقط إلى أن الانتقادات التي سبق ذكرها في كثير من الأحيان بشأن «الإملاء الأوروبي» كانت تهدف إلى التغيير، ولكنها تضيف أيضاً إلى الفهم الإقليمي للإطار

حقيقة أن هناك اختلافاً بين شركاء سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط، وأيضاً أن سياسة الجوار الأوروبية تغطي منطقتين مختلفتين على نطاق واسع، الجوارين الشرقي والجنوبي، تزيد أيضاً من تعقيد مسألة العلاقات الثنائية مقابل العلاقات الإقليمية، وهذا سبب آخر يبين لماذا ينبغي توضيح التداخلات والاختلافات. (جميع الدول الساحلية/المطلية على البحر الأبيض المتوسط هي شركاء في الاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك دول يوغوسلافيا السابقة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، باستثناء صربيا، ولكن سياسة الجوار الأوروبي/الجنوب لا تزال تفتقر إلى دول مثل تركيا ودول يوغوسلافيا السابقة غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).

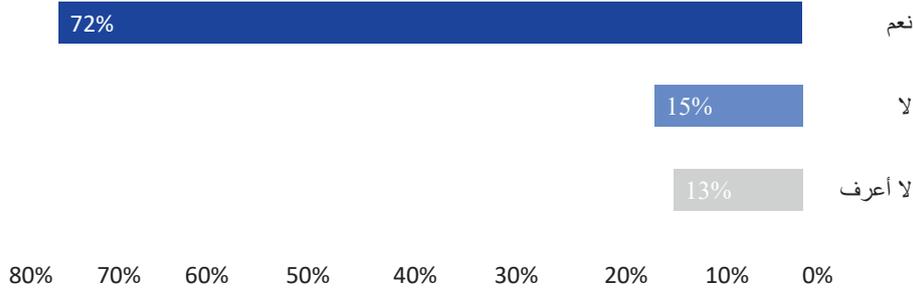
## الجوهر-توزيع العمل؟

وفقاً لنتائج المسح، يعتقد 72% من المشاركين أن التداخل بين البعد الإقليمي لسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط يسبب ارتباكاً غير ضروري، ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يسعى إلى تبسيط آلياته (لكن الآراء تختلف من توحيد الاثنين إلى توزيع واضح للعمل بين الاثنين). (الرسم البياني 1).

تغطي سياسة الجوار الأوروبية منطقتين مختلفتين إلى حد كبير، هما الجوار الشرقي والجوار الجنوبي. فهل يمكن للوضع السياسي والأمني في إحدى دول الجوار أن يعيق عمل الاتحاد الأوروبي أو قدرته على المضي قدماً في المنطقة الأخرى؟

كانت الشراكة الأورو-متوسطية منذ البداية تدير العلاقات على المستويين الثنائي والإقليمي، في حين بدأت سياسة الجوار الأوروبية على أساس العلاقات الثنائية. لقد أصبح الاتحاد من أجل المتوسط بمثابة نسخة موسعة من الشراكة الأورو-متوسطية، من خلال إضافة الركيزة الرابعة من المشاريع الستة الكبرى ذات الاهتمام المشترك.

الرسم البياني 1: س 7a : التداخل بين البعد الإقليمي لسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط يسبب ارتباكاً غير ضروري، ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يسعى إلى تبسيط آلياته



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

في حين ذكر بعض المشاركين أن «الاتحاد من أجل المتوسط يتعامل مع الركيزتين الثالثة والرابعة فقط» (وهو رأي شارك فيه العديد من الآخرين)، يبدو أن الموقع الإلكتروني للاتحاد من أجل المتوسط يدعم هذه الفكرة، في حين أنه باستثناء الاجتماعات السنوية لوزراء الخارجية لا يوجد عملياً أية قضايا سياسية وأمنية مدرجة على جدول الأعمال - وحتى هذه القضايا تتم مناقشتها عادة في سياق قضايا الركيزة الثالثة/الرابعة. (التقرير السنوي 2022).

تكافح سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط، كشراكات مؤسسية، مع رغبة وأمنية الاتحاد الأوروبي في التأثير ليس فقط على الجهات الحكومية، ولكن أيضاً على المجتمعات وأصحاب المصلحة والشركات، وما إلى ذلك.

يذهب توزيع العمل هذا إلى أبعد من ذلك خاصة في هذه الركائز أيضاً، ولكن إلى حد معين (محدود) في سياسة الجوار الأوروبية أيضاً، عندما تكافح هذه الشراكات المؤسسية مع رغبة وأمنية الاتحاد الأوروبي في إحداث تأثير، ليس فقط على الجهات الحكومية الفاعلة، ولكن أيضاً على المجتمعات وأصحاب المصلحة والشركات، وما إلى ذلك. هناك العديد من البرامج التي يشارك فيها المدنيون، على سبيل المثال برنامج إيراسموس، وما إلى ذلك، حيث يكون التناقض بين «الجهات الفاعلة الحكومية» مقابل «الجهات الفاعلة غير الحكومية» أكثر وضوحاً في مؤسسة أنا ليند. وقد تجلّى هذا التناقض بالفعل في البداية، عندما قررت الجهات الفاعلة التابعة للدولة أن تقوم الجهات الفاعلة غير الحكومية ببناء شبكة والتعاون. وعلى الرغم من أن الأمر قد تم تبسيطه الآن بحيث يقتصر على الدول التي تقدم التمويل لمشاريع الجهات الفاعلة غير الحكومية، فإن آلية كيفية التعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية ليست سهلة دائماً.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا ليس بالضرورة خطأ أي شخص: سيعمل فحص للإدارات الحكومية - داخل الاتحاد الأوروبي وفي الجنوب - على الأرجح على إظهار الاختلافات فيما يتعلق بكيفية وفي أية إدارات يتم التعامل مع الأقسام المختلفة لكل من سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط. في المجر، على سبيل المثال، تتبع سياسة الجوار الأوروبية إدارة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في وزارة الخارجية والتجارة (MFAT)، التي تنسق مع إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب، ومع إدارة أوروبا الشرقية في سياسة الجوار الأوروبية في الشرق. الأداة المالية لسياسة الجوار الأوروبية، الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، تنتمي إلى اختصاص نائب وزير الدولة المسؤول عن التطورات الإقليمية والعبارة للحدود. ويتبع الاتحاد من أجل المتوسط إلى إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي

نقطة الاتصال المباشرة لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط، والتي تقوم بإرسال القضايا والمعلومات ذات الصلة (الاقتصاد والطاقة والثقافة وغيرها) إلى الوزارات ذات الصلة لإيجاد فهم مشترك. تتبع مؤسسة أنا ليند، بسبب محافظتها المحددة، إلى اختصاص وزارة الثقافة والابتكار، ومع ذلك، فإن التمثيل الرسمي للدولة في المجر في اجتماعات مؤسسة أنا ليند - بناءً على اعتبارات عملية - عادة ما يتم تنفيذه من قبل وزارة الخارجية والتجارة.

## الخاتمة

أنشأ الاتحاد الأوروبي شركات مؤسسية، ليس فقط مع المنظمات الإقليمية، بل وأيضاً مع جاريه المباشرين، الشرق والجنوب. ونظراً لظروف الزمان والمكان المحددة، والإقليمية، ومفهوم النظر إلى الجنوب كمنطقة واحدة واسعة، بدأ العمل الأورو-متوسطي مبكراً. واستناداً إلى الفهم المعقد للأمن أثناء الحرب الباردة وبعدها بفترة وجيزة، حافظت الشراكة الأورو-متوسطية في عام 1995، والتي استكملت لاحقاً لتشمل ستة مشاريع كبيرة، وبالتالي أصبحت الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2008، على مجموعة العلاقات الثنائية إلى جانب الإطار الإقليمي الشامل. أما سياسة الجوار الأوروبية، التي تركزت بشكل أساسي على كل من الشرق والجنوب، وفي ظل فكرة نشر المبادئ الأوروبية، فقد ظلت في الأغلب على المسار الثنائي.

على الرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي للحفاظ على البعد الإقليمي في علاقاته مع الجنوب وتحسينه، إلا أن هذه الجهود لم تكن ناجحة لعدة أسباب - كما يثبت مسح يوروميد 2023. تهدف الملاحظات المذكورة أعلاه إلى الإشارة إلى القضايا الهيكلية والجوهرية الرئيسية التي يتعين معالجتها.

## الفهرس

المفوضية الأوروبية (2003). رسالة من المفوضية إلى المجلس والبرلمان الأوروبي. أوروبا الأوسع – الجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا الشرقيين والجنوبيين.

المفوضية الأوروبية (2015). مراجعة سياسة الجوار الأوروبية (ENP)

[https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/review-european-neighbourhood-policy-enp\\_en](https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/review-european-neighbourhood-policy-enp_en)

خدمة العمل الخارجي الأوروبية (2016). رؤية مشتركة، عمل مشترك: أوروبا أقوى. استراتيجية عالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، ص. 10، 32.

[https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eugs\\_review\\_web\\_0.pdf](https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eugs_review_web_0.pdf)

خدمة العمل الخارجي الأوروبية (2021). تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي. أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط

[https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/joint\\_communication\\_renewed\\_partnership\\_southern\\_neighbourhood.pdf](https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/joint_communication_renewed_partnership_southern_neighbourhood.pdf)

خدمة العمل الخارجي الأوروبية (2021). سياسة الجوار الأوروبية.

[https://www.eeas.europa.eu/eeas/european-neighbourhood-policy\\_en](https://www.eeas.europa.eu/eeas/european-neighbourhood-policy_en)

وزارة الخارجية والتجارة المجرية (2015). اللائحة التنظيمية والتشغيلية لوزارة الخارجية والتجارة المجرية.

<https://2015-2019.kormany.hu/download/a/64/91000/A%20K%C3%BCIgazdas%C3%A1gi%20%C3%A9s%20K%C3%BCI%C3%BCgyminiszt%C3%A9rium%20SZMSZ-e.pdf>

ن. روزا، إي. مارساي، في. (2022). من تعاون مجزأ إلى نهج متكامل - ظهور منطقة المغرب العربي والساحل وعواقبه على الاتحاد الأوروبي. ورقة يورومسكو رقم 53.

<https://www.euromesco.net/publication/from-a-fragmented-cooperation-to-an-integrated-approach-the-emergence-of-the-maghreb-and-sahel-region-and-its-consequences-for-the-european-union/>

الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي (2011). مراجعة سياسة الجوار الأوروبية – البعد الجنوبي.

<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52011IP0154>

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (2015) أسئلة تتعلق بالأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط، وثيقة هلسنكي النهائية، ص 36-37.

<https://www.osce.org/files/f/documents/5/c/39501.pdf>

الاتحاد من أجل المتوسط (2008). الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط.  
[https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2015/10/ufm\\_paris\\_declaration1.pdf](https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2015/10/ufm_paris_declaration1.pdf)

الاتحاد من أجل المتوسط (2022). التقرير السنوي 2022.  
[https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2023/05/Annual-Report-2022\\_DIGITAL.pdf](https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2023/05/Annual-Report-2022_DIGITAL.pdf)

الاتحاد من أجل المتوسط إعلان برشلونة، 1995.  
<https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2015/10/Declaracion-de-Barcelona-1995.pdf>

# مستقبل سياسة الجوار الأوروبية إعادة توجيه الأولويات: العودة إلى الأساسيات لتقييم الحقوق الأساسية

رابحة علام

خبيرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (ACPSS)

تم تصميم وإطلاق سياسة الجوار الأوروبية (ENP) في عام 2004 من أجل توسيع فرص الاستقرار والأمن والازدهار للدول المجاورة لأوروبا، في كل من الجنوب والشرق. علاوة على ذلك، وكبديل لسياسة التوسعة التي تم تطبيقها سابقاً على دول محددة في طريقها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كان من المتوقع أن تحقق سياسة الجوار الأوروبية الكثير بموارد أقل بين مجموعة أوسع من البلدان (فرايبي، 2017). وفي هذا الصدد، فإن تقييم مدى فعالية سياسة الجوار الأوروبية كان دائماً مهمة صعبة، وخاصة في ظل الظروف المتغيرة. على الرغم من تنقيحها عدة مرات في الأعوام 2011 و2015 و2021 لتحسين استهداف أولويات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وشركائه الجنوبيين، فإن فعالية سياسة الجوار الأوروبية تظل موضع شك على نطاق واسع.

## تأثير متصور منخفض

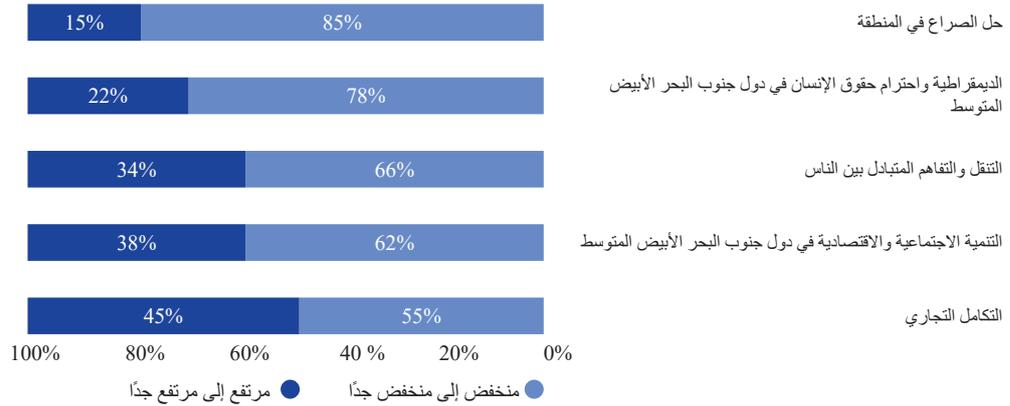
بناءً على أرقام مسح يوروميدي يوروميسكو في عام 2023، فإن غالبية المشاركين القادمين من كيانات رسمية ومستقلة في شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط يعتقدون أن فعالية سياسة الجوار الأوروبية منخفضة في العديد من مجالات العمل، ويأتي حل النزاعات على رأس هذه المجالات حيث يرى 85% من المشاركين أن تأثير سياسة الجوار الأوروبية في المنطقة إما منخفض أو منخفض جداً. ومن المنطقي تماماً أن نحصل على مثل هذه النتائج نظراً للحرب المستمرة التي تحصد أرواح الآلاف من المدنيين في غزة، وعجز كافة الأطراف الفاعلة، وخاصة الاتحاد الأوروبي، عن اقتراح وتنفيذ الخطط المناسبة لوقف إطلاق النار. عندما تم إطلاق التعاون عبر البحر الأبيض المتوسط لأول مرة في برشلونة عام 1995، فقد ولد في سياق من التفاؤل بتحقيق السلام والازدهار للمنطقة بأكملها. وعلى هذا فإن تقييم مدى فعالية أداة الاتحاد الأوروبي الرئيسية لهذا التعاون في خضم حرب مدمرة على الشاطئ الجنوبي لن يساعد إلا في التشكيك في سبب وجودها. بالإضافة إلى ذلك، كان الاتحاد الأوروبي، إلى جانب شركائه، عاجزاً في حل العديد من الصراعات الممتدة في الجنوب، سواء كان ذلك في سوريا أو ليبيا، واكتفى فقط باقتراح أدوات لاحتواء الصراع لوقف انتشاره.

تقييم مدى فعالية أداة  
الاتحاد الأوروبي  
الرئيسية لهذا التعاون في  
خضم حرب مدمرة على  
الشاطئ الجنوبي لن  
يساعد إلا في التشكيك  
في سبب وجودها.

تقليدياً، كان هناك قناعة مشتركة بضرورة إجراء مفاوضات براغماتية في العلاقات الأورو-متوسطة. غير أن نتائج المسح تتحدى هذه القناعة.

كما تمت ملاحظة التأثير المنخفض لسياسة الجوار الأوروبية على الجوار الجنوبي في مجال الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان بنسبة 78%، والتنقل والتفاهم المتبادل بنسبة 66%، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بنسبة 62%، والتكامل التجاري مع الاتحاد الأوروبي بنسبة 55%. تقليدياً، كان هناك قناعة مشتركة بضرورة إجراء مفاوضات براغماتية في العلاقات الأورو-متوسطة، ومن أجل تعزيز الاستقرار والمزايا الاقتصادية، ينبغي ترك الركيزة السياسية المتمثلة في تعزيز الديمقراطية في الخلف. غير أن نتائج المسح تتحدى هذه القناعة من خلال إظهار أنه لم يكن الاستقرار ولا تعزيز الديمقراطية من بين أكبر النجاحات التي حققها التعاون الجنوبي لسياسة الجوار الأوروبية كما يراها المشاركون. بل على العكس من ذلك، يبدو أن الحفاظ على الاستقرار من خلال حل الصراعات وتعزيز الديمقراطية أكثر تشابكاً مما كان متوقفاً تقليدياً؛ في حين كان هناك قدر أقل من عدم الرضا عن تأثير سياسة الجوار الأوروبية في المجال الاقتصادي وخاصة في التكامل التجاري والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم فإن التعاون الفني البراغماتي على المستوى الاقتصادي قد أتى بثماره إلى حد ما في ربط الضفتين من خلال المشاريع التجارية والتنمية.

الرسم البياني 1: س 1: لقد تم تصميم سياسة الجوار الأوروبية قبل 20 عاماً. وأصبحت الإطار الهيكلي للعلاقات الأورو-متوسطة. منذ ذلك الحين، إلى أي مدى تعتقد أنها أثرت بشكل فعال على المجالات التالية؟

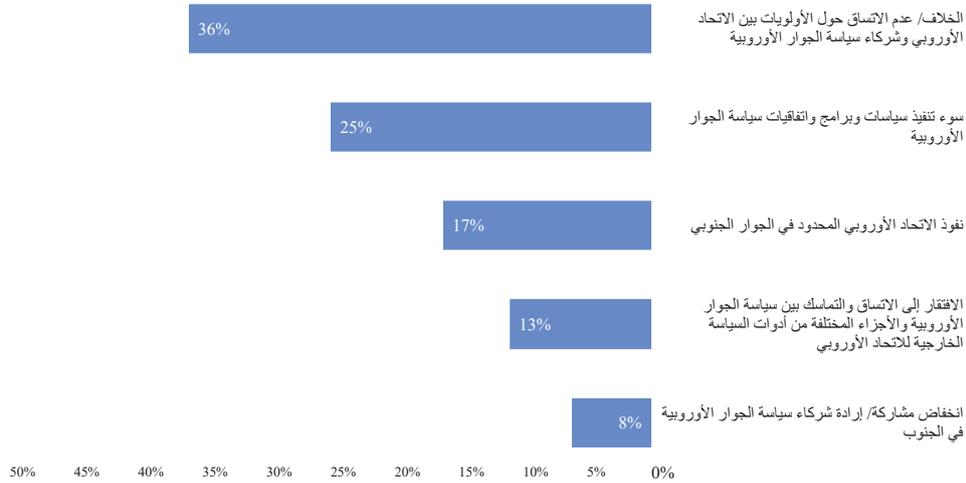


مصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

قد يرى البعض أن العقبة الرئيسية التي تعيق سياسة الجوار الأوروبية الفعالة هي الخلاف حول تحديد أولويات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الجنوبيين (حوالي 36.2% من المشاركين). قد يكون التفسير الأول لهذا الرقم هو رفض حكومات الجنوب المستمر لأي إملاءات فيما يتعلق بحكمها الداخلي عندما يتعلق

الأمر بحقوق الإنسان والعملية الديمقراطية. ومع ذلك، فإن الخلافات قد تتبع أيضاً من تركيز الاتحاد الأوروبي على مشكلة الهجرة غير النظامية في مقابل البعد التنموي الذي يهتم به الشركاء الجنوبيون بصورة أكبر.

**الرسم البياني 2:** س1 بشكل عام أو فيما يتعلق بالمجالات المحددة المذكورة أعلاه. لماذا تعتقد أن تأثير سياسة الجوار الأوروبية كان محدوداً؟ تم تطوير الفئات من أسئلة مفتوحة



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

في الوقت نفسه، يرى ما يقرب من 25% أن هناك عقبة تكمن في سوء تنفيذ برامج سياسة الجوار الأوروبية والتي تمنعهم من تحقيق النجاح المتوقع. في كثير من الأحيان، يتطلب تنفيذ برامج الاتحاد الأوروبي مستوى صارماً ومتطوراً من المؤسسات التي قد لا تكون منتشرة بين الشركاء الجنوبيين سواء بالنسبة للكيانات الحكومية أو غير الحكومية. وتتطلب هذه الحقيقة عادةً عمليات أطول للتكيف والتنسيق قد تستغرق وقتاً طويلاً، مما يقلل بالتالي من الفوائد المتوقعة من التعاون. لكن، يرى قطاع آخر من المشاركين أن العقبات تكمن في ضعف نفوذ الاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي، وانخفاض مشاركة الشركاء الجنوبيين في عملية سياسة الجوار الأوروبية، والافتقار إلى الاتساق والتماثل بين سياسة الجوار الأوروبية وأجزاء أخرى من أدوات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث بلغت النسبة 17.3% و8.5% و13.5% على التوالي. يمكن تجميع هذه العوامل الثلاثة الأخيرة لفهم ديناميكية المنافسة التي قد يواجهها دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة بالمقارنة مع جهات فاعلة أخرى مثل الولايات المتحدة أو روسيا أو الصين. ومن المفهوم أن صياغة وتنفيذ سياسة وطنية بحكم تعريفها أسهل بكثير من صياغة وتنفيذ سياسة جماعية لاتحاد دول. ولذلك، فإن أدوات السياسة المختلفة التي يطبقها هؤلاء المنافسون قد تبدو أكثر اتساقاً وانسجاماً مع سياستهم الخارجية، والتي تولد بطبيعة الحال تأثيراً ومشاركة قوية من دول الجنوب.

قد يواجه دور الاتحاد الأوروبي ديناميكية المنافسة في المنطقة بالمقارنة مع السياسة الجماعية لاتحاد الدول، يمكن للولايات المتحدة أو روسيا أو الصين بسهولة صياغة وتنفيذ أدوات سياسية متنسقة ومتناغمة مع سياستها الخارجية

## تساؤل مصداقية الاتحاد الأوروبي في الجنوب

بصرف النظر عن الأرقام الصارمة التي قدمها المسح، هناك أزمة مصداقية حقيقية تواجه دور الاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي فيما يتعلق بتبني مواقف مختلفة تجاه قضايا مماثلة (فنتوري وفاليانانو، 2022). إن ردود الفعل المختلفة الصادرة عن بروكسل والعواصم الأوروبية الأخرى بشأن الحرب في غزة أضرت بشكل كبير بصورة الاتحاد الأوروبي، خاصة عند مقارنتها بردود الفعل السابقة على حرب أوكرانيا. إن رئيسة المفوضية الأوروبية فون دير لاين، التي سلطت الضوء على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس دون حثها بنفس القدر على احترام القانون الدولي، أعطت الانطباع بأن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تخضع لوجهات نظر شخصية، وليس لقرارات مؤسسية. وبالمثل، فإن القرار المخصص بتعليق المساعدات الإنسانية الأوروبية لغزة الذي اتخذ خلال الأسبوع الأول من الحرب تم اعتباره على نطاق واسع في دول الجنوب العربي موقفاً متحيزاً يدعم تلقائياً إسرائيل في عقابها الجماعي ضد غزة (واكس وباريجازي، 2023). ومن ثم، فقد مرت القرارات التالية بزيادة مساعدات الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين دون أن يلاحظها أحد، وظل تأثير ردود الفعل الأولى أطول (لينش، 2023).

لقد أدت هذه الرسائل المتضاربة القادمة من الاتحاد الأوروبي إلى زيادة شعبية الحجج المناهضة للاستعمار التي تم تقديمها سابقاً لانتقاد سياسة الجوار الأوروبية في الجنوب. تم تقديم جميع التفسيرات الاستعمارية لتبرير المواقف المختلفة التي أظهرها الاتحاد الأوروبي تجاه الحروب في أوكرانيا وغزة (جراي، 2023). تقليدياً، كان يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره وسيطاً محايداً وضامناً موثقاً لعملية السلام في الشرق الأوسط. لكن في الآونة الأخيرة، تم تجميع المواقف الأمريكية والأوروبية باعتبارها مواقف غربية متحيزة تدعم إسرائيل وتغض الطرف عن الكم الهائل من الضحايا المدنيين في غزة. يُنظر إلى وسائل الإعلام الغربية على أنها منحازة تماماً عندما تتبنى الرواية الإسرائيلية للحرب وتستبعد الرواية الفلسطينية بشكل شبه كامل (شحاتة، 2023). لا يتم تقييم الحقوق الأساسية للبشر على قدم المساواة ولكن وفقاً لجنسيتهم ولون بشرتهم (جونز، 2023). لقد تم استخدام المعايير المزدوجة والتحيز الإعلامي والاستعمار في كثير من الأحيان لوصف موقف الحكومات الغربية مع القليل من التمييز فيما بينها.

في هذه الأثناء، استقبلت مواقف إسبانيا وإيرلندا والبرتغال وبلجيكا التي تصر على استمرار المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، على أنها مواقف فردية لا تمثل الكتلة الأوروبية برمتها. ومع ذلك، فإن هذه المواقف أكثر ولائاً للموقف التقليدي للاتحاد الأوروبي في الوقائع السابقة من صراع الشرق الأوسط ولا ينبغي اعتبارها استثناءً (قسام، 2024).

وفي رسالة مفتوحة، دعت مجموعة من المثقفين العرب المثقفين الغربيين إلى إظهار تمسكهم الحقيقي بالقيم العالمية المتمثلة في الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، من خلال إعلان تضامنهم مع القضية الفلسطينية. وأكدت الرسالة التي وجهها مجموعة من الكتاب والباحثين والفنانين والشعراء، على فجوة كبيرة بين خطاب الثقافة الغربية والمواقف الفعلية للمثقفين الغربيين، ناهيك عن الحكومات الغربية (العروبة، 2023). وشكك آخرون في درجة شمولية الديمقراطية الغربية، والتي عادة ما يتم تقديمها كمثال يحتذى به، إذا كانت وسائل الإعلام متحيزة ولم تؤخذ آراء حركات السلام التي تدعو إلى وقف إطلاق النار بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن السياسة الخارجية الوطنية أو الأوروبية.

تقليدياً، كان يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي باعتباره وسيطاً محايداً وضامناً موثقاً لعملية السلام في الشرق الأوسط. لكن في الآونة الأخيرة، تم تجميع المواقف الأمريكية والأوروبية على أنها مواقف غربية متحيزة تدعم إسرائيل وتغض الطرف عن الكم الهائل من الضحايا المدنيين في غزة.

وبالتالي، فإن تداعيات هذه الحرب المستمرة في غزة لم تضر بشرعية الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية فحسب، بل أضعفته أيضاً كشريك ذي مصداقية إذا ما قورن بأطراف فاعلة أخرى. على سبيل المثال، كان يُنظر إلى روسيا والصين في الجوار الجنوبي على أنهما أقل تحيزاً تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبالتأكيد أقل تطلّباً فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية. وفي سياق العداء المتسارع تجاه الغرب، يبدو كلا البلدين شريكين مثاليين للمنطقة ليحلا محل جيرانهما الشماليين، وخاصة في العلاقات التجارية والمشاريع التنموية.

تداعيات هذه الحرب المستمرة في غزة لم تضر بشرعية الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية فحسب، بل أضعفته أيضاً كشريك ذي مصداقية إذا ما قورن بأطراف فاعلة أخرى

بالإضافة إلى ذلك، فإن الحرب المستمرة في الجوار لا تخدم بأي حال من الأحوال الهدف الرئيسي لسياسة الجوار الأوروبية فيما يتعلق بنشر السلام والازدهار في الجوار الجنوبي. بل على العكس من ذلك، فإن إراقة الدماء المستمرة في غزة تزيد من جاذبية استخدام العنف على المستويين الإقليمي والمحلي. فمن ناحية، تزداد شعبية الجهات الفاعلة غير الحكومية المشاركة في الصراع في نظر الناس، حيث لا توجد آلية أخرى لتحقيق العدالة لفلسطين. ومن ناحية أخرى، يُنظر إلى إيران، باعتبارها الداعم الرئيسي لهذه الجهات الفاعلة غير الحكومية، على أنها القوة الإقليمية الوحيدة القادرة على دعم الفلسطينيين عسكرياً، عندما يتم حظر قنوات الدعم الأخرى. علاوة على ذلك، فإن إراقة الدماء المستمرة تشكل حجة مثالية لسهولة إساءة استخدام المظالم من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة لتجنيد الشباب لمهاجمة الحكومات المحلية أو المصالح الغربية في المنطقة. وبصرف النظر عن الهجمات المنظمة التي يتم التخطيط لها ودعمها بشكل مباشر من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة، فمن المرجح جداً أن تحدث هجمات الذئاب المنفردة في دول جنوب وشمال البحر الأبيض المتوسط.

## الخاتمة: سبل الخروج من الاستقطاب

يمكن أن تكون الأزمات لحظة مثالية لتقديم البدائل والفرص. كانت أزمة جائحة كورونا كوفيد-19 - بمثابة فرصة لإدراك أن مفهوم سلاسل التوريد الأقصر والأقرب يمكن أن يجعل شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط أقرب إلى شراكات تجارية معززة. وكانت حرب أوكرانيا مناسبة للاتحاد الأوروبي للبحث عن صفقات طاقة أفضل على الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط. وبتابع نفس المنطق، فلا بد وأن ننظر إلى الحرب في غزة باعتبارها فرصة للاتحاد الأوروبي للتأكيد على قوته المعيارية وللمساعدة في فرض العدالة والحرية واستعادة احترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية.

وجود نفوذ سياسي قوي لا بد وأن يقود المنطق الذي تقوم عليه سياسة الجوار الأوروبية لضمان عدم التسامح مع العنف غير المتناسب إلى حد كبير في هذا المجال

لا بد من طرح نهج الاحتياجات الأساسية في الوضع الحالي لإعادة إحياء مصداقية الاتحاد الأوروبي المتضائلة. وجود نفوذ سياسي قوي لا بد وأن يقود المنطق الذي تقوم عليه سياسة الجوار الأوروبية لضمان عدم التسامح مع العنف غير المتناسب إلى حد كبير في هذا المجال إذا أردنا أن نفكر في أفضل الآليات والأدوات اللازمة للتعاون والاعتماد المتبادل على المدى الطويل. كان يُنظر عادة إلى المكونات المختلفة لسياسة الجوار الأوروبية على أنها تعمل بشكل متوازٍ، وليس في نمط هرمي من التقدم. لكن هذه الحرب المدمرة في غزة يجب أن تكون بمثابة قاطرة لتعريف أهمية المكون السياسي كشرط أساسي لضمان قدرة المكونات الأخرى على التقدم.

عند إعادة توجيه أولويات سياسة الجوار الأوروبية، لا يمكن للمرء أن يفكر في حلول أفضل لتغيير المناخ وإزالة الكربون من دون التفكير أولاً في استعادة قيمة الحياة البشرية.

لذلك، عند إعادة توجيه أولويات سياسة الجوار الأوروبية، لا يمكن للمرء أن يفكر في حلول أفضل لتغيير المناخ وإزالة الكربون من دون التفكير أولاً في استعادة قيمة الحياة البشرية. إن حماية المدنيين، ومنع تهجيرهم القسري، وضمان وصولهم الآمن

إلى المساعدة الإنسانية، يجب أن تأتي على رأس جميع الأولويات. ينبغي الحفاظ على المنظمات الإنسانية وإبعادها عن التسييس أو الاستقطاب؛ ولا ينبغي استخدام تمويلها كورقة مساومة في العقاب الجماعي، بل يجب زيادة مواردها بدلاً من تقليصها (عبيد، 2024).

وفي مثل هذا السياق الخطير من الاستقطاب والعسكرة في الجوار الجنوبي، فإن آخر ما تحتاج إليه المنطقة هو اتحاد أوروبي متحيز ينعاز إلى أحد الجانبين. بل على العكس من ذلك، فإن الخيار الأفضل بالنسبة للاتحاد الأوروبي يتلخص في استعادة دوره باعتباره وسيطاً عادلاً ومستعداً بمصداقية لاستخدام نفوذه لوقف الحرب وتشجيع السلام. الموقف المتوازن للاتحاد الأوروبي سيساعد في تمهيد الطريق لخلق الظروف المناسبة التي تؤدي إلى خطة مفصلة لوقف إطلاق النار، والوصول الدائم والأمن للمساعدات الإنسانية إلى غزة وخطة شاملة تربط هذه الخطوات بالحل النهائي للدولتين. ولن تساعد الحلول الجزئية الأخرى في احتواء الصراع بعد الآن؛ بل من شأنها أن تخلق حلقات متتالية وأوسع من المواجهات ومن المرجح أن تمكّن المتطرفين من كل جانب من المضي قدماً في خططهم.

## المراجع:

- عبيد، هناء (2024). الأونروا نهاية الاستثناء الإنساني! (باللغة العربية) الأهرام، 7 فبراير (شباط) 2024.  
<https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsQ/931336.aspx>
- فرايبي، سي (2017)، سياسة الجوار الأوروبية وتحدي جنوب القوقاز، في مليحة ب. ألتونسليك وأوكتاي ف. تانريسفير (محرران)، جنوب القوقاز - الأمن والطاقة والأوروبية، روتليدج  
<https://doi.org/10.4324/9781315717821>
- غراي، أ. (2023) يواجه الاتحاد الأوروبي عداءً إسلامياً متزايداً بشأن موقفه من الحرب في غزة -  
 بوريل، رويتزر، 21 نوفمبر (تشرين الثاني)  
<https://www.reuters.com/world/europe/eu-faces-growing-muslim-animosity-over-gaza-war-stance-borrell-2023-11-21/>
- جونز، م. ج. (2023) المعايير المزدوجة تقوض شرعية الاتحاد الأوروبي في الجنوب العالمي - رئيس  
 مراقبة حقوق الإنسان. يورونيوز، 26 أكتوبر (تشرين الأول)  
<https://www.euronews.com/my-europe/2023/10/26/double-standards-undermine-eu-legitimacy-in-global-south-human-rights-watch-chief>
- قاسم، ع. (2024). إيرلندا وإسبانيا من بين دول الاتحاد الأوروبي التي تتبنى وجهة نظر مختلفة بشأن  
 حرب غزة. الغارديان، 13 فبراير (شباط)  
<https://www.theguardian.com/world/2024/feb/13/ireland-and-spain-among-eu-nations-striking-a-different-note-on-gaza-war>
- لينش، س. (2023) الاتحاد الأوروبي يضاعف تمويله لغزة ثلاث مرات بعد أسبوع من الرسائل  
 المتضاربة بشأن الأزمة الإسرائيلية. بوليتيكو، 15 أكتوبر (تشرين الأول)  
<https://www.politico.eu/article/eu-triple-funding-humanitarian-aid-gaza-israel-hamas-conflict-crisis/>
- شحاتة، د. (2023). كيف رأى الإعلام الغربي والرأي العام الحرب في غزة؟ (باللغة العربية) المركز  
 العربي للدراسات السياسية والاجتماعية، 23 أكتوبر (تشرين الأول)  
<https://acpss.ahram.org.eg/News/21033.aspx>
- في. أ. (2023) المثقفون العرب إلى المثقفين الغربيين: لا تنجروا إلى تزييف نضال الشعب الفلسطيني.  
 في العروبة 22، 24 أكتوبر (تشرين الأول) 2023، رابط قصير: [t.ly/X4Ljm](https://t.ly/X4Ljm)
- فينتوري، إي، فاليناتو، أ. أي. (2022). أوكرانيا تكشف معايير أوروبا المزدوجة تجاه اللاجئين. تشاتام  
 هاوس، 30 مارس (آذار) 2022.  
<https://www.chathamhouse.org/2022/03/ukraine-exposes-europes-double-standards-refugees>
- واكس، إي، باريجازي، جي. (2023). فون دير لين اتهمت بالتحيز غير المقبول تجاه إسرائيل. بوليتيكو،  
 14 أكتوبر (تشرين الأول)  
<https://www.politico.eu/article/von-der-leyen-visit-israel-gaza-hamas-conflict-bias/>



# السياق الأورو-متوسطي الجديد: أي اتجاه للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي؟

الأستاذ رشيد الحديقي.

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد (الرباط)

## مقدمة

في عام 2004، أصبحت سياسة الجوار الأوروبية الإطار السياسي الذي يهيئ المشهد لتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه. تم إطلاق هذا الإطار السياسي في سياق من الاستقرار النسبي والسلام في الدول المجاورة لأوروبا، في وقت حيث كان الاتحاد الأوروبي يعيد رسم حدوده من خلال التوسعة الكبيرة في عام 2004. ورغم هذا فإن سياسة الجوار الأوروبية كان محكوماً عليها بمواجهة مجموعة واسعة من الصراعات، والأزمات، بل وحتى الحروب. ولم يواجه أي إطار سياسي آخر في الاتحاد الأوروبي هذا القدر من التحديات عبر الزمن وقطاعات السياسة. وبعد مرور عشرين عاماً، يكشف مسح يوروميسكو عن خيبة أمل واسعة النطاق بشأن فعالية تأثير سياسة الجوار الأوروبية على المجالات ذات الأولوية لتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع الجوار الجنوبي. خيبة أمل تقترن بالحاجة الملحوظة إلى تغيير سياسة الجوار الأوروبية الحالية، إما من خلال مراجعة أخرى لها أو من خلال تجديدها بالكامل كإطار سياسي. كيف وصلنا إلى هنا؟ وماذا يمكننا أن نفعل لإعادة إطلاق سياسة الجوار الأوروبية؟

تتكشف ديناميكية البحر الأبيض المتوسط في ظل صدمة جيوسياسية وجيو-اقتصادية كبرى، في أعقاب التأثيرات المجمعلة لأزمة جائحة كورونا (كوفيد 19)، والحرب بين روسيا وأوكرانيا، والتنافس الصيني- الأميركي. ومن بين العواقب الواضحة لذلك التحول في النماذج التي شكلت حتى الآن العلاقات الدولية، وبالتالي المعايير الأوروبية المتوسطة. العولمة الليبرالية وما يترتب عليها من ترابط طبيعي تواجه على نحو متزايد صعود ممارسات الحماية والتدخل الجديدة. يبدو أن الاقتصاد السياسي العالمي قد أعيد تشكيله حول مفاهيم غامضة وغير دقيقة مثل السيادة والأمن الاقتصادي، والاستقلال في مجال الطاقة، والاستقلال الاستراتيجي.

تتكشف ديناميكية البحر الأبيض المتوسط في ظل صدمة جيوسياسية وجيو-اقتصادية كبرى، في أعقاب التأثيرات المجمعلة لأزمة جائحة كورونا (كوفيد 19)، والحرب بين روسيا وأوكرانيا، والتنافس الصيني- الأميركي.

يهدف هذا المقال إلى رسم صورة للديناميكيات الجديدة التي نعتقد أنها ذات صلة بالحوار الأوروبي-متوسطي بشكل عام، وبتحديث الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي بشكل خاص: (1) اتجاه الحماية الجديد في السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي؛ (2) التهديدات والمخاطر متعددة النطاق في البحر الأبيض المتوسط؛ (3) التغيير المستمر في الوضع الجيوسياسي الراهن؛ (4) الطموحات المغربية الجديدة.

## الاتجاه الحمائي الجديد في السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي

تكافح العولمة الليبرالية من أجل تحمل العواقب الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية لجائحة كورونا كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، والمنافسات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين، وربما بين الغرب والجنوب العالمي. إن الحمائية الجديدة، والتدخل، والسيادة المعيارية و/أو القضائية خارج الحدود الإقليمية هي اليوم السمات المميزة لمجال جديد يتغير فيه الحفاظ على الأسواق المفتوحة من خلال قضايا تعتبر أكثر أهمية، مثل الأمن الاقتصادي، واستقلال الطاقة، ومرونة سلسلة التوريد، أو التفوق التكنولوجي.

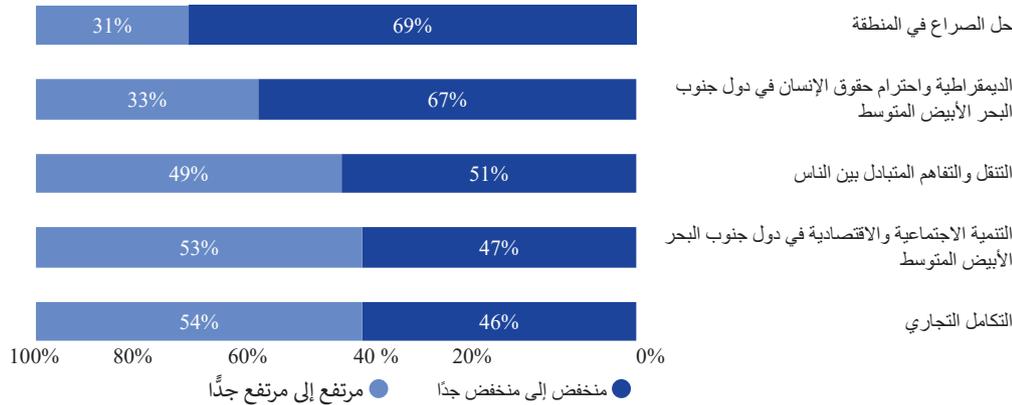
في هذا السياق، يتبنى الاتحاد الأوروبي، الذي يشعر بالقلق إزاء اعتماده الاقتصادي على الصين والسياسة التجارية للولايات المتحدة (قانون الحد من التضخم)، حزمة من التدابير اعتباراً من عام 2022 فصاعداً والتي لن يكون لها أي تأثير على شركائه في البحر الأبيض المتوسط: ضريبة الكربون؛ قانون مكافحة إزالة الغابات؛ وقواعد مكافحة الإعانات الأجنبية؛ وأداة مكافحة الإكراه؛ والخطة الصناعية للميثاق الأخضر؛ والتوجيه الخاص بواجب رعاية الشركات للعمل بشكل عادل ومستدام عبر سلسلة القيم الخاصة بها. وتكشف هذه التدابير عن عامل تم الاستهانة به لفترة طويلة: وهو ثقل القانون والمعايير القانونية في السياسة التجارية الأوروبية. لقد أصبح الاتحاد الأوروبي قوة تصدر المعايير والأحكام القضائية، والتي يهدد بعضها بالإضرار بمصالح دول ثالثة.

## تنبثق من هذا الوضع الجديد ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- يؤدي التحول في درجة انفتاح الاتحاد الأوروبي إلى استراتيجيات جديدة للمفاوضات المتعددة الأطراف، واتفاقيات التجارة الثنائية، والتدابير التجارية الأحادية. وهذا يعني أن المفاوضات المستقبلية ستحتاج إلى إجماع اقتصادي وسياسي جديد بينما يظل الاعتماد الاقتصادي المتبادل الثنائي (1+1) و/أو الإقليمي (12+1) هو الهدف النهائي الذي يسعى إليه الشركاء. وعلى هذا النحو، يرسل مسح يوروميكو إشارة مهمة، وهي أن 54% من المغاربة يقدرون مساهمة سياسة الجوار الأوروبية في التكامل الاقتصادي (انظر الرسم البياني 1).

لقد أصبح الاتحاد الأوروبي قوة تصدر المعايير والأحكام القضائية، والتي يهدد بعضها بالإضرار بمصالح دول ثالثة.

**الرسم البياني 1:** لقد تم تصميم سياسة الجوار الأوروبية قبل 20 عامًا. وأصبحت الإطار الهيكلي للعلاقات الأورو-متوسطة. منذ ذلك الحين، إلى أي مدى تعتقد أنها أثرت بشكل فعال على المجالات التالية؟ (المشاركون من المغرب)



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

• في الواقع، فإن الاستئناف في نهاية المطاف للمفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة (DCFTA) بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والتي تم تعليقها في عام 2014، يجب أن يأخذ في الاعتبار ثلاثة تحديات: (1) إدراج تدابير تنظيمية أوروبية جديدة؛ (2) الأولويات والتوجهات الاقتصادية الجديدة للمغرب. (3) وزن الاختصاص القضائي الأوروبي خارج الحدود الإقليمية. وتزداد أهمية هذه العوامل لأنها تؤثر على جميع الاتفاقيات التي سيق أن وقعها الطرفان. فأولاً، سوف تتطلب ضريبة الكربون، والإعانات الأجنبية، ومكافحة الإكراه، والميثاق الأخضر، والمسؤولية الاجتماعية للشركات في جميع أنحاء سلسلة القيم الخاصة بها بذل جهد هائل للتقريب بين المعايير، دون أي تردد من جانب المغرب. ثانياً، يجب أن تتكيف الاتفاقية المستقبلية مع التغييرات في الاقتصاد الوطني، بحيث يكون تأثيرها مضموناً على النسيج الإنتاجي الوطني والقطاع الاجتماعي والاقتصادي. وأخيراً، فإن أحكام المحكمة الأوروبية بشأن الإقليمية للاتفاقيات الفلاحية والصيد البحري المتعلقة بأقاليم الصحراء تثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل نموذج العلاقات المغربية الأوروبية.

• علاوة على ذلك، أصبحت الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي عالمية على نحو متزايد. وهي لا تغطي المساعدات الاقتصادية فحسب، بل تغطي أيضاً القضايا السياسية مثل الهجرة. وبعد التوقيع على اتفاقيات مماثلة مع تونس وموريتانيا ومصر، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يتفاوض على اتفاقية أخرى مع المغرب. وفي حين يرى البعض أن هذا الاتجاه يمنح الشركاء قدرًا كبيراً من النفوذ، نظراً للتوقعات العالية من جانب الأوروبيين بشكل خاص، فإن آخرين يعتقدون أن توسيع المفاوضات من شأنه أن يعرض

أصبحت الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي عالمية على نحو متزايد. وهي لا تغطي المساعدات الاقتصادية فحسب، بل تغطي أيضاً القضايا السياسية مثل الهجرة.

الشركاء لشروط قاسية. وتتضاءل قدرتها التفاوضية بسبب الربط بين المدفوعات المالية بموجب اتفاق الامتثال للالتزامات في مجال مراقبة الهجرة. والواقع أن فائدة هذا النوع من الاتفاقيات هي التي تثير المشاكل بقدر أقل من المخاطرة المتمثلة في قيام البلدان الشريكة بإحلال مصالح تجارية معينة مقابل المساعدات المالية.

## التحديات والمخاطر متعددة النطاق في البحر الأبيض المتوسط

إن أكبر جهود التسوية تتلخص في إعادة تعريف العلاقات بين الضفتين استناداً إلى القواعد الجديدة للتهديد في البحر الأبيض المتوسط. لقد كان فهم التهديد وتحديد موقعه موجهاً دائماً نحو الشاطئ الجنوبي، الذي يُنظر إليه على أنه المصدر الوحيد لعدم الاستقرار. لكن الوضع الجيوسياسي والأمني الجديد يقوض هذا اليقين، حيث تغيرت طبيعة وجغرافية التهديد. واليوم، يمكننا أن نتحدث بشكل مشروع عن تهديد متعدد النطاق.

نشأت الحرب في أوكرانيا والصراع على النفوذ بين روسيا والدول الغربية في وقت أصبح فيه الوضع الجيوسياسي العالمي متوتراً للغاية بسبب ثقل التنافس الصيني-الأمريكي. يعاني البحر الأبيض المتوسط من عواقب هذا الصراع على النفوذ، سواء من حيث الوضع أو المهمة. خلال الحرب الباردة، تمت الإشارة إليه على أنه «الجنح الجنوبي» لحلف شمال الأطلسي لدوره الاستراتيجي في نظام الدفاع المضاد للسوفييت التابع للحلف، تماماً كما كان أحد أعمدة نظام الدفاع السوفييتي. واليوم، وبعد عدة سنوات من الفراغ الاستراتيجي، تؤكد كل الدلائل عودة البحر الأبيض المتوسط إلى مكانته كمسرح لعلاقات القوة بين حلف شمال الأطلسي وروسيا وتسوية الأوضاع الأمنية. ويمهد الوضع الجديد الطريق لعودة القوة البحرية وتطبيع علاقات القوة في المنطقة، مما يجعل الوضع أكثر صعوبة في التنبؤ.

لا يمتلك الشاطئ الجنوبي حتى الآن نظام إدارة أمنية جماعية قادر على ضمان استجابة موحدة وشاملة للعوامل الجديدة غير المتكافئة «المسببة للأزمات». ولا يزال عدم الاستقرار السياسي في ليبيا ومنطقة الساحل يشجع على تنقل هذه الشبكات وظهور مناطق معينة «منكوبة»، لا سيما في منطقة الساحل. وتزدهر هذه الشبكات في ممر ضعيف يمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي.

وبالتالي فإن استقرار البحر الأبيض المتوسط لم يعد مرتبطاً حصراً بالاعتبارات المتأصلة في هذه المنطقة، بل أصبح يعتمد أيضاً على استقرار المناطق الطرفية الأخرى في أفريقيا (الشريط الساحلي الصحراوي، والساحل الأطلسي). علاوة على ذلك، فإن التهديد الإرهابي لم يعد يقتصر على الجنوب. كشفت سلسلة الهجمات التي ضربت عدداً من الدول الأوروبية عن مدى وصول السلفيين المتطرفين إلى القارة. ويشكل صعود هذه الشبكات الأوروبية تهديداً لكل من أوروبا وشمال أفريقيا، نظراً لسهولة تحركها بين الضفتين، وخاصة في الاتجاه بين الشمال والجنوب.

عادت تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى وتيرتها المعتادة بعد انتهاء الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كورونا Covid-19. تؤثر التركيبة الديموغرافية المتسارعة، جنباً إلى جنب مع تغير المناخ (الجفاف) والوضع الاقتصادي الهش بشكل مستمر، على الحياة اليومية للسكان، وتعزز الظروف الملائمة لتدفقات الهجرة، خاصة نحو البحر الأبيض المتوسط وما وراءه. ويتسبب هذا الوضع في ضغوط أمنية في شمال أفريقيا وأوروبا،

لقد كان فهم التهديد  
وتحديد موقعه موجهاً  
دائماً نحو الشاطئ  
الجنوبي، الذي يُنظر  
إليه على أنه المصدر  
الوحيد لعدم الاستقرار.  
لكن الوضع الجيوسياسي  
والأمني الجديد يقوض  
هذا اليقين، حيث تغيرت  
طبيعة وجغرافية التهديد.

خاصة وأن الهجرة السرية أبعد ما تكون عن كونها ظاهرة عابرة يمكن القضاء عليها بوسائل دقيقة للغاية. وبالتالي، عندما توقع أوروبا اتفاقيات الهجرة مع شركائها، فإنها في نهاية المطاف تعالج الأعراض فقط. فضلاً عن ذلك فإن هجرة الأدمغة التي تشجعها سياسات أوروبية انتقائية تعمل على حرمان بلدان الشاطئ الجنوبي، وخاصة المغرب، من القوى الحيوية اللازمة لدعم تنميتها الاقتصادية.

أحد الدروس المستفادة من الوضع الحالي هو الحاجة إلى نموذج سياسي جديد يأخذ في الاعتبار هذه الديناميكيات الداخلية والخارجية الجديدة. وهي قناة مغربية وفي جنوب البحر الأبيض المتوسط، كما كشفت نتائج المسح. في الواقع، 69% من المغاربة يدركون أن الصراعات والتنافسات في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتجاوز قدرات آليات التعاون الإقليمي (انظر الرسم البياني 1).

## الوضع الجيوسياسي الراهن في منطقة البحر الأبيض المتوسط أخذ في التغيير

تعمل التوترات العالمية على تسريع إعادة توزيع الخرائط الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية. تكتونية الصفائح الجيوسياسية جلبت إلى سطح البحر الأبيض المتوسط قوى تتحدى التفوق الأوروبي والأمريكي في المنطقة.

تعمل التوترات العالمية على تسريع إعادة توزيع الخرائط الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية. منذ عام 1990، تنظم البحر الأبيض المتوسط، من خلال التعاون والسيطرة على العنف، كان وسيظل غربياً. ومع ذلك، فإن تكتونية الصفائح الجيوسياسية جلبت إلى سطح البحر الأبيض المتوسط قوى تتحدى التفوق الأوروبي والأمريكي في المنطقة:

- تعمل عودة روسيا إلى شرق البحر الأبيض المتوسط وصعود قوة الصين في المنطقة ككل على خلق ديناميكية جديدة مشحونة بالقيود والفرص المتاحة للبلدان الواقعة على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

- مكانة تركيا كلاعب رئيسي ومنظم على مسرح البحر الأبيض المتوسط.

- أظهرت تطورات الوضع الليبي كيف أن ركود الأزمة وعدم تماسك القوى الأوروبية قد فتح الطريق أمام العديد من اللاعبين الذين أصبحوا الآن جزءاً من الحل (روسيا ودول الخليج وغيرها). فبعدها الاستراتيجي (التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي) وأثارها تتجاوز قدرات الجامعة العربية، واتحاد المغرب العربي، والمؤسسات القارية (الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي). ومنذ ذلك الحين، وقعت البلاد والمنطقة في لعبة قوى متناقضة.

- يظل الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو-متوسطية مرتبطين بشكل وثيق بنتيجة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. لا شك أن مركزية هذه القضية ليست جديدة، لكن الحرب في غزة تنبؤ بتغيير في تمثيل هذا الصراع. من الآن فصاعداً، لم تعد تصورات الصراع سياسية بحتة؛ فهي مبنية على الهوية، وتتمحور حول قناعات دينية، ويستغلها المتطرفون من كافة الأطراف. واليوم، أصبحت التعبئة الدولية ضرورية أكثر من أي وقت مضى لترسيخ الشرعية الدولية في الشرق الأوسط، من خلال ضمان حق الشعب الفلسطيني في دولة قابلة للحياة.

- أدى تسارع الأحداث منذ 2021 في منطقة المغرب العربي ومضيق جبل طارق إلى قلب الوضع الراهن الذي كان سائداً في المنطقة تماماً. الاعتراف الأميركي بالصحراء المغربية، واستئناف العلاقات مع إسرائيل، ورغبة المغرب في الحكم الذاتي الاستراتيجي، كلها عوامل ساهمت في إعادة التركيبة الجيوسياسية لصالح المغرب وإسبانيا.

علاوة على ذلك، من الضروري إضافة الاتجاه الأوروبي الذي لوحظ منذ الربيع العربي (2011)، وهو استبدال الأولوية الديمقراطية بالاستقرار السياسي في العلاقات مع الشاطئ الجنوبي. وهذا التحول، الذي يأخذ في الاعتبار الخوف من رؤية بعض البلدان تنزلق إلى حالة من عدم الاستقرار، يفسر جزئياً الشك الذي أعرب عنه 67% من المغاربة بشأن تأثير سياسة الجوار الأوروبية على ترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (انظر الرسم البياني 1).

## طموحات المغرب الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية الجديدة

مثل أي مسار، فإن العلاقات المغربية- الأوروبية هي سلسلة من المراحل والفصول، مع إنجازات وتناقضات وقيود تدعو إلى تفكير مشترك في استجابات فعالة لتحسين الشراكة. بالنسبة للمغرب، تشكل العلاقات مع أوروبا رصيماً أساسياً يجب تعزيزه من أجل شراكة جديدة أعمق وأوسع. يمكن استلهام الموقف المغربي من عدة قضايا رئيسية. التحدي الأساسي الذي يواجهه السياسة الخارجية للمغرب هو إيجاد أفضل توازن بين إدارة التفاعلات مع الغرب، من ناحية، تحت ثقل التاريخ والجغرافيا، ومن ناحية أخرى، الالتزام بمجتمع الجنوب-الجنوب من حيث المصالح الاقتصادية. هدف المغرب هو بناء و/أو تعزيز روابطه الخاصة بين نموذج الشمال-الجنوب ومحور التعاون بين أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

وبهذا المعنى، فإن الولايات المتحدة وأوروبا، رغم شركتهما الاستراتيجية، لم تعدا الوحيديتين اللتين تمارسان تأثيراً على التوجهات الاستراتيجية للمغرب. تكشف الحرب في أوكرانيا والتنافس الصيني- الأميركي عن ثلاثة خطوط سلوك: (1) تأكيد الذات والسيادة، وهو ما يترجم إلى عملية صنع القرار المستقلة في السياسة الخارجية؛ (2) ترسيخ المكاسب التاريخية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأهمية الشراكة الاقتصادية مع الصين، والتحول نحو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بحثاً عن حدود اقتصادية وسياسية ودبلوماسية جديدة. وعلى هذا فإن المنافسة الاستراتيجية العالمية تعتبر مواتية للغاية، حيث تعمل مشاركة القوى الناشئة على مضاعفة وتنويع الشراكات الدولية. ويقدم بعض اللاعبين الجدد، بما في ذلك الصين والهند والبرازيل ودول الخليج وتركيا، أفقاً جديدة جذابة. وهكذا دخل المغرب عصر الاختيار، وهو ما لا ينبغي تفسيره على أنه انقلاب بنيوي لتوجهاته.

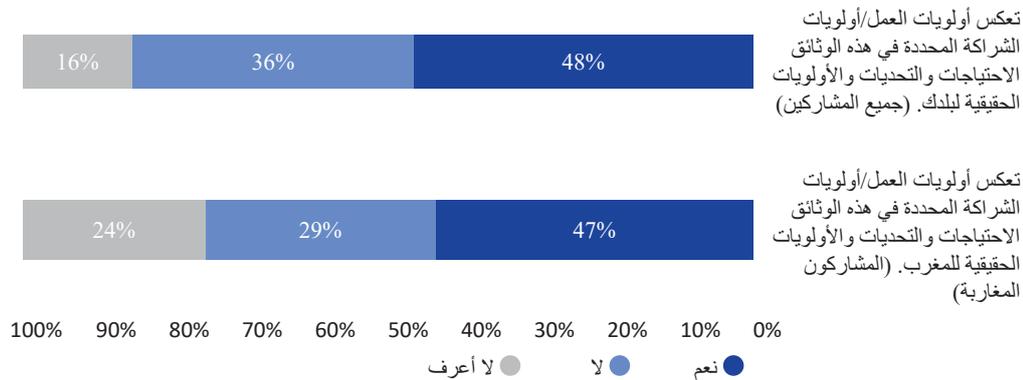
التحديات هي اقتصادية (الرخاء الاقتصادي للبلاد، سلسلة القيمة العالمية) وجغرافية اقتصادية (مركز اقتصادي ومالي أفريقي فعال). الأول يدعو إلى تعبئة الدولة لتركيز هذا الجزء من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على النظم البيئية الصناعية الرئيسية في البلاد: الأسمدة- الفوسفاتية، والسيارات، والأغذية الزراعية، والملاحة الجوية. وقد تم تعزيز دمج هذه النظم البيئية في سلاسل القيمة العالمية، مما مكن الاقتصاد المغربي من أن يصبح واحداً من الاقتصادات القليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتمتع بمعدل مشاركة في سلاسل القيمة العالمية مماثل - أو حتى أعلى - من البلدان الناشئة مثل روسيا أو الهند أو تركيا. وفي هذا السياق، يجب أن يتم إعادة إطلاق الشراكة على أساس الإنجازات الاقتصادية لسياسة الجوار الأوروبية. وفي الواقع، فإن 59% من المغاربة يقدرون بشكل إيجابي آثار هذه الأدوات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب (انظر الرسم البياني 1).

يقدم عدد من اللاعبين الجدد، بما في ذلك الصين والهند والبرازيل ودول الخليج وتركيا، أفقاً جديدة جذابة. وهكذا دخل المغرب عصر الاختيار، وهو ما لا ينبغي تفسيره على أنه انقلاب بنيوي لتوجهاته.

في الوقت نفسه، فإن البعد الجغرافي- الاقتصادي له قيمة إقليمية، لأن المغرب يحتاج إلى عمق جغرافي- اقتصادي، خاصة في شمال-غرب إفريقيا، كبديل للحصار المغربي. ويؤكد مشروع خط أنابيب الغاز بين المغرب ونيجيريا، والمبادرة الأطلسية لمنطقة الساحل، والفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) هذا التوجه. طموح الدولة هو خلق الظروف المناسبة لتحديد المواقع الجغرافية- الاقتصادية المستقرة بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب، مع مضيق جبل طارق والبنية التحتية للموانئ البحرية والجوية، وأعماق غرب أفريقيا كنقاط تقاطع واتصال. لكن مسألة قدرة المغرب على تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة والدعم السياسي تظل قائمة. وفي حين يبدو التزام الشركاء الخليجيين أمراً مسلماً به، فإن التزام أوروبا، من ناحية أخرى، لا يزال بحاجة إلى التفاوض، خاصة بهدف تحديث الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

وغني عن القول أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تحتاج إلى أفكار جديدة والتزامات سياسية من أجل تنفيذ خطط العمل بشكل أفضل. وظهرت بعض القيود المؤسسية في تنفيذ مختلف الخطط، التي تم تطويرها على الرغم من ذلك على أساس مبدأ الملكية حول الأولويات المغربية. (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 2: س8 : تجسيداً لهذا الالتزام بالملكية المشتركة، تفاوض الاتحاد الأوروبي بشكل ثنائي مع شركائه حول خطط العمل (حتى عام 2015) وأولويات الشراكة (منذ عام 2015) لتوجيه التعاون الثنائي وخاصة المساعدات المالية.



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو-متوسطي يوروميد الرابع عشر

## الخاتمة

التغييرات الاستراتيجية الجارية تفتح آفاقا جديدة محفوفة بالشكوك والفرص للعلاقات المغربية- الأوروبية وللبحر الأبيض المتوسط ككل. ويبدو أن الأجندة الدبلوماسية ستكون مزدحمة. إن عملية التكيف لا تخلو من المعوقات، ولكنها أصبحت ضرورية بسبب التحولات الاستراتيجية الوطنية والمتعددة الأطراف. إن المخاطر التي تفرضها الخيارات الحالية والمستقبلية تدعو إلى التفكير المشترك في أوجه التقارب والتكامل التي يحتاجها البحر الأبيض المتوسط للتغلب على التحديات الحالية. العلاقات المغربية- الأوروبية تحتاج إلى نموذج جديد من الشراكة، وإعادة التوازن للتوقعات على كلا الجانبين، وتعزيز النمو الديناميكي والشامل والإنتاجي الذي يقلل من نقاط الضعف المغربية ويعزز الترابط الاقتصادي.

العلاقات المغربية- الأوروبية تحتاج إلى نموذج جديد من الشراكة، وإعادة التوازن للتوقعات على كلا الجانبين، وتعزيز النمو الديناميكي والشامل والإنتاجي الذي يقلل من نقاط الضعف المغربية ويعزز الترابط الاقتصادي.

## الحواشي الختامية

1. جي. أرنال، إي. فيز، أ. غونزاليس-أغوتي، م. أوتيرو إغليسياس، جي. تاماميس، ف. ستاينبرغ النموذج الاقتصادي الأوروبي في مواجهة عودة الجغرافيا السياسية: التشخيص ومقترحات الإصلاح. تقرير 33 | مارس (آذار) 2024، معهد إلكانو الملكي.
2. كوت، جي، التأثير الخارجي لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، في: آري رايش، وهانز ديليو. ميكليتس (محرران)، تأثير محكمة العدل الأوروبية على الدول المجاورة. مطبعة جامعة أكسفورد، 2020، 16-37.
3. حمزة مجاهد. إعادة تشغيل الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، أطروحة بحث، HEC - باريس، جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية.
4. رشيد الحديقي، أفريقيا الأطلسية: الولايات المتحدة، أوروبا، الصين، روسيا... التأثيرات بالهندسة المتغيرة. نظرة من الجنوب، تقرير عن منافسة القوى العظمى في المحيط الأطلسي، المركز الأطلسي، وزارة الدفاع الوطني، البرتغال، نوفمبر (تشرين الثاني) 2023.
5. ملف التجارة الخارجية للمغرب، - <https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/MA/profil-du-commerce-exterieur-du-maroc> (تم استرجاعه في 20 مارس/ آذار 2024).
6. تهدف هذه المبادرة، التي أطلقها الملك محمد السادس في نوفمبر (تشرين الثاني) 2023، إلى تعزيز دخول دول الساحل إلى المحيط الأطلسي عبر الموانئ المغربية.

# مستقبل العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الجنوبي. ماتت اتفاقيات التجارة الحرة، تعيش اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة؟

كاتارزينا دبليو. سيدلو

مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز للبحوث الاجتماعية والاقتصادية (CASE)

## التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي

تشكل العلاقات التجارية جزءاً مهماً من علاقة الاتحاد الأوروبي مع دول الجوار الجنوبي، والتي تحكمها حالياً الفصول التجارية في اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطة الموقعة بين عامي 1995 و2002 (يشار إليها فيما يلي: باتفاقيات التجارة الحرة). ومع ذلك، فإن العلاقة أبعد ما تكون عن الوضوح والاستقامة، وقد أثارت الدول الشريكة عدداً من القضايا والمخاوف المتعلقة بفعاليتها وكفاءة اتفاقيات التجارة الحرة. للبحوث الاجتماعية والاقتصادية وآخرون، 2021). هناك شكوى مهمة تتعلق بمدى عدم تناسق العلاقة: في حين أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيسي لثمانية من أصل عشرة دول في جواره الجنوبي (جميعها باستثناء الأردن وفلسطين)، فإن تبادل السلع مع الجوار الجنوبي لا يمثل سوى 4.8 فقط من تجارة الاتحاد الأوروبي (اعتباراً من عام 2022) (المفوضية الأوروبية، 2022). وبما أن اتفاقيات التجارة الحرة تم التوقيع عليها قبل عقدين أو، في بعض الحالات، ثلاثة عقود من الزمن فإنها تعتبر من صفقات «الجيل القديم»: نطاقها محدود، وأحكامها عفا عليها الزمن، على الرغم من البروتوكولات الإضافية التي تم توقيعها مع بعض الدول الشريكة مع مرور الوقت. وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذ الأحكام المعمول بها محدود. أخيراً، تأكلت العديد من الامتيازات الناشئة عن اتفاقيات الشراكة بمرور الوقت، حيث كان الاتحاد الأوروبي يوقع اتفاقيات تجارية أكثر حداثة وشمولاً مع دول أخرى (CASE - مركز للبحوث الاجتماعية والاقتصادية وآخرون، 2021). بشكل عام، فإن كل الدول الشريكة والاتحاد الأوروبي غير راضين عن الوضع الحالي للعلاقة التجارية المتبادلة وعن القواعد التي تحكمها، والنقاش حول كيفية تحسين الوضع مستمر منذ أكثر من عقد من الزمان.

على مر السنين أثارت  
الدول الشريكة للاتحاد  
الأوروبي عدداً من  
القضايا والمخاوف  
المتعلقة بفعاليتها وكفاءة  
اتفاقيات التجارة الحرة.

وكان الحل الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي هو التوقيع على اتفاقيات تجارة حرة عميقة وشاملة (DCFTAs)، وهو الأمر الذي تم تقديمه لدول الشراكة الشرقية أيضًا. الفكرة العامة وراء اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة هي دمج اقتصادات الدول الشريكة في سوق الاتحاد الأوروبي «بشكل عميق وشامل» قدر الإمكان لدولة ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي. وكما ذكر سابقاً، فإن اتفاقيات التجارة الحرة القائمة حالياً محدودة للغاية في نطاقها وتستبعد مجالات مثل الاستثمار، أو التجارة في الخدمات، أو المشتريات العامة، أو حقوق الملكية الفكرية، أو المنافسة، أو التنمية المستدامة. ستغطي اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة جميع هذه المجالات، مما يؤدي إلى مواءمة القواعد واللوائح المتعلقة بالتجارة في بلدان الجوار الجنوبي مع تشريعات الاتحاد الأوروبي والمعايير الدولية ذات الصلة (CASE- مركز للبحوث الاجتماعية والاقتصادية وآخرون، 2021).

مثلما لم تتحقق أحلام الديمقراطية لسكان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لم يتم إحراز تقدم كبير في عملية مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة أيضاً.

أعطى مجلس الاتحاد الأوروبي الضوء الأخضر لبدء المفاوضات بشأن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة مع مصر والأردن والمغرب وتونس إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2011، بعد بداية الانتفاضات العربية (المفوضية الأوروبية، 2011). ومع ذلك، مثلما لم تتحقق أحلام الديمقراطية لسكان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لم يتم إحراز تقدم كبير في عملية مفاوضات منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة أيضاً.

## سنوات في التحضير

المفاوضات مع المغرب وتونس، المستمرة منذ 2013 و2015 على التوالي تعثرت. لقد علقت الأولى العملية في عام 2014، بعد الجولة الأولى من المفاوضات، من أجل إجراء تقييمها الخاص للتأثيرات المحتملة لمنطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة. وبعد مرور ما يقرب من عشر سنوات، لم يتم استئناف المفاوضات رسمياً بعد، على الرغم من الانتهاء من التقييم المذكور، بالإضافة إلى الإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لعام 2019 الصادر عن الاجتماع الرابع عشر لمجلس الشراكة والذي يشير إلى إعادة إطلاق عملية التفاوض (وهي خطوة مكنها تعديل اتفاقيات الزراعة والصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي والمغرب من أجل تلبية حكم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بشأن إمكانية تطبيقها على أراضي الصحراء الغربية) (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2019).

وفي حالة تونس، عُقدت أربع جولات كاملة من المفاوضات بين أبريل (نيسان) 2016 ومايو (أيار) 2019 (سيدلو وكوهين-هادريا، 2022). تؤكد الأولويات الإستراتيجية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس المعمول بها حالياً على أن «الجانبين يظنان ملتزمين تماماً بعملية المفاوضات نحو اتفاقية تجارة حرة عميقة وشاملة (مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، 2018). وبينما كان من المفترض وضع «خطة عمل ملموسة لعام 2018» من أجل تسريع عملية التفاوض لوضع اللمسات النهائية عليها «في أقرب وقت ممكن»، (مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، 2018)، إلا أن العملية متوقفة.

بالنسبة لمصر والأردن فالمفاوضات حتى لم تبدأ بعد. ومن المثير للاهتمام أنه في حين أن أولويات الشراكة لكلا البلدين لفترة البرمجة السابقة تضمنت إشارات إلى اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة (مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، 2017)، إلا أن أولويات 2021-2027 لمصر وأولويات 2022-2027 للأردن لا تحتوي على إشارات لهذه الاتفاقيات (مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر، 2022؛ مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن، 2022).

## لماذا التأخير؟ الانتقادات الرئيسية تجاه اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة

ترتبط الطبيعة المطولة لعملية ما قبل التفاوض ارتباطاً وثيقاً بمستوى الجدل المحيط باتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة نفسها وما ينتج عن ذلك من نقص الرغبة في تنفيذها في البلدان الشريكة، سواء بين المجتمع المدني أو القطاع الخاص، وكذلك السلطات (CASE- مركز للبحوث الاجتماعية والاقتصادية وآخرون، 2021، المعهد العربي لرؤساء المؤسسات) (IACE؛ سيدلو وآخرون، 2021). وكما أشار بعض المشاركين في مسح يوروميد-يوروميسكو لهذا العام، أصبحت اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة مسببة إلى حد كبير، مع شن حركات وحملات اجتماعية بأكملها ضدها (على سبيل المثال، قاد الاتحاد العام التونسي للشغل القومي «التنسيق الوطني للنضال ضد اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة» (ماجنان، 2019).

### ما هو انتقادهم الرئيسي تجاه اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة؟

بعبارة أكثر عمومية، وكما أشار بالفعل المشاركون في مسح يوروميد من كل من الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي، فقد تم استنكار اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة لأنها تعكس أولويات بروكسل وليس أولويات البلدان الشريكة، وعدم كونها مرنة بما فيه الكفاية، ولا تأخذ في الاعتبار خصوصيات الدول الشريكة الفردية تتعلق المخاوف بالتأثير الاقتصادي لاتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة على الاقتصادات المضطربة بالفعل في بلدان الجوار الجنوبي، والأكثر أهمية تكلفة التقريب القانوني، وخطر إفلاس الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية غير القادرة على التنافس مع الشركات القائمة في الاتحاد الأوروبي، والاضطرابات الناتجة في سوق الوظائف. وقد أعربت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات عن مخاوف خاصة بشأن الآثار السلبية المحتملة على القطاع الزراعي في البلدان الشريكة: صعوبة وتكلفة التكيف مع لوائح الاتحاد الأوروبي للأغذية والسلامة (SPS)، وعدم القدرة على التنافس مع المزارعين المقيمين في الاتحاد الأوروبي (الذين يتلقون الإعانات من بروكسل)، وزيادة الاعتماد على الواردات (ماجنان، 2019؛ العوادي، 2020؛ كايزر، 2019؛ CCFD-Terre Solidaire، 2019).

شرط مواعمة الأنظمة والمعايير المحلية مع تشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة يثير المخاوف، ليس فقط بسبب تكلفته وتعقيده، ولكن أيضاً لأنه ينظر إليه من قبل البعض باعتباره تهديداً للأمن القومي. البلدان في الجوار الجنوبي، على عكس تلك الموجودة في منطقة الشراكة الشرقية، ليست مدفوعة باحتمال عضوية الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا النحو، فإن عملية التقريب القانوني، إذا تمت مراقبتها وتقييمها بشكل إضافي من قبل المفوضية الأوروبية، ينظر إليها البعض على أنها تسليم الكثير من السيطرة إلى قوة أجنبية (فان دير لو، 2021).

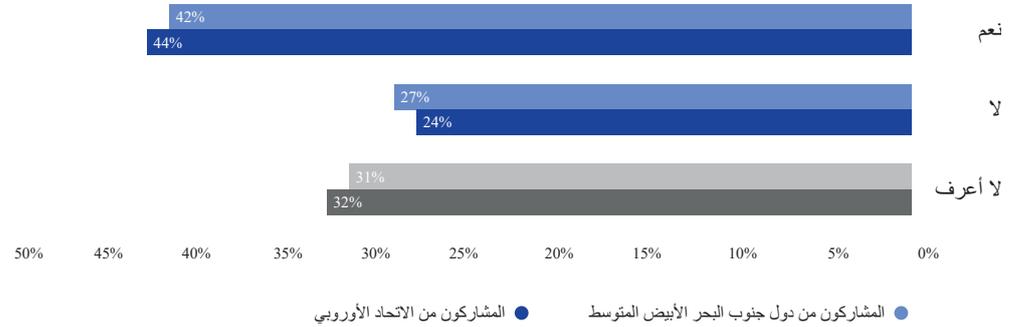
أخيراً، كما أشار المشاركون في المسح الأورو-متوسطي يوروميد، فإن قصر اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة على حرية حركة السلع والخدمات وليس الأشخاص ليس في مصلحة البلدان الشريكة. في الواقع، فإن منح حرية التنقل المؤقتة لأغراض تجارية له أهمية أساسية لكل من الحكومتين المغربية والتونسية، اللتين ترغبان علاوة على ذلك في ربط مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة بمحادثات حول اتفاقية تسهيل التأشيرات – وهو الأمر الذي لا ترغب بروكسل في الموافقة عليه (سيدلو وكوهين-هادريا، 2022).

ترتبط الطبيعة المطولة لعملية ما قبل التفاوض ارتباطاً وثيقاً بمستوى الجدل المحيط باتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة نفسها وما ينتج عن ذلك من نقص الرغبة في تنفيذها

تم استنكار اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة لأنها تعكس أولويات بروكسل وليس أولويات البلدان الشريكة، وعدم كونها مرنة بما فيه الكفاية، ولا تأخذ في الاعتبار خصوصيات الدول الشريكة الفردية.

هل لا تزال اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة هي النموذج الأفضل لتحسين العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي؟ مع أخذ كل الانتقادات المذكورة أعلاه في الاعتبار، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة لا تزال أفضل نموذج لتعزيز علاقات تجارية أفضل بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في جنوب البحر الأبيض المتوسط؟ يعتقد أغلبية (44%) من الذين ساهموا في مسح يوروميد لهذا العام أن الإجابة هي نعم، حيث كان المشاركون من بلدان الجوار الجنوبي أقل حماساً قليلاً بشأن اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة (بنسبة 2 نقطة مئوية) من المشاركين في الاتحاد الأوروبي.

الرسم البياني 1: س 11: هل تعتقد أن اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة لا تزال هي النموذج الأفضل لتحسين العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه جنوب البحر الأبيض المتوسط؟



المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

إحدى المزايا التي لا جدال فيها لعملية المفاوضات هي إعطاء الدول الشريكة دفعة نحو الإصلاحات. من المقبول عمومًا، حتى من جانب أولئك الأكثر انتقادًا لاتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة، أن اقتصادات البلدان الشريكة في الجوار الجنوبي في حاجة ماسة إلى الإصلاح، ويمكن أن توفر الاتفاقيات إطارًا - ودعمًا من الاتحاد الأوروبي - للقيام بذلك على وجه التحديد (انظر على سبيل المثال العوادي، 2020).

غير أن هناك عدد من التحذيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار (كما أشار بالفعل عدد من المشاركين في مسح يوروميد). والأكثر أهمية، أن كلا الجانبين يحتاجان إلى الالتزام الكامل بعملية المفاوضات والاستعداد لتقديم تنازلات حقيقية. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من بذل جهود كبيرة لإشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في البلدان الشريكة في عملية التفاوض وإقناعهم بالبقاء منفتحين؛ لم يكن هذا هو الحال دائمًا في الماضي، على الرغم من اختلاف وجهات النظر هنا بين الاتحاد الأوروبي والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين. وفي حالة المغرب، يجب أيضًا معالجة مسألة إدراج الصحراء الغربية في منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة.

من الناحية الواقعية، في المستقبل المنظور، فإن فرص التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة مع المغرب وتونس ضئيلة، ومع مصر والأردن (أو دول أخرى في الجوار الجنوبي في هذا الشأن) - معدومة عمليًا. وعلى هذا النحو، يتم النظر في أشكال أخرى لإعادة تشكيل العلاقة التجارية والاستثمارية بين هذه البلدان والاتحاد الأوروبي (سيدلو وكوهين-هادريا، 2022).

لا بد من بذل جهود كبيرة لإشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في البلدان الشريكة في عملية التفاوض وإقناعهم بالبقاء منفتحين.

## طرق بديلة

أحد الخيارات البديلة لإحياء العلاقة التجارية الحالية بين الاتحاد الأوروبي والدول الشريكة له في الجوار الجنوبي هو تحديث اتفاقيات التجارة الحرة الحالية، على النحو الذي اقترحه مراجعته السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي - سياسة تجارية مفتوحة ومستدامة وحازمة (المفوضية الأوروبية، 2021) وبيان مشترك نُشر خلال مؤتمر وزراء التجارة الحادي عشر للاتحاد من أجل المتوسط الذي انعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 (على الرغم من أنه من غير الواضح إلى أي مدى تم دعم هذه الفكرة من قبل أعضاء الجوار الجنوبي في الاتحاد من أجل المتوسط (سيدلو وكوهين-هادريا، 2022). لكن، على الرغم من أنه أقل طموحًا بالتأكيد من التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة، إلا أن تحديث اتفاقيات التجارة الحرة الحالية قد يكون أيضًا صعبًا للغاية حيث أنه تم بالفعل تحرير جميع القطاعات «الأقل إشكالية» مثل السلع الصناعية، ولا يزال يتعين الاتفاق على الأجزاء الصعبة (فان دير لو، 2021؛ سيدلو وكوهين-هادريا، 2022).

البديل الذي ينطوي على تحديث اتفاقيات التجارة الحرة القائمة قد يكون ذلك أيضًا صعباً للغاية حيث أن جميع القطاعات "الأقل إشكالية" مثل السلع الصناعية قد تم تحريرها بالفعل، وما زال يتعين الاتفاق على الأجزاء الصعبة.

إذا كان الأمر كذلك، فقد يتم النظر في «إحياء» اتفاقيات التجارة الحرة - وهو هدف (وإن كان من المسلم به أنه لم يتم تحديده بشكل واضح للغاية) أكثر انسجاماً مع أولويات 2021-2027 لمصر وأولويات 2022-2027 للأردن التي تذكر العمل بشكل وثيق إلى «تقوية العلاقة التجارية والاستثمارية القائمة» بدلاً من الإشارة إلى اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة كما فعلت أولويات الشراكة للفترة السابقة.<sup>2</sup>

## الطريق إلى الأمام

مع عدم وجود حل سهل في الأفق ولا أمل حقيقي في التوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة قريباً، فقد يكون من المفيد للاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في الجوار الجنوبي أن يسلكوا طريقاً آخر تم طرحه مؤخراً - وهو التوقيع على اتفاقيات استثمار قائمة بذاتها. كان أحد الانتقادات الأكثر شيوعاً تجاه اتفاقية التجارة الحرة من قبل الدول الشريكة هو عدم كفاية الاستثمار القادم من الاتحاد الأوروبي (حتى لو، كما ذكرنا سابقاً، لا تغطي اتفاقيات التجارة الحرة قضايا الاستثمار؛ CASE - مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية وآخرون، 2021). وقد أعرب الاتحاد الأوروبي بدوره، منذ تفشي جائحة كورونا كوفيد-19، عن الحاجة إلى نقل جزء على الأقل من إنتاجه بالقرب من حدوده، أو ما يسمى بالنقل القريب/دعم الأصدقاء. (سيدلو وآخرون، 2021).

مع عدم وجود حل سهل في الأفق ولا أمل حقيقي في التوقيع على اتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة قريباً، فقد يكون من المفيد للاتحاد الأوروبي والدول الشريكة في الجوار الجنوبي أن يسلكوا طريقاً آخر تم طرحه مؤخراً - وهو التوقيع على اتفاقيات استثمار قائمة بذاتها.

من المسلم به أن التوصل إلى صفقة استثمارية مرضية لكلا الجانبين لن يكون عملية سهلة، خاصة في ضوء الوضع السياسي في الجوار الجنوبي. ومن بين عدد من العقبات التي تحول دون زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر للاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي، سيكون تحسين مناخ الأعمال في البلدان الشريكة هو التحدي الأكثر صعوبة الذي يجب التغلب عليه، الأمر الذي يتطلب الكثير من الإرادة السياسية. ومع القدر الكافي من التفاني والدعم الكافي من جانب الاتحاد الأوروبي (المالي والفني)، يصبح التقدم ممكناً - أو على الأقل أكثر قابلية للتحقيق من اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة الكاملة.

2. في الواقع، بعد الانتهاء من النص الحالي، رفع الاتحاد الأوروبي ومصر علاقتهما إلى شراكة استراتيجية وشاملة، واتفقا على "التنفيذ الكامل وإطلاق العنان للإمكانات الكاملة لمنطقة التجارة الحرة لاتفاقية الشراكة" و"استكشاف أشكال مختلفة للتحديث ومراجعة اتفاقية الشراكة بشأن مسألة العلاقات التجارية والاستثمارية لتكييفها بشكل أفضل مع تحديات اليوم [https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/news/joint-declaration-strategic-and-comprehensive-en\\_17-03-partnership-between-arab-republic-egypt-and-europe-2024](https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/news/joint-declaration-strategic-and-comprehensive-en_17-03-partnership-between-arab-republic-egypt-and-europe-2024)

## المراجع

العوادي، س. (2020). العلاقات التجارية التونسية الأوروبية: تقييم اتفاقية الشراكة لعام 1996 ودراسة تأثير اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة المقترحة (ALECA)

<https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/16426.pdf>

CASE - مركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية، ECORYS، وFEMISE

(2021) التقييم اللاحق لتأثير الفصول التجارية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطة مع ستة شركاء.

<https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/fab9bddd-9106-11eb-b85c-01aa75ed71a1>

CFD-TERRE SOLIDAIRE (2019) إتفاقية التجارة الحرة أليكا: 9 المخاطر التي حددها المجتمع المدني التونسي.

<https://ccfd-terresolidaire.org/accord-de-libre-echange-aleca-9-risques-identified-par-la-societe-civile-tunisienne/>

مجلس الاتحاد الأوروبي. (2019، 27 يونيو / حزيران). إعلان مشترك للاتحاد الأوروبي والمغرب بشأن الاجتماع الرابع عشر لمجلس الشراكة

<https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2019/06/27/joint-declaration-by-the-european-union-and-the-kingdom-of-morocco-for-the-fourteenth-meeting-of-the-association-council/>

مجلس الشراكة الأوروبية- المصرية (2017). أولويات الشراكة الأوروبية- المصرية 2017-2020.

<https://www.consilium.europa.eu/media/23942/eu-egypt.pdf>

مجلس الشراكة الأوروبية- المصرية (2022). ملحق توصية مجلس الشراكة الأوروبية- المصرية بشأن أولويات الشراكة الأوروبية- المصرية 2021-2027.

<https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-2803-2022-ADD-1/en/pdf>

مجلس الشراكة الأوروبية- الأردنية (2022). ملحق قرار مجلس الشراكة الأوروبية- الأردنية بشأن أولويات الشراكة الأوروبية- الأردنية 2021-2022.

<https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-3304-2022-ADD-1/en/pdf>

المفوضية الأوروبية (2011، 14 ديسمبر / كانون الأول). الاتحاد الأوروبي يوافق على بدء مفاوضات تجارية مع مصر والأردن والمغرب وتونس

[https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip\\_11\\_1545](https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_11_1545)

المفوضية الأوروبية (2021). مراجعة السياسة التجارية - سياسة تجارية مفتوحة ومستدامة وحازمة.

<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:52021DC0066>

المفوضية الأوروبية (2022). إحصاءات التجارة في الاتحاد الأوروبي.

[https://policy.trade.ec.europa.eu/analogy-and-assessment/statistics\\_en#letter-i](https://policy.trade.ec.europa.eu/analogy-and-assessment/statistics_en#letter-i)

المفوضية الأوروبية. (بدون تاريخ). الاتحاد الأوروبي وتونس.

[https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/european-neighbourhood-policy/countries-region/tunisia\\_en](https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/european-neighbourhood-policy/countries-region/tunisia_en)

مجلس الشراكة الأوروبية-التونسية. (2018). القرار رقم 2018/1 الصادر عن مجلس الشراكة الأوروبية-التونسية بتاريخ 9 نوفمبر (تشرين الثاني) 2018 بشأن اعتماد الأولويات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وتونس للفترة 2018-2020 [1792/2018]  
<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:22018D1792&-from=FR>